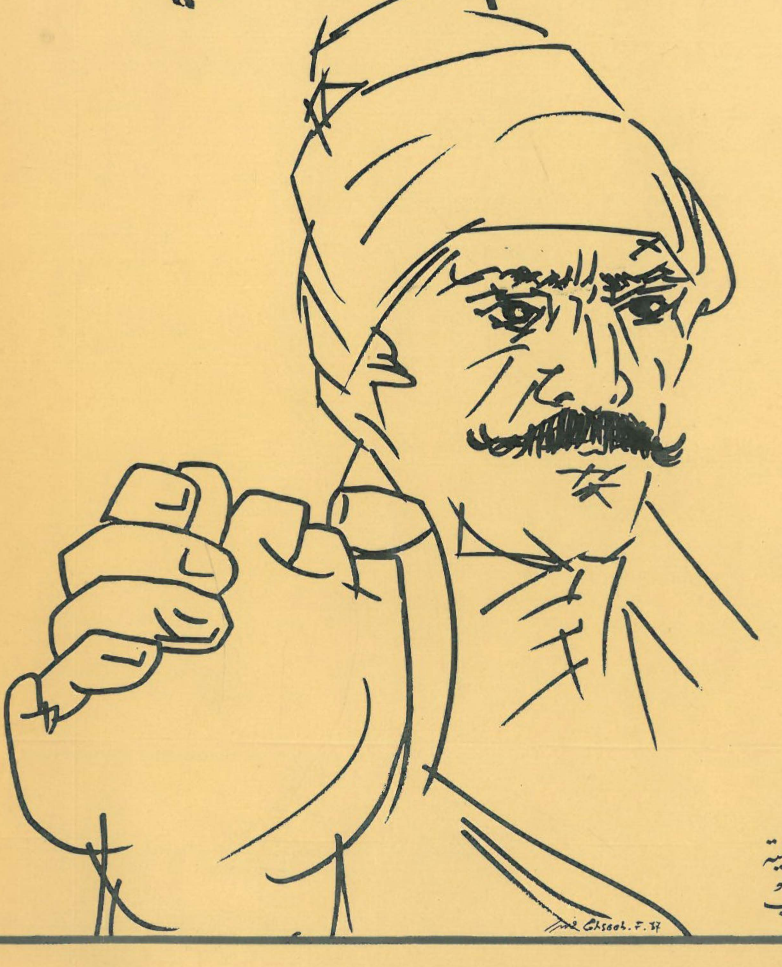
د. مسعود ضاهر

الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي



مع لوحات أصلية
للفنان فارس غصوب

سلسلة: تاريخ المشرق العربي الحديث ٤

الفارابي

هذا الكتاب

« ... إندلعت الانتفاضات الشعبية كتعبير عن تأزم العلاقات الاجتماعية بين الهرم المقاطعجي المسيطر وبين القوى الشعبية المنتجة، الفلاحية منها بشكل خاص، التي تعرضت لمختلف أشكال النهب والاستغلال والسخرة والتسلط.

ومن خلال الصراع الدموي في القرن التاسع عشر تبدلت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المقاطعات اللبنانية وبرزت ملامح المجتمع اللبناني الحديث والمعاصر.

« ... جديد هذه الدراسة أنها رسمت تاريخ ذلك الصراع بالاستناد إلى وثائق أساسية ومصادر علمية. وقد إنحازت بالكامل إلى جانب الانتفاضات الفلاحية واعتبرتها صفحة مشرقة في تاريخ لبنان الشعبي الذي لم يكتب بعد بشكل علمي بل طُمر تحت أكداس التأريخ الطائفي المشوه والمُضَلِلْ.

« ... أما اللوحات الرائعة التي استوحاها الفنان فارس غصوب من نضالات الفلاحين ضد النظام المقاطعجي فأضافت للدراسة قيمة جمالية جعلت منها كتاباً متميزاً في المكتبة التاريخية اللبنانية والعربية».

د. مسعود ضاهر

الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي

مع لوحات أصلية
للفنان فارس غصوب

سلسلة: تاريخ المشرق العربي الحديث [٤]

الفارابي
١٩٨٨

★ الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي
★ تأليف: الدكتور مسعود ضاهر
★ الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان ص.ب: ١١/٣١٨١ ـ هاتف: ٣١٧٢٠٥
★ الطبعة الأولى: ١٩٨٨
★ التنضيد: شركة المطبوعات اللبنانية. ش.م.ل.
★ لوحة الغلاف واللوحات الداخلية: للفنان فارس غصوب

إهداء

إلى كل فلاح لبناني حر إنتفض ضد الظلم والسخرة والبلص والضرائب فبنى بدمائه اللبنات الأولى لتاريخ لبنان الحقيقي الذي لم يكتب بعد بشكل علمي وما زال مدفوناً تحت أنقاض الدولة الطائفية وتاريخها الايديولوجي المزيف.

مسعود ضاهر

تقديم

دماء الفلاحين تكتب تاريخ الحرية في لبنان

في مطالع القرن التاسع عشر بدأ كل شيء يهتز في جبل لبنان وباقي المقاطعات اللبنانية. كان الجزار يقبض على ناصية الحكم في عكا فحول خلعة الامارة في جبل لبنان إلى سلعة تباع بالمزاد العلني، وهاجم جنوده مدن وقرى جبل عامل فاستباحوا إنتاجها وحرقوا مخطوطاتها في أفران عكا قبل أن يقرع أبواب أسوارها نابليون بونابرت بحملته الفاشلة. كانت الضرائب تزداد فتزداد معها النقمة الشعبية وتندلع الانتفاضات في أكثر من قرية ومنطقة. واعتقد الناس لا بل هللوا فرحاً لأن موت الجزار يمكن أن يغير من ذلك الواقع الصعب، لكن خلفاء الجزار كانوا أشد سوءاً كما ان الحكم المصري الذي جاء من بعدهم أدخل تعقيدات إضافية على المسألة اللبنانية رغم الايجابيات الكثيرة التي حملها وطبقها خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر.

فقد عرف الإنتاج الحرفي تطوراً ملحوظاً في بلاد الشام وبعض المناطق التي ارتبطت منذ وقت مبكر بالأسواق الرأسمالية العالمية. ونشطت زراعة التوت وإنتاج الحرير في جبل لبنان، وزراعة التبغ في اللاذقية، والحبوب وخاصة القمح والشعير في حوران، والحمضيات في فلسطين، والقطن والأرز في مصر وغيرها. وإبان القرن التاسع عشر تبلورت أشكال جديدة من الإنتاج ارتبطت وثيقاً بالرساميل المحلية والعالمية ولم تكن قادرة على الانتشار والتوسع السريع بسبب سيطرة المقاطعجيين وسيادة ملكية التصرف والمشاع. أما الملكية الخاصة فبدأت بالظهور تدريجياً في المناطق الزراعية الخصبة وداخل المدن والقرى، إلى جانب ملكية الدولة، والأراضي السلطانية، والأراضي المشاع،

والأراضي الموات، والأراضيّ المتروكة، والأراضي المرفقة، والأراضي البوار، والأراضي الوقفية وغيرها. ورغم اعتراف الدولة بأن التصرف خطوة على طريق التملك فإن أراضي الفلاحين الصغار كانت عرضة للنهب والضياع على أيدي كبار الملاكين الذين سجلوا الغالبية الساحقة من الأراضي بأسمائهم، وشاركهم في عملية النهب تجار المدن، والمرابون، والمؤسسات الدينية، والأوقاف وغيرهم. تبلورت الملكية الخاصة في المقاطعات اللبنانية، في الجبل والشمال والجنوب والبقاع وبيروت، على أساس سيطرة كبار المتنفذين على الأرض والانتاج وحرمان العاملين عليها من أية ملكية مستقرة إذ كانت حصتهم من الانتاج لا تكفي لعيشهم إلاّ لأشهر محدودة، يضطرون بعدها إلى الاقتراض من المرابين وكبار الملاكين لقاء فوائد فاحشة تصل إلى حدود ٤٠٠٪ في العام الواحد.

كان القانون الأساسي السائد في الأرياف اللبنانية «من يملك لا يزرع، ومن يزرع لا يملك» لأن الملكية الصغيرة كانت غير محمية ومعرضة دوماً للنهب والتسلط والضياع على أيدي كبار الملاكين والمرابين. وزاد في تأزم أوضاع الفلاحين أن المتنفذين سيطروا، في جميع المناطق اللبنانية، على المصادر الأساسية لمياه الري وتحكموا بها عبر أزلامهم ولم يسمحوا باستخدام الري إلا للفلاحين الموالين لهم والمرتبطين بهم تبعياً. ومن يقرأ تاريخ لبنان الاجتماعي على ضوء الأثر البالغ الذي تركته سيطرة المتنفذين على مصادر المياه يجد أن صدامات دموية حادة وقعت في جميع القرى اللبنانية، مرات عدة، في سبيل الحصول على الحق الشرعي من مياه الري تحت وطأة اليباس وتلف المزروعات. وكانت محصلة تلك الصدامات عشرات القتلى سنوياً في مختلف المناطق اللبنانية.

لقد تزايدت تبعية الفلاحين لكبار الملاكين أصحاب السلطة الحقيقية في مقاطعاتهم، بدعم مباشر من جيوش السلطنة. ومع التوسع التدريجي في المساحات المزروعة في سهول المقاطعات اللبنانية وجبالها كان الجزء الأكبر من الانتاج يذهب إلى جيوب تجار المدن والمرابين وكبار الملاكين ووسطاء تجارة الحرير. فارتفعت الضرائب بشكل جنوني حتى زادت على التسعين ضريبة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ورغم أن الضرائب الأساسية كانت محددة بضريبة التمتع على الأراضي، والويركو على الأملاك المبنية، والأغنام على الماشية فإن الفلاحين كانوا مجبرين على دفع ضرائب كثيرة عند انتاج السلعة، أو نقلها إلى المدينة، أو تخزينها أو غير ذلك. وكانوا مكرهين كذلك على دفع ضريبة الشاشية على لباس الرأس من الحرير، وضريبة على الطحين، وضرائب للبلدية، وضريبة لاحتكار الملح، وضريبة لاحتكار التبغ، وضرائب على البن والسكر والشاي، وبدل الطرقات، والسخرة، والمصادرة والبلص والخوّات وغيرها. وكانوا مكرهين كذلك على المشاركة في حروب المقاطعجيين المستمرة وفي زراعة مساحة معينة من أراضي

كبار الملاكين بالسخرة، وفي تقديم العمل المنزلي لهم دون مقابل، وفي رعي ماشيتهم دون مقابل أيضاً، وفي تأمين ما يحتاجون إليه من حطب وفحم وحبوب وأجبان وألبان وسمن وعسل وغيرها من السلع. كان الفلاحون مجبرين أيضاً أن يقدموا لكبار الملاكين ضرائب عينية تسمى المعايدات، وهي كثيرة ومتنوعة من بن وأرز وسكر وثياب حريرية. وعند زواج المقاطعجي أو أحد أبنائه أو بناته على الفلاحين أن يقدموا له هدايا ثمينة تذهب بالقسم الأكبر من مدخراتهم لسنوات طويلة.

بالمقابل كان لا يحق للفلاح أن يتزوج أو يزوج ابنته أو ابنه إلا بعد استشارة الزعيم المقاطعجي الذي غالباً ما كان يختار العروس والعريس ليزوجهما على مزاجه. وتشير بعض وثائق انتفاضة كسروان لعام ١٨٥٨ أن مشايخ آل الخازن، كباقي المشايخ المقاطعجيين آنذاك، لم يتورعوا عن الاعتداء على بنات الفلاحين قبل الزواج ودونما رادع قانوني. وفي ذلك اعتداء صارخ على كرامة الفلاحين وطعنهم في كبريائهم بحيث يبقيهم أذلاء لديه ويترك لديهم نقمة عارمة ضد المقاطعجي تجلت في انتفاضة فلاحي كسروان أكثر من سواها بعد التغييرات الهامة التي شهدتها الساحة اللبنانية بشكل إيجابي أيام الحكم المصري على بلاد الشام، وإعلان المساواة بين الجميع، ومنع الالتزام الضرائبي السابق، ومساواة الناس أمام القانون، وتوحيد الضرائب وإجبار الجميع على دفعها، وربط الضرائب مباشرة بالدولة وغيرها من الاصلاحات الهامة التي تركت آثارها البالغة الأهمية على تطور المقاطعات اللبنانية.

من المؤكد أن علاقات العبودية المعروفة تاريخياً في مناطق متعددة من العالم لم تكن سائدة في المقاطعات اللبنانية لكن أشكالاً من العبودية المقنّعة أو شبه العبودية كانت تحكم علاقات الفلاحين بكبار الملاكين أبرزها التسلط، والسخرة، والبلص، وحجز الحرية الشخصية، والاعتداء على الانسان دون عقاب، والسيطرة على غالبية الانتاج، والتحكم بمصادر الانتاج كالأراضي والمراعي والماشية والري، وجباية الضرائب دون رقيب، والتحكم بالكرامة الشخصية للفلاح، وفرض أشكال من التبعية استحال معها الفلاح اللبناني إلى مجرد تابع ذيلي للزعيم المقاطعجي. وجاءت الحروب المتلاحقة بين الزعماء المقاطعجيين، والتنافس على خلعة الامارة بين الأمراء الشهابيين، خاصة منذ عهد الجزار، تلك العوامل وغيرها دفعت الساحة اللبنانية إلى التفجر الشديد بأشكال ذات طابع اقتصادي ـ اجتماعي ـ سياسي. واختلط التحرر بالطائفية، والايجابي بالسلبي في ظروف تاريخية بالغة التعقيد شهدت ولادة المشروع الاستعماري الانكلو ـ فرنسي للسيطرة على السلطنة العثمانية وتفكيكها، واقتسام ولاياتها، وزرع كيان صهيوني على أراضيها يمنع وحدة الوطن العربي ويبقيه تحت السيطرة الاستعمارية لسنوات طويلة. في هذه الظروف التاريخية ولدت العاميات الفلاحية الأولى في مطالع القرن التاسع عشر.

* * *

كانت الانتفاضات الشعبية التعبير المباشر عن تأزم العلاقات الاجتماعية بين القوى الطبقية المقاطعجية المسيطرة وبين القوى الشعبية الخاضعة للنهب والاستغلال والسخرة والتسلط. ولم يكن بإمكاننا رسم صورة متكاملة حول التطور التاريخي لجميع تلك الانتفاضات في مختلف أنحاء المناطق اللبنانية التي تشكلت لاحقاً في دولة لبنان الكبير الحالية وذلك لأسباب موضوعية أبرزها :

ـ فقدان الوثائق الأساسية حول غالبية تلك الانتفاضات التي كان يشار إليها بشكل عرضي ودون اهتمام جدّي من معظم الرواة والمؤرخين.

ـ غلبة التاريخ الطائفي الذي طغى على صورة هذه المرحلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر فلقب بعهد « الفوضى والفتن الطائفية ». لكن دراستنا هذه تبرز ـ من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي والمصادر الأساسية لتلك المرحلة ـ خطل هذا التأريخ وزيفه. فهي مرحلة غنية جداً في تاريخ المقاطعات اللبنانية تميزت بنهوض شعبي عارم لم تعرفه في تاريخها السابق. لكن القوى المقاطعجية حاولت مراراً تزعم تلك الانتفاضات وتحويلها إلى صراع مقاطعجي ـ مقاطعجي. كذلك استفادت منها السلطنة العثمانية في محاولتها إرجاع حكمها المباشر على جبل لبنان بعد هزيمة محمد علي في بلاد الشام. واستفادت منها أيضاً الدول الاستعمارية، خاصة بريطانيا وفرنسا، لمنع استقرار الحكم العثماني مجدداً في جبل لبنان وباقي أرجاء بلاد الشام، وجعلت من هذه المنطقة مدخلاً أساسياً لتفكيك بنى السلطنة العثمانية وتحويلها إلى رجل مريض طال احتضاره حتى الحرب العالمية الأولى. ومع ذلك، فإن تاريخ الانتفاضات الشعبية في المقاطعات اللبنانية يؤكد على اكتساب الفلاحين خبرات متزايدة ووعياً نضالياً كان يتبلور أكثر فأكثر منذ مطالع القرن التاسع عشر حتى إنفجر عام ١٨٥٨ انتفاضة فلاحية جماهيرية ذات وعي طبقي بالغ الوضوح. لكن تكاتف القوى الطبقية المتضررة منها قاد إلى إفشالها لصالح النفوذ المتزايد لحلف طبقي جديد من البرجوازية التابعة والمقاطعجيين الجدد على حساب فلاحي لبنان، وحرفييه وبعض المقاطعجيين فيه. وضمَّ الحلف الجديد زعامات دينية وسياسية من مختلف المقاطعات والطوائف، وأجهض التحرك الفلاحي الكسرواني الذي بدأت آثاره تظهر آنذاك في مقاطعات أخرى. لكن النظام المقاطعجي نفسه قد اهتز وأصيب بضربة قوية جعلت السلطنة العثمانية تعلن، وبمباركة الدول الأوروبية الكبرى، عن تعديلات أساسية فيه ألغت بعض التقاليد المقاطعجية ودونت ذلك الالغاء رسمياً في النظام الأساسي للمتصرفية عام ١٨٦١. كان ذلك التغيير إحدى النتائج التي تمخضت عنها انتفاضات فلاحي لبنان التي أنهت العهد المقاطعجي فيه.

هذا الكتاب سجل لتلك الانتفاضات في العهد المقاطعجي دون سواه على أمل أن تتاح لنا الفرصة مجدداً لدراسة الانتفاضات الشعبية اللبنانية في بحث علمي آخر يكمل ما بدأناه لأن

الانتفاضات اللاحقة اندلعت في ظل نمط الانتاج الرأسمالي التبعي في لبنان الحديث والمعاصر، وتختلف من حيث التنظيم والوعي والأهداف وأساليب النضال.

كان الانطباع السائد أن الانتفاضات الشعبية اللبنانية محدودة وهي: حمانا، انطلياس، لحفد وكسروان. وقد تبين لنا من خلال الإشارات السريعة الواردة في بعض المصادر، وبعض المعلومات المستقاة من وثائق الأرشيف الفرنسي أن هناك عدداً كبيراً من الانتفاضات الشعبية التي تعد بالعشرات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر والتي شملت مختلف المناطق اللبنانية الحالية. وهذه الدراسة التي سلطت الضوء على عدد وافر من تلك الانتفاضات تؤكد بثقة ان انتفاضات أخرى ما زالت مجهولة، وأن من واجب الباحثين في هذا المجال الكشف عليها وإدراجها في إطار التاريخ الاجتماعي للأرياف اللبنانية الذي ما زال أرضاً بكراً في مختلف جوانبه ومجالات البحث فيه.

لم تتخذ هذه الدراسة موقفاً متشدداً حول مفهوم الانتفاضة والدخول في جدل عقيم حول تصنيفها إلى انتفاضة تستحق الذكر وأخرى لا قيمة لها. فقد حاولنا تقديم صورة متكاملة عن جميع الانتفاضات التي استطعنا الحصول على وثائقها كلها أو بعضها فارتبطت الكتابة حولها بوفرة المعلومات أو ندرتها فقط، وذلك على أمل أن يضاف إلى تلك المعلومات ما يعزز جوانبها ويسمح بتحليل أكثر عمقاً بعد الوصول إلى الأساسي من وثائقها التي ما زال بعضها مجهولاً ينتظر الكشف عنه. ويحدونا أمل كبير أن يبرز الباحثون والمهتمون بتاريخ الانتفاضات الشعبية اللبنانية كل ما لديهم من وثائق ومصادر ومعلومات تفصيلية، على صفحات الجرائد والمجلات وفي مختلف مجالات النشر، حتى تتم الاستفادة منها وتوظيفها في دراسات علمية لاحقة خاصة وأن جميع المناطق اللبنانية شهدت انتفاضات متلاحقة ضد الظلم والتعسف والضرائب.

سعينا جهد المستطاع للكشف على انتفاضات الفلاحين خارج جبل لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ورغم بعض النجاح في هذا المجال قياساً إلى الدراسات السابقة التي تناولت الانتفاضات الشعبية فإن المصادر الأساسية، وأخبار الرواة، وتقارير القناصل الفرنسيين كانت تتركز على مقاطعات جبل لبنان بالدرجة الأولى، خاصة مقاطعات كسروان والمتن والشوف. فلفتنا الانتباه إلى انتفاضات بشري وإهدن، وعكار، وطرابلس وحاصبيا، وراشيا، وجبل عامل، والبقاع على أمل أن يستمر البحث حول انتفاضات هذه المناطق استناداً إلى وثائق ومرويات غير معروفة حتى الآن. وبذلك يمكن الخروج من دائرة المركزية في الكتابة التاريخية عن جبل لبنان، وحده دون سائر المقاطعات اللبنانية وعلى حسابها في معظم الأحيان. فالدراسات العلمية وحدها، استناداً إلى مقولة صراع الأضداد بين القوى المسيطرة المقاطعجية والقوى الفلاحية والمنتجة عامة

التي خضعت لتلك السيطرة يمكن أن ترسم صورة دقيقة وواقعية تبرز حركية التبدلات الداخلية في المقاطعات اللبنانية باتجاه الوحدة الجغرافية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والادارية والسياسية والثقافية.

نشير في الختام إلى أن هذه الدراسة بدأ نشر قسم منها كبرنامج إذاعي بعنوان « الانتفاضات الشعبية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر » كان يسعى لتكوين وعي ثقافي جديد لدى الشعب اللبناني، على اختلاف مناطقه وطوائفه وطبقاته والمستوى الثقافي بين أبنائه. لذلك حرصنا قدر المستطاع على صياغة المقولات العلمية الواضحة دون السقوط في التسطيح المبتذل تحت ستار مقولات شعبوية تلغي العلم التاريخي دون أن ترفع من وعي الجماهير الشعبية، بل تدغدغ عواطفها لتبقيها في جهلها، فتحرمها بذلك من وعيها التاريخي بدورها الطليعي في عملية التغيير الاجتماعي.

وسعت الدراسة إلى الدمج المنهجي العلمي بين المقولات الواضحة والتوثيق الجيّد، بين الوقائع التاريخية المثبتة والتحليل المعمّق لها، بين احترام الانتفاضة وتضحيات القوى الشعبية الكبيرة ونقدها بسبب القصور النظري والممارسات الخاطئة التي كانت تقوم بها في ظل قيادة مقاطعجية لا تقودها إلى التغيير الجذري المطلوب.

ومع ذلك، كانت حريصة كل الحرص على تقدير الظروف التاريخية المحيطة بتلك الانتفاضات، وعدم إغفال التحالف الطبقي الرجعي، الداخلي والخارجي، المدني والديني، الذي تآمر على الدوام ضد القوى الشعبية وحاول توظيف انتفاضاتها لصالح مشاريع طبقية تزيد في آلام الفلاحين وأعبائهم الضرائبية. وتؤكد جميع الوثائق التاريخية أن مرحلة النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت من أشد المراحل صعوبة في تاريخ المقاطعات اللبنانية الحديث والمعاصر نظراً لتشابك العوامل الداخلية والخارجية، التحررية والرجعية، الطائفية والوطنية كلها دفعة واحدة على الساحة اللبنانية. لكن فلاحي لبنان، خاصة فلاحي جبل لبنان، رسموا بدمائهم، وبلقمة عيشهم، وبعرق جباههم صفحات ناصعة البياض في تاريخ حركية التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاداري للمقاطعات اللبنانية في سيرورتها من التجزئة إلى الوحدة. فانهالت عليهم أقلام المؤرخين الطائفيين بالتجريح الحاقد، وأطلقت على مرحلة انتفاضاتهم صفة عهد « الفتن والفوضى »، وطمست تضحياتهم الجسام لصالح كبار الملاكين، الدينيين والمدنيين، وكالت النعوت السيئة على قياداتهم الفلاحية ذات الوعي « الثقافي » البرجوازي المحدود جداً، وذكّرت أولئك القادة بمنابتهم الفلاحية الوضيعة ولم تغفر لهم تجرؤهم على زعمائهم المقاطعجيين. لذلك انحازت هذه الدراسة انحيازاً كاملاً لصالح الانتفاضات الفلاحية واعتبرتها صفحة مضيئة جداً في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، وهو التاريخ الحقيقي الذي لم يكتب بعد بشكل علمي بعد أن كدست المدرسة الطائفية

اللبنانية، بمختلف تلويناتها المذهبية، آلاف الدراسات والمقالات والأبحاث لإظهار تاريخ تلك الحقبة بالمظهر الطائفي البشع والمجازر الدموية التي لم تنته فصولها حتى الآن. فساهمت مقولات هذه المدرسة البرجوازية التبعية، بحقدها الأعمى وتبادل الاتهامات فيما بينها، في طمس التاريخ العلمي للمقاطعات اللبنانية من حيث هو صراع طبقي بين قوى طبقية متناحرة ولو تمظهر ذلك التناحر بوجه طائفي أو مذهبي.

هذه الدراسة ليست سوى البداية مع علمنا المسبق أن كل بداية تحمل معها الكثير من الثغـرات والنواقص التي لا بد منها عند ولادة كل عمل جديد. وإن كنا نزعم أنها تحمل الكثير من الجدّة، في التوثيق والمنهج والتحليل، فإن دراسات كثيرة سبقتنا واستفدنا منها خاصة دراسات المؤرخ المدقق يوسف ابراهيم يزبك، وأبحاث الدكتورة سميليا نسكايا، ومذكرات انطون ضاهر العقيقي ومنصور الحتوني، وكتابات يوسف خطار الحلو التي لا تخلو من حماس مفرط أحياناً في تأييد إنتفاضات الفلاحين. فورشة العمل قد بدأت في هذا المجال، وهناك دراسات علمية أكاديمية ما زالت قيد النشر أو نشر بعضها فقدم إضافات غنية رغم صعوبة الاطلاع عليها والاستفادة منها بسبب ظروف الحرب الأهلية اللبنانية. ويقيني أن الاهتمام بالانتفاضات الشعبية في مختلف المناطق اللبنانية سيتزايد في السنوات القادمة، داخل الجامعات وخارجها. وهي، بعد تكامل التوثيق حولها، جديرة بأن يقام لها مركز خاص بعنوان « المركز التاريخي لدراسة الانتفاضات الشعبية اللبنانية » تكون أبحاثه النواة العلمية الأكثر جدّية لبناء لبنان الغد، لبنان العربي الديمقراطي العلماني الموحد. « إن خيمة على البحر لا تبني وطناً » على حد تعبير الشهيد كمال جنبلاط، لكن تاريخاً مكتوباً بدم الفلاحين والعمال وجميع المنتجين والمثقفين الثوريين قادر على إنقاذ وطن أوصله حكم الطغمة المالية التابعة للامبريالية، ودولتها الطائفية الطبقية المتواطئة مع العدو الصهيوني إلى حافة الضياع والانهيار والتفكك والتشرذم. إن جذور المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الظلم والعدوان، ضد اسرائيل وحلفائها، تمتد عميقاً في التربة اللبنانية وتستقي الكثير من صلابتها وعنفوانها وأساليب نضالها من انتفاضات الفلاحين اللبنانيين ضد النظام المقاطعجي وحلفائه وأساليبه. فإلى هذه القوى جميعها يعود الفضل في ولادة هذا الكتاب الذي يشكل الحلقة الأولى من سلسلة تاريخية طويلة للكشف عن جميع الانتفاضات الشعبية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، وبشكل خاص في القرنين التاسع عشر والعشرين.

مقدمة منهجية

بعض السمات الأساسية لتطور النظام المقاطعجي اللبناني

مدخل

يرى فؤاد قازان أن النظام الاقطاعي العربي بدأت ملامحه تتضح منذ الخليفة عثمان بن عفان والسمة المميزة لهذه الاقطاعية العربية أنها لم تكن وراثية بل تعطى للقادة الفاتحين. أما أبرز أنواع الأراضي فكانت الأميرية أي أملاك الدولة التي وزعت بين المنتصرين من القادة العسكريين على أن تبقى ملكيتها النهائية للدولة وحق التصرُّف عليها للمسيطرين. وسرعان ما بدأت الدولة الأموية ثم العباسية بإعطاء الأرض كإقطاع أو هبة. وكان المستفيد الأكبر من هذه الهبات كبار القادة والحكام وحاشية البلاط والمتنفذين المحليين الذين كانوا يستولون بأنفسهم على الأرض مقابل دفع ضريبة العشر. ومنذ أيام العباسيين جرت العادة أن يورِّث الأسياد اقطاعاتهم لأولادهم مقابل العشر فتحوَّلت تلك الاقطاعات أو معظمها إلى أملاك خاصة وراثية. وحرصاً على إمداد بيت المال بالضرائب اللازمة، لجأ الخلفاء إلى مبدأ تلزيم الضرائب منذ أيام هارون الرشيد، فأصبح ملتزمو الضرائب أبرز موظفي الخلافة ويتحكمون بالمناطق التي نالوا التزامها. ونشأ بذلك حلف طبقي واضح من كبار الاقطاعيين وملتزمي الضرائب لَنهب الفلاحين واستغلالهم. وكثيراً ما جمع الاقطاعيون صفة ملتزمي الضرائب عن مناطقهم ومناطق أخرى مجاورة لهم سيطروا عليها بالقوة وباركت السلطة المركزية هذه السيطرة لقاء دفع الأموال اللازمة لبيت مال المسلمين.

(★) نشرت هذه المقالة للمرة الأولى في «مجلة كلية الآداب» العدد الأول لعام ١٩٧٥ صفحات ٣٧ ـ ٧٤ وأعدنا نشرها في هذا الكتاب نظراً لصلتها الوثيقة بموضوع الانتفاضات الشعبية في جبل لبنان ضد النظام المقاطعجي.

ويوجز الدكتور نايف بلّوز ملامح الاقطاعية الشرقية في ظل الخلافة العربية بالنقاط التالية:

١ ـ ملكية الدولة (أو الخليفة) الأساسية للأرض والماء...
٢ ـ سيطرة الدفع العيني والنقدي وغياب ريع العمل. فالاقطاعيون لا يملكون استثمارة اقتصادية خاصة ولا يحتاجون بالتالي إلى أعمال السخرة. إلاَّ أن أعمال السخرة قد توسَّعت على العموم في فترة السيطرة العثمانية.
٣ ـ إذا كانت الدولة هي المالك الأساسي للأرض فالضريبة التي تجبيها الدولة تتطابق مع الريع الاقطاعي.
٤ ـ أن نظام الفرائض المختلفة الذي يخضع له الفلاحون كتعبير حقوقي عن تبعيتهم الاقطاعية يقوم على: (أ) العشر للمسلم، (ب) الخراج، ضريبة الأرض على الذمي وغير المسلم، (ج) الجزية ضريبة الأشخاص الذميين.
٥ ـ بقاء علاقات العبودية واستمرارها...
٦ ـ عرف الإنتاج الحرفي والسلعي والاقتصاد النقدي تطوراً ملحوظاً في زمن الخلافة... وكانت المدن الإسلامية كثيفة في عدد سكانها وقد تطوَّرت فيها الحرفة والتجارة إلى حد عال.
٧ ـ نشأت إلى جانب ملكية الدولة للأرض أشكال أخرى لملكية الأرض عرفت باسم الأراضي الملك والوقف والاقطاع... .

أضواء تاريخية واقتصادية

لقد بدا واضحاً أن الفتح الإسلامي رافقه توزيع الاقطاعات على القادة المحاربين مقابل أدائهم العشر عنها لبيت مال المسلمين، وكانت تلك الاقطاعات تمنح بصورة مؤقتة أو لمدى الحياة. وقد نص الشرع الإسلامي أن «من أحيي أرضاً مواتاً فهي له» ويدفع عنها الخراج. أمَّا الأرض البور فتعود ملكيتها للدولة بعد ثلاث سنوات من استلامها. وخلال حكم الدولتين الأموية والعباسية تشكلت طبقة من كبار الاقطاعيين ونمت إلى جانبها ممتلكات عقارية واسعة لا تنقل ملكيتها ولا تباع ولا تشرى سميت باسم الأوقاف. ولقد لعب النظام الاقطاعي الإسلامي والملكية الوقفية الكبيرة التي رافقته دوراً أساسياً في إبراز السمة الأولى للنظام المقاطعجي اللبناني من حيث اعتباره أحد فروع هذا النظام الاقطاعي العربي بالذات. فالفاتحون الجدد لم يشاركوا في الإنتاج في البلدان التي فتحوها بل شكلوا فئات عسكرية مهمتها الحرب وتعيش على حساب السكان المحليين الخاضعين لهم والذين أجبروا على دفع ضرائب الأرض والنفوس باسم الخراج والجزية. وبهذا ترسخت أبرز سمات هذا النظام القائم على طفيلية الحاكم العام وأعوانه المحليين على حساب مجموع السكان بحيث لم يتميَّز حاكم عن آخر إلاَّ بمقدار جبايته للضرائب. فالنظام المقاطعجي اللبناني

آنذاك ليس اصطلاحاً تاريخياً بل نظام علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية تميَّزت ببروز علاقات طبقية واضحة بين أقلية مسيطرة ومتحكمة بالملكية والإنتاج وتجبي الضرائب وجماهير سكانية عريضة من الفلاحين والرعاة تخضع لشتى ضروب الاستغلال والنهب.

وجاءت سياسة استقدام القبائل العربية من الجزيرة مباشرة أو من المناطق المجاورة إلى لبنان لتحمل معها سمة أخرى من سمات تكون النظام المقاطعجي اللبناني. فتلك القبائل من البدو الرحَّل ستستقر في لبنان في مناطق معينة وتتعاطى الأعمال الزراعية إلى جانب قيامها بتربية المواشي. وقد حملت تلك القبائل معها نظاماً قبلياً واضحاً يرتكز على شيخ القبيلة أو العشيرة الذي ينتخب شكلياً من قبل القبيلة، لكنه يمثل فعلاً أقوى زعمائها عسكرياً وأغناهم مادياً. وهكذا تشكَّلت نواة جهاز حاكم يستند على استغلال معظم أفراد القبيلة لصالح أقلية ضئيلة من المشايخ تتحالف أحياناً وتتحارب في سبيل الانفراد بالسيطرة على القبيلة.

لقد برزت سمة أخرى من سمات النظام المقاطعجي اللبناني تستند إلى طابع الحكم القبلي الذي جلبته معها القبائل الوافدة والذي يتميَّز بالصراع المستمر داخل مشايخ القبيلة من جهة وفي ما بين القبائل من جهة أخرى يضاف إليها المنازعات المستمرة بين تحالفات هذه القبائل في وجه تحالفات السكان المحليين. إن جوهر هذا الصراع ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي بالذات القائم على محاولة الانفراد باستثمار الفلاحين والرعاة أي القوى المنتجة ذات المردود المحدود والتي عليها أن تقدم الجزية والخراج للحكومة المركزية من جهة، والضرائب المستمرة نقداً وعيناً للزعماء المحليين من جهة ثانية. وترسَّخت مع هذا النمط من الحكم أنماط استغلالية متعددة المراتب تقع جميعها على كاهل القوى المنتجة الوحيدة أي الفلاحين وقسم صغير جداً من السكان يتعاطى الأعمال الحرفية والتجارية. وكانت أنماط الاستغلال تبدأ من الشيخ المحلي في القرية إلى الحكومة المركزية مروراً بتسلسل كبير من المراتب الدينية والمدنية التي شاركت في إفلاس الفلاحين.

لقد تميَّزت تلك المرحلة بسيطرة النظام الاقطاعي وأسلوبه في الإنتاج القائم أساساً على ملكية زعماء القبائل أو العائلات لوسائل الإنتاج، أي الأرض والماشية في تلك الفترة، وتحكم هؤلاء الزعماء بالفلاحين وربطهم بالأرض ربطاً عبودياً جر معه ارتهان الفلاح الشخصي لسيده الاقطاعي المركزي والمقاطعجي المحلي بحيث كان هذا الفلاح مرغماً على العمل لمصلحة سيده.

ونظراً لضعف وسائل الإنتاج والتكنيك والاتصالات برزت في الأرياف اللبنانية سمات اقتصاد مغلق ضعيف الصلة ببقية المناطق المجاورة له. مما سبب ركوداً عاماً أدى إلى عزلة اقتصادية للمناطق عن بعضها البعض إلاَّ بمبادلات تجارية بسيطة. في حين تمتَّعت مناطق الساحل بصلات تجارية مع الغرب والحكومة المركزية كانت تتسع أو تضيق تبعاً للظروف التاريخية.

ويكاد يجمع المؤرِّخون أن الانعزالية والاقتصاد المغلق والتجزئة السياسية للمقاطعات اللبنانية إلى مقاطعات شبه مستقلة عن العالم الخارجي وعن بعضها البعض سمات أساسية للنظام المقاطعجي اللبناني طيلة القرون العديدة التي سبقت أولى محاولات المركزية لتلك المقاطعات أيام فخر الدين الثاني المعني.

مؤثرات الحروب الصليبية

لم تغيِّر فترة الحروب الصليبية ولا الحكم المملوكي اللاحق من طبيعة النظام المقاطعجي اللبناني السائد خاصة في مناطقه الداخلية التي لم تصلها السيطرة الصليبية بل أدت تلك الحروب الى تلقيح النظام الاقطاعي العربي ببعض سمات النظام الفيودالي الأوروبي خاصة في مجال وراثة الابن البكر مكان أبيه، كما أضعفت تلك الحروب من المركزية السابقة للنظام العربي زمن الخلافتين الأموية والعباسية التي دامت طيلة قرون عديدة دون أن تستعاد تلك المركزية إلاَّ في مطالع عهد العثمانيين ولفترة زمنية محدودة. فقد أدَّت الحروب الصليبية إلى قيام إستقلالية نسبية للمقاطعات اللبنانية تجاه الحكومة المركزية. وبسبب الحروب المستمرة ضد الغزو الصليبي كان على كل أمارة أو بارونية محلية أن تدافع عن نفسها وتبتني لها جيشاً خاصاً وإدارة مستقلة وعلاقات اقتصادية متميِّزة دون أن يعني ذلك تحررها من تبعية الضرائب لمملكة القدس أو كونتية طرابلس. وكانت هذه الاستقلالية النسبية أحد أهم أسباب الحروب الصليبية بالذات حيث كان الفرسان الأوروبيون من صغار أولاد الأمراء يطمحون لغزو أراضٍ جديدة يقيمون عليها أماراتهم بعد أن منعهم حق توريث الإبن البكر في النظام الفيودالي الأوروبي من ذلك. وهكذا بات التشتت المقاطعجي للسيطرة الصليبية نموذجاً ثابتاً يحتذي به المقاطعجيون المحليون بعد زوال الحكم الصليبي حيث سارع كل أمير أو مقاطعجي على أرض لبنان إلى محاولة الانفراد بالمقاطعة التي يسيطر عليها. وكان البحتريون أبرز الأسر اللبنانية التي جسَّدت فعلياً هذه الاستقلالية النسبية خلال فترة طويلة كذلك آل عمّار في طرابلس ثم المعنيون في الشوف والشهابيون في وادي التيم وآل حماده في المنيطرة وغيرهم.

سمة أخرى أدخلتها الحروب الصليبية إلى بنية النظام المقاطعجي اللبناني هي سمة الطائفية. والطائفية بمفهومها الديني ليست وليدة تلك الحروب بل أقدم منها بفترة تاريخية طويلة. بيد أن تأثير الصليبيين كان في إبراز الطوائف النصرانية في لبنان على قدم المساواة مع بقية الطوائف وليس كأدنى منها مرتبة كما في السابق. وجاء تركيز الحملات الصليبية على الساحل اللبناني تحت ستار حماية النصارى في لبنان لتعطي للمنازعات المقاطعجية اللبنانية طابعاً طائفياً واضحاً أطلق عليه أنيس الصايغ لقب «الطائفية الجامعة في لبنان» حيث «اختلطت فيها العصبيات الدينية بالسياسة

والأقليمية والاقطاعية » [لبنان الطائفي ص ٧٣]. ومنح الصليبيون البطريرك الماروني صلاحيات دينية وسياسية واسعة، وكان ملوك فرنسا وامراؤها يتكاتبون مع زعماء الموارنة الدينيين والمدنيين.

إن ارتباط نصارى لبنان بالحملات الصليبية ومساعدتهم لها اقتصادياً وعسكرياً أوجد نزاعاً جديداً بين المقاطعجيين اللبنانيين أضيف إلى النزاعات القبلية المقاطعجية السابقة وكان من الأسباب الهامة لتكتل المقاطعجيين المسلمين ضد النصارى ومحاربتهم وترحيل أعداد منهم إلى قبرص. ومنذ تلك الحروب بدأ المقاطعجيون المحليون يلعبون دور حامي السواحل اللبنانية من الغزو الصليبي الخارجي ويتعهدون للحكومات المركزية الفاطمية أو الأيوبية أو السلجوقية أو المملوكية « بتأديب » نصارى لبنان ومنع قيام أي اتصال بينهم وبين الصليبيين، كما تعهدوا بمنع وصول النصارى إلى أية مراكز سياسية وعسكرية خارج حدود تجمعاتهم السكانية مما أكسب إدارة النظام المقاطعجي اللبناني طابعاً إسلامياً واضحاً طيلة تلك الفترة مع سيطرة تامة على المناطق النصرانية الكثيرة العدد سكانياً. وكان فخر الدين الثاني أوّل من أدخل النصارى إلى مراكز عالية في إدارته.

وأدخلت الحروب الصليبية في بنية النظام المقاطعجي اللبناني أيضاً الطابع التجاري الوسيط للسواحل اللبنانية بين الدويلات الأوروبية والداخل السوري. فقد ساعدت الصلات التجارية بين المناطق الغربية والشرقية من البحر الأبيض المتوسط كما ساعدت على تطوير المنجزات الثقافية والتكنيكية في الغرب وادخلت إليه فروعاً إنتاجية جديدة كصناعة الحديد والأنسجة والصابون والأسلحة وغيرها. وكان لتلك الحملات أثر واضح في تشجيع المبادلات التجارية عبر سواحل لبنان خاصة طرابلس وصور اللتين ازدهرتا اقتصادياً وثقافياً وسياسياً. ومع انحلال السيطرة الصليبية على الساحل اللبناني لجأت إلى جبال لبنان أعداد كبيرة من الصليبيين عجزت عن الهرب إلى الخارج فاعتنقت المارونية بعد استيطانها للجبل وزادت من الوجود النصراني بين سكانه حتى أن بعضها لا يزال يحمل اسماً واضحاً كآل فرنجية والصليبي وغيرهم.

لقد ساعدت الحروب الصليبية في إبراز المقاطعجيين المسيحيين كقوة سكانية وسياسية هامة لعبت دوراً أساسياً في تثبيت سيطرتها على المناطق التي سكنتها في ضواحي بشري واهدن وحدث الجبة أو انتقلت إليها في بلاد جبيل والبترون. وبالرغم من خضوع هؤلاء المقاطعجيين لسيطرة آل حماده وولاة طرابلس فإن استقلاليتهم النسبية في مناطقهم شديدة الوضوح. وجاءت حملة كسروان المملوكية عام ١٣٠٥ ضد المقاطعجيين الشيعة والدروز والنصيرية لتزيد في توسع المقاطعجيين النصارى باتجاه كسروان والمتن بحيث بات هناك جبلان سياسيان داخل مقاطعات لبنان الحالي: جبل الشوف الخاضع للسيطرة الدرزية و « جبل لبنان » الخاضع للسيطرة النصرانية. وكان

« الجبلان » يخضعان لسيطرة خارجية واحدة عبر ولاة دمشق وطرابلس العثمانيين (*).

بين الفيودالية الغربية والاقطاعية العربية

كان على الدويلات التي فجَّرت مركزية الدولة العباسية أن تواجه عبء الغزو الصليبي المتلاحق على سواحل المتوسط الشرقية ومنها لبنان. فقد أضحى الساحل اللبناني مركزاً أساسياً من مراكز تواجد الصليبيين خاصة في طرابلس وصور. وبالرغم من ترحيل القوات الصليبية عن المنطقة فقد استمرت غزوات صليبية متقطعة تدمر موانىء الساحل اللبناني دون أن تتمركز فيه. وكان على تلك الدويلات المستقلة عن المركزية أن تستمر في إرسال قبائل عربية لمقاومة هذا الهجوم الصليبي المستمر.

لعب الارسلانيون والبحتريون والمعنيون والشهابيون والعسافيون وآل سيفا وغيرهم دوراً أساسياً في هذا المجال. فقد أكّدت تلك الغزوات الصليبية أهمية الموقع الاستراتيجي للساحل اللبناني كصلة وصل بين الداخل العربي والدويلات الأوروبية أو الدوقيات والأمارات العربية. وهذا ما أعطى أمراء جبل لبنان ومقاطعجيته طابع حماة السواحل اللبنانية ضد الغزو الصليبي. بيد أن الحملات الصليبية سرعان ما توقفت وبدأت تحل محلها اتصالات تجارية واسعة عبر الساحل اللبناني بالذات. وإذا كان لا بد من القول أن الاتصالات مع الغرب حتى ذلك الحين كانت ترتدي وجهاً مسيحياً واضحاً بحكم واقع التخلف والاضطهاد الديني والمذهبي كسمة رئيسية من سمات القرون الوسطى في الشرق والغرب، فإن الارتباط التجاري الجديد للنظام السياسي المقاطعجي اللبناني بالدويلات الأوروبية لم يعد وليد وجه طائفي وحيد الجانب بل تعداه إلى بنية اقتصاد المقاطعات اللبنانية، تلك البنية التي رحبت بدور الوساطة التجارية بين الغرب والمشرق العربي وتمسَّكت به.

صحيح أن تلك العائلات الاستيطانية العربية والكردية والتركمانية وغيرها كان لها الفضل الأساسي في الدفاع عن المقاطعات اللبنانية والوقوف بوجه الأطماع الأجنبية، إلاَّ أن بنية الاقتصاد في تلك المقاطعات وطبيعة السيطرة السياسية ذات الوجه الطبقي الواضح بين مقاطعجيين حاكمين وجماهير فلاحية ورعاة تدفع ضرائب باهظة، كانت تحتّم على تلك القيادات التفتيش عن مصادر أخرى تضاف إلى المردود البسيط لإنتاج المراعي والفلاحة فوجدت في حمايتها للتجارة مع الغرب باباً واسعاً للثراء والربح السريع. وكان البحتريون أبرز المستفيدين في هذا المجال بعد أن تسابق

(*) لم نجد فائدة في إعادة نشر مقالتنا « أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية » التي توضح هذا الجانب ونرجو الاطلاع عليها في مجلة « دراسات » التي تصدرها كلية التربية الجامعية اللبنانية. السنة الثالثة ـ العدد الأول سنة ١٩٧٥ ـ صفحات ٥٥ ـ ٩٥.

الصليبيون والأيوبيون والمماليك وحتى هولاكو المغولي على اعطائهم صكوك تثبيت سيطرتهم على المقاطعات الممتدة من الدامور حتى المعاملتين.

إن موقف الغزوات الصليبية لم يقلل من دور الساحل اللبناني كوسيط تجاري بين الغرب والداخل العربي بمعزل عن أي انتماء ديني لحكام الأسر المقاطعجية المسيطرة عليه. لذا فالاتصال بالغرب لم يعد ديني الطابع بل حتّمته البنية الاقتصادية والسياسية لسيطرة تلك الأسر اللبنانية الحاكمة بعد أن جرَّت عليها الوساطة التجارية أرباحاً طائلة.

إن سمة الوسيط التجاري بين الغرب والداخل العربي بدأت تتوضح وتبرز معالمها زمناً طويلاً قبل مجيء الحكم العثماني الذي ثبت هذه السمة واستغلّها الأوروبيون كثيراً إبّان توسعهم الاستعماري نحو الولايات العربية الخاضعة للدولة العثمانية حيث بات للبنان دور هام في تلك المخططات الاستعمارية.

فالتنظيم المقاطعجي بالذات والذي بدأ وليد الانغلاق الطائفي والسكني في لبنان إبان العصور الوسطى سرعان ما تجاوز ذلك الانغلاق بحكم تطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الأسر المقاطعجية، فيما بينها من جهة، وبينها وبين الغرب من جهة أخرى. وقد لعبت التجارة دوراً كبيراً في كسر جدار ذلك الانغلاق حيث تبادل المقاطعجية من جميع الطوائف المصالح المشتركة في علاقاتهم التجارية مع أوروبا. حتى أن الارتباط بالغرب الذي دمغ به المسيحيون في لبنان منذ فترة الحروب الصليبية سرعان ما تحوَّل إلى ارتباط تجاري واسع بين هذا الغرب الناشط والعديد من الأسر المقاطعجية اللبنانية. وبدلاً من موجات الاضطهاد الديني الذي تعرَّض له المسيحيون إبّان الحروب الصليبية وزمن المماليك الذين استقدموا جاليات عربية وكردية وتركمانية للسكن في طرابلس وبيروت وصيدا، ازداد نزوح التجار من السنّة أيام العثمانيين إلى الساحل اللبناني قادمين من الشام ومصر والمغرب وسواها. «فغلب الطابع السني ـ على حد تعبير كمال الصليبي ـ على مدينتي صيدا وطرابلس وأقسام من بيروت منذ القرن السابع عشر».

نمو الحرف والتجارة الخارجية والمدن الساحلية

رافق تلك السيطرة الإقطاعية الخارجية والمقاطعجية المحلية نهوض إنتاج حرفي يرتبط أساساً بالاقتصاد الزراعي نفسه كحرف الحدادة وصناعة الجلود والأخشاب والأواني الفخارية والأسلحة وغيرها، وبدأت تتشكل معها نواة تجمعات حرفية ذات طابع سكني مميَّز وارتباط وثيق بالمبادلات الزراعية والتجارية دون أن تخرج التجمعات الحرفية عن سيطرة المقاطعجيين المحليين بل تدفع لهم الضرائب بالنقود أو من الأدوات التي يصنعونها. هكذا برزت فئة سكانية جديدة تعتمد أساساً

على الزراعة دون أن تبقى هذه الزراعة المصدر الوحيد بالنسبة لحياتها. وجاء تطور هذه الفئة يعزز من إنتاج السلع الحرفية القابلة للمقايضة بالإنتاج الزراعي أو بالنقود. وكانت مناطق ازدهارها تقوم في الغالب قرب الأسواق التجارية للخارج أي على السواحل ولم تنتشر في المناطق الجبلية إلاَّ بارتباطها مع قيام الأسواق الأسبوعية في تلك المناطق في وقت متأخر زمن المماليك. ولم تكن تلك السلع تتعدى الاستهلاك المحلي إلاَّ نادراً بسبب قلة اليد العاملة المتخصصة من جهة وبسبب نقل العديد من تلك اليد المتخصصة إلى عواصم الخلافة خاصة زمن المماليك والعثمانيين.

وكان لانتشار الحرف في السواحل أهمية خاصة حيث أدت إلى نزوح سكاني جزئي من القرى نحو المرافىء وحول التجمعات السكانية المحصنة من الغزوات الخارجية وفي نقاط الالتقاء التجاري مع الخارج حيث كانت تتم عمليات شحن وتفريغ البضائع نظراً لما يقوم به التجار من شراء إنتاج الحرفيين القاطنين في هذه الأماكن واستخدامه للاتجار به في مناطق أخرى.

إن إزدياد إنتاجية الحرفيين وتحررهم من السيطرة المقاطعجية الجبلية ومن العمل الزراعي وتوفر الأموال النقدية بين أيديهم ساعد في بحبوحتهم المادية ودفع أعداداً متزايدة من الفلاحين إلى الاقتداء بهم وترك القرى هرباً من الظلم المقاطعجي والالتحاق بالموانىء التجارية بصفة حمالين ونقالين على القوارب وعمال لدى أصحاب المؤسسات الحرفية والصناعات المزدهرة. وكان هذا العامل سبباً أساسياً في ازدياد أعداد سكان المدن الساحلية على حساب التجمعات القروية دون أن يرتدي هذا الازدياد طابع الاستمرار والديمومة لتلك المدن بل اتبع خط التجارة الخارجية بشكل دائم. وهذا ما يفسر جزئياً ازدهار مدن ساحلية معينة في فترات تاريخية محددة ثم تقهقرها واضمحلال نفوذها. ففي حين كانت صور زعيمة الساحل اللبناني طيلة العصر الأموي والحروب الصليبية، برزت طرابلس كأكبر مدن الساحل وانشطها منذ العهد الصليبي طيلة عهد المماليك وحقبات واسعة من العهد العثماني. ثم انتعشت صيدا نسبياً أيام فخرالدين الثاني إلى أن برزت بيروت منذ العهد الشهابي وخاصة في القرن التاسع عشر وحتى الانتداب كمسيطرة لا على الساحل اللبناني فحسب بل وعلى الساحل السوري برمته. وهذا يفسِّر سبب ازدياد سكان تلك المدن حسب أهمية المرحلة التاريخية التي مرَّت بها وحسب مركزها السياسي والاقتصادي.

بيد أن ازدهار تلك المدن لم يوفر لها إمكانية الاستقلال عن السيطرة المقاطعجية الداخلية بل كانت جميع مدن الساحل عرضة لنهب المقاطعجيين لأنَّها تقع على أراضيهم، وكانت ملزمة حتماً بالخضوع ودفع الضرائب لهم. ونظراً للمداخيل المرتفعة التي كانت توفرها تجارة المدن سارع العديد من أمراء الجبل إلى اتخاذ عاصمتين: الأولى في الداخل والثانية على الساحل كما فعل آل عساف في كسروان ثم الأمير فخرالدين الثاني كذلك الأمير ملحم الشهابي. وكانت عاصمة الساحل هي

العاصمة الفعلية للإمارة من الوجهة الاقتصادية في حين تبقى عاصمة الداخل ذات وجه سياسي في المقام الأول. وكثيراً ما نقل بعض الأمراء سكنهم إلى عاصمة الساحل ليكون على مقربة من خيرات التجارة المزدهرة باذلاً الجهد لتعاطي التجارة شخصياً ولابتزاز أكثر ما يمكن من مداخيل مدن الساحل. ورغم طابع النهب المستمر لسكان المناطق الساحلية والداخلية بات واضحاً أن سكان المدن قد تحرروا من التبعية الشخصية للسيد المقاطعجي ومن علاقات العبودية للأرض والروتين الزراعي. وامتلك العديد من سكان المدن مساحات من الأراضي في الداخل أو في المدن كما درَّت عليهم التجارة والصناعات الحرفية كميات وافرة من النقود أفرزت من بينهم فئة كبار التجار والمرابين ومعظمهم من المقاطعجيين الصغار الذين تركوا الريف إلى المدينة. أما أغلبية سكان المدن فكانت من الحرفيين وصغار التجار والباعة وعمال التجارة والصناعات البسيطة وأصحاب الأجر اليومي.

الإطار السياسي العام للسيطرة العثمانية على المقاطعات اللبنانية

إن حالة التخلف والركود التي رافقت السيطرة العثمانية على الولايات العربية لم تكن حالة فريدة وشاذة في تاريخ القرون الوسطى آنذاك إذا ما قورنت بالانحطاط العام الذي كان يسيطر على أوروبا نفسها خلال القرون التي سبقت الاكتشافات البحرية التي لم تكن ذات تأثير موحد على تطور الأنماط الاقتصادية والسياسية في أوروبا بأسرها بل كانت الدويلات الايطالية واسبانيا والبرتغال هي السباقة لمثل ذلك التطور. كانت الدويلات الايطالية براعم النهضة في أوروبا. ورغم التنافس والحروب والتفتت السياسي وصراع الدويلات للسيطرة على الطرق التجارية فإن الحياة الاقتصادية والثقافية قد ازدهرت في جنوى والبندقية وميلانو وفلورنسا قبل سواها ودفعتها إلى التفتيش عن اسواق تجارية خارجية. لذا لم تبق منطقة البحر المتوسط الشرقية خارج مخططاتها بل في صلب تلك المخططات نظراً لدورها التاريخي الهام في التجارة العالمية.

ورغم الحماية العسكرية التي قامت بها الدولة العثمانية للولايات الخاضعة لها بادىء الأمر، فإن مرحلة التقهقر الاقتصادي والانغلاق الاجتماعي والفوضى السياسية التي تبعت تلك المركزية العثمانية الصارمة كانت مؤشراً أساسياً على طريق سقوط تلك الولايات تباعاً في أيدي الاستعمار الأوروبي. ولم تنج الولايات العربية من تلك السيطرة، كما لم تنج الدولة العثمانية نفسها من الوقوع أسيرة ذلك الاستعمار سياسياً واقتصادياً في الفترة التاريخية اللاحقة.

إن التطور التاريخي لبنية النظام اللبناني لم تتبلور وتتخذ طابعها المميَّز إلاَّ عبر هذه السيطرة العثمانية الشديدة المركزية في الفترة الأولى من جهة وعبر المحاولات الأوروبية للسيطرة على ولايات تلك السلطنة، ومن ضمنها جبل لبنان، من جهة ثانية. وأي محاولة لإظهار استقلالية جبل لبنان

عن هذه السيطرة وتميز تطور نظامه السياسي وبنيته الاقتصادية وقواه الاجتماعية هي محاولة يائسة مكتوب عليها الفشل لأنَّها بتر لأوصال ذلك التطور التاريخي وتشويه متعمد له.

فالفتح العثماني للمشرق العربي كان يرافقه في الجهة المقابلة تطور هائل في بعض البلدان الأوروبية وعلى عدة أصعدة. وفي حين كانت الدولة العثمانية تفرض هيمنتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المناطق التي خضعت لها بواسطة جيش بالغ القوة تقرع به أبواب أوروبا أحياناً، كانت أوروبا تتفجَّر بانتفاضات بورجوازية محلية وتبني دويلاتها المستقلة وتنمي تجارتها عبر القارات وتحوّر طريق العالم القديم التي كانت تمر بالمشرق العربي إلى رأس الرجاء الصالح فتبدأ فعلياً مرحلة التقوقع والانغلاق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذا المشرق. ولم يشذ جبل لبنان عن هذه القاعدة، بل تندرج التجربة اللبنانية ضمن هذا الخط العام دون أن تتجاوزها إلاَّ لفترات قصيرة جداً حين حاول فخر الدين كسر هذا الطوق وربط مصير أمارته بتطور تلك الدويلات الأوروبية والتعاون معها مباشرة في معظم المجالات. وكانت الدولة العثمانية لا تزال في موقع القوة العسكرية الضاربة الذي يسمح لها بعزل الولاة ساعة تشاء وتأديب أي عصيان يقوم في ممتلكاتها مهما ابتعدت تلك الولايات جغرافياً عن مركز السلطنة، ومهما كان التهديد بالدعم الخارجي الذي بقي مجرّد تعابير فارغة دون أي محتوى فعلي لأن الدويلات الأوروبية آنذاك، مجتمعة كانت أم منفصلة، كانت أعجز من أن تحارب الدولة العثمانية وتنتصر عليها في عقر دارها.

أمّا سياسة العثمانيين الداخلية فقد تميَّزت منذ البداية بعدم التدخُّل في الشؤون المحلية للولاة والمقاطعجية بل تركَّزت أهدافهم بشكل عام على ثلاث نقاط رئيسية:

١ ـ الإعتراف بالنفوذ العثماني والدعاء للسلطان في الخطب وأيام الأعياد والجمعة...
٢ ـ المحافظة على الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأطر الحياتية التي تعيشها البلاد الخاضعة للدولة العثمانية دون أي مسعى جدي لتطويرها واستثمار خيراتها بل الاكتفاء بجباية الضرائب منها وحفظ الأمن فيها.
٣ ـ الإهتمام بتطبيق مبادىء الشريعة الإسلامية وتنفيذ أحكامها على أساس المذهب السني الحنفي لإظهار السلطنة بالطابع الإسلامي والسلطان بخليفة المسلمين وحامي الإسلام.

كان العثمانيون يشجعون السكان المحليين أحياناً على الإخلاص للدولة بإعفائهم من الضرائب، وكانوا يلجأون إلى نقل جماعات سكانية إلى مناطق العصيان أو إسكان جاليات تركية أو تركمانية في البلدان المفتتحة لإيجاد عناصر استقرار موالية لهم، على أن يعفى القادمون من دفع الضرائب لمدة سنتين أو أكثر.

لذا يمكن القول أن الإنغلاق السياسي ـ الاجتماعي ـ الاقتصادي الذي أوجده العثمانيون في المناطق التي سيطروا عليها، ومن ضمنها جبل لبنان، كان لا بد وأن يصطدم بالأطماع الأوروبية الناشطة للسيطرة على هذه المناطق وإقامة تحالفات سياسية وعسكرية مع ولاتها وأمرائها. وكان على العثمانيين أن يقضوا، وبشدة على كل محاولة من هذا النوع. وهذا يفسِّر العقاب الصارم الذي تعرض له كل والٍ أو أمير حاول أن يمد يده إلى الغرب. ونذكر على سبيل المثال مصير كل من علي جانبولاد في حلب وفخر الدين الثاني في جبل لبنان.

فالإطار السياسي العام للسيطرة العثمانية كان يفرض على العثمانيين ضرب أي اتصال مع الغرب، مهما كان شكل هذا الاتصال، إلاَّ إذا مر عبرها هي بالذات. وهذا يفسِّر أيضاً الركود الاجتماعي والحياتي للمناطق التي خضعت للدولة العثمانية حتى بداية القرن التاسع عشر وبروز محمد علي في مصر.

علاقات المقاطعجية بالسلطنة العثمانية

تميَّزت العلاقات المقاطعجية اللبنانية في الداخل بترسيخ جهاز فوقي باسم المقاطعجات وكان هذا الجهاز الفوقي يتمثَّل دوماً بأسرة مقاطعجية وليس بمقاطعجي فرد. فلأنَّه ينتسب إلى عائلة مقاطعجية تسيطر على عائلات أدنى منها مرتبة، ولأنَّه يسيطر على عدة قرى ويلتزم ضرائبها، كان المقاطعجي بإمكانه أن يلعب دور الوساطة بين الدولة العثمانية وفلاحي الجبل اللبناني.

والعائلة المقاطعجية هي أساس التجمعات السكنية والسياسية في لبنان منذ الفتح الإسلامي، وتميَّزت بوضوح الروح القبلية فيها التي هي استمرار لروح التعاون الأولى بين التجمعات السكنية القبلية قبل رحيلها إلى لبنان وبعده، والتي هي في نهاية الأمر تعبير عن التنظيم الجماعي لتلك القبائل. لذا فتنظيم العائلة المقاطعجية اللبنانية ليس غريباً عن العائلة الشرقية المسيطرة بشكل عام ولا عن العائلة العربية بشكل خاص فهي تجد جميع صفاتها العامة ضمنها ولا يمكن إيجاد أية أسس سليمة ومنطقية لفصل هذه العائلة المقاطعجية عن مجموع العائلات العربية إلاَّ باعتماد البتر والتشويه لخصائص تلك العائلة المقاطعجية التي تميَّزت بها عبر تاريخها الطويل في «لبنان». فالعائلية اللبنانية جزء من العائلية العربية وتجد فيها كل مبررات وجودها حتى أن بعض العائلات كانت تذهب بعيداً في ربط نسبها بالقبائل العربية الأولى التي سكنت «لبنان»، فتجد في ذلك القدم مجالاً لإثبات عراقتها ونبل أصالتها، وتتخذ من ألقاب تلك الأسر الوافدة تسميات تفاخر بها كألقاب أمير أو شيخ. ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أن العائلات الوجيهة كانت تساوي في حرصها على تلك الألقاب وتنفي عنها أية صبغة طائفية على الإطلاق. وجميع العائلات التي تدّعي لنفسها العرّاقة في لبنان، مسيحية كانت أم مسلمة، كانت تصرّ على ربط نسبها بتلك العائلات العربية الأولى الوافدة إليه.

فالعائلة المقاطعجية إذاً لا الفرد المقاطعجي مهما كان شديد النفوذ، هي أساس نظام الحكم اللبناني خلال تلك الفترة التي استمرت حتى المتصرفية بشكل واضح. ولعل الحكم العثماني لم يغير من هذا الواقع، إذ تميَّز هذا الحكم في «لبنان» باستمرار النمط المملوكي السابق في الإدارة دون محاولة جدية لفرض سيطرته المباشرة على جبل صخري وعر المسالك وقليل السكان بل ساند العثمانيون الحكام المحليين بعد أن حددوا مهمتهم بفرض الجزية وجبايتها والاعتراف بالسلطان كرابط أساسي بين السلطنة ورعاياها. ولعل السبب في ذلك يعود أصلاً إلى المصلحة المتبادلة بين العثمانيين وتلك الأسر المقاطعجية اللبنانية إذ كان العثمانيون يسعون لضمان حصولهم على الضرائب في حين كانت تلك الأسر تسعى لحماية نفسها تجاه السلطنة وآلتها العسكرية الرهيبة آنذاك. وكانت النتيجة المنطقية والحتمية لهذه المصلحة المتبادلة لفرض الضرائب وضمان جبايتها ما حتم على العثمانيين التعامل مع ذوي الخبرة السابقة في هذا المجال من المقاطعجية المحليين الموالين لهم، مما ثبّت السلم السابق للتقسيم الاجتماعي العائلي المسيطر في «لبنان» خاصة في مجال العائلات المقاطعجية ذات السيطرة العريقة التي ترسَّخ دورها كوسيط طبيعي بين السلطنة والسكان المحليين. يضاف إلى ذلك أن الطابع الوراثي للعائلات المقاطعجية المسيطرة على «لبنان» استمر أيضاً كما كان أيام المماليك دونما أي تغيير في بنيته الوراثية التي رسخها المماليك واستمرت مع العثمانيين.

بقيت العلاقات بين النظام العثماني المسيطر والفلاحين اللبنانيين، كما كانت في السابق، تتم عبر العائلات المقاطعجية المسيطرة عليهم. وترتَّب على ذلك أن تلك العائلات التي تشكَّلت أساساً من تجمعات عائلية لها اقدميتها من جهة، ولها سيطرتها الواسعة على أراضٍ التزمت خراجها من الأمير اللبناني أو من السلطنة العثمانية أحياناً عبر ولاتها المحليين، قد مثلت بالفعل دور السلطة المحلية في «لبنان» بالنسبة للفلاحين فيه، دون أن يرتفع إدراك هؤلاء الفلاحين الى مستوى الربط بين هذا المقاطعجي والدولة العثمانية التي يمثلها إلاَّ في أوائل القرن التاسع عشر عبر الانتفاضات الفلاحية. كما استمر المقاطعجية يجندون فلاحيهم من أجل حروبهم الخاصة ضد جيرانهم وفي سبيل أطماعهم التوسعية.

اتخذت الدولة العثمانية من العائلات المقاطعجية اللبنانية وسيلة لها لبسط سيطرتها على الجبل وضمان تأمين الضرائب منه دون أن تدخله عسكرياً إلا على شكل حملات تأديبية غير مستقرة. وجاء تركيز العثمانيين على عائلات مميَّزة دون سواها من الأسر المقاطعجية اللبنانية يثبت ميزتين أساسيتين في شكل السلطة السياسية في «لبنان»:

أولاً: تثبيت عنصر وسيط بين السلطة الحاكمة وعامة الشعب. هذا العنصر الذي بدأ بفئات من المقاطعجية المسلمين سرعان ما تطور إلى أسر مقاطعجية من جميع الطوائف تعمل على جباية

الضرائب واستغلال الفلاحين تحت ستار من التأييد التام من قبل الدولة العثمانية يصل إلى حد وضع جيوشها تحت تصرّف المقاطعجية المحليين ضد تمرُّد فلاحيهم.

ثانياً: تثبيت عامل التفرقة بين فئات المقاطعجية وعزل أفراد من داخل الأسرة المقاطعجية الحاكمة لصالح آخرين وضرب الأقوى باستمرار حتى لا ينفرد بالسلطة ويتمرَّد على الدولة العثمانية. وكانت سياسة العثمانيين تلك تلقى كل تأييد من الأسر المقاطعجية الأخرى لا بل من أفراد الأسرة المقاطعجية الحاكمة نفسها. ولعل صراع أولاد الأمير يوسف والأمير بشير الثاني على السلطة خير نموذج على ذلك.

لذا يمكن القول أن سياسة العثمانيين الرامية إلى تشجيع العائلية وترسيخها كانت من العوامل المساعدة ليس في استمرار السيطرة المقاطعجية اللبنانية حتى استنفاد آخر أفرادها الذكور كما جرى للمعنيين بل أيضاً في استمرار السيطرة العثمانية الطويلة نفسها.

صحيح أن الدور الذي ثبّته العثمانيون للعائلات المقاطعجية المسيطرة جاء اعترافاً جديداً لها بتفوقها الاجتماعي المميَّز عن باقي السكان إذ أصبح جباة الضرائب هؤلاء، أي المقاطعجية اللبنانيون، أصحاب سلطة ونفوذ واسعين كانوا يسعون إليهما عن طريق اعترافهم الفوري بالسيطرة العثمانية عقب هزيمة المماليك، إلاَّ أن هذا الدور جاء ليثبت أيضاً نفوذ عائلات مقاطعجية معينة ضد عائلات أخرى. هذا التمييز يدل في الظاهر على أهمية الموالاة للعثمانيين من حيث توفيرها إمكانية القضاء على الخصوم والانفراد بالسلطة، لكنه يعكس في الواقع الإمكانات الحقيقية والكثيرة للتصادم المستمر بين أبناء العائلة المقاطعجية الواحدة الطامعين للوصول إلى السلطة، مما يدفعهم أكثر فأكثر إلى التنكر لعائلاتهم وفلاحيهم والتفاني في سبيل كسب ود السلطان وباشواته. وهذا التمييز جعل الخلاف المقاطعجي يرتدي، منذ بداية حكم العثمانيين، طابع التسابق لنيل رضى السلطنة العثمانية مهما كانت ضعيفة، والعمل في الوقت ذاته على إزاحة كل من تسوِّل له نفسه البروز في وجه زعيم العائلة المسيطر عن طريق القتل والنفي وسمل العيول وقطع الأذان والأيدي وغيرها. وكان الاضعاف المستمر للأسر المقاطعجية عن طريق تناحراتها الداخلية لا يمكن أن يصب في النهاية إلاَّ في طاحونة السياسة العثمانية دون سواها. يضاف إلى ذلك أن التناحر بين أفراد الأسرة المقاطعجية الواحدة لم يكن ليبقى في حدود تلك الأسرة بل ينتقل فوراً إلى جميع الأسر المقاطعجية العدوة والصديقة على السواء. وكان انتصار أحد الأمراء المتسابقين إلى خلعة الأمارة يعني بالضرورة تثبيت المناصرين له في المقاطعات الأخرى وخلع المناوئين بالإضافة إلى التنكيل بهم وتوزيع أراضيهم ومواشيهم وقتل من يقع منهم في أيدي الأمير المنتصر أو مناصريه. فالصراع إذاً، وإن بدا فوقياً داخل الأسرة المقاطعجية الواحدة أو جميع تلك الأسر،

فإنّه عملياً كان يرتدي طابع الاستمرار والشمول: فهو يرتدي طابع الاستمرار من حيث أن عزل الأمير المنتصر كثيراً ما كان يتم بعد فترة وجيزة من تسلّمه الحكم لصالح أعدائه ليعود مجدداً إلى سدة الإمارة (أن بشيراً الثاني قد عزل وتسلّم الحكم عدة مرّات)، وطابع الشمول من حيث انتقاله إلى جميع الأسر المقاطعجية الأخرى وفلاحيهم وجميع المناطق اللبنانية الخاضعة للأمارة فعلياً أو بالالتزام.

لقد تميَّزت علاقات المقاطعجية اللبنانيين بالسلطنة العثمانية عبر ولاتها في دمشق وطرابلس وصيدا وعكا بالمبدأ الأساسي الذي طبع علاقات السلطنة بولاتها وأتباعهم وهو «تأمين السلطة عليهم، وجمع الميري منهم». ولم يشذ أمراء «لبنان» عن هذه القاعدة قط.

من التشتت المقاطعجي إلى المركزية المقاطعجية

استطاع التقسيم السياسي العثماني للعائلات المسيطرة اللبنانية أن يبقي تلك الأسر رهينة السياسة العثمانية طيلة حكمها المديد على «لبنان». فقد خضع زعماء هذه العائلات دون استثناء لمراقبة العثمانيين المباشرة تحت خطر العزل والتبديل وتجريد الحملات العسكرية ضدهم مما أوقع جميع الزعماء المقاطعجية في أحضان الدولة العثمانية. أبرز الذين حاولوا التملُّص من تلك السيطرة، وفي أوج مجدهم التوسعي، ما كانوا يجرأون على المجاهرة باستقلاليتهم عنها. ومهما قيل في محاولتي فخر الدين الثاني وبشير الثاني وغيرهما في الاستقلال وتحطيم نفوذ السلطنة العثمانية، فإن الحقائق التاريخية تدل بوضوح على أن تلك المحاولات ما كانت تنفصل عن إطار التمرُّد العام ضد السلطة المركزية الاقطاعية العثمانية والتي تتشابه في معظم جوانبها مع محاولات الغزالي وجانبولاد وضاهر العمر وغيرها من حركات التمرُّد آنذاك. بمعنى أن تلك المحاولات لم تكن ترتدي بالفعل طابع الحركة الاستقلالية الواضحة الأبعاد والأهداف، وليست حركة استقلالية لشعب مضطهد ضد السلطة المسيطرة عليه، بل محاولة مقاطعجي محلي شعر بالقوة والنفوذ فبطش بالمقاطعجية المجاورين وأخضعهم لسلطانه ووسَّع مداخيل أمارته مع التعهُّد التام للدولة العثمانية بتقديم كل ما يترتَّب على هذا التوسُّع من ضرائب وهدايا وحفظ للأمن. لم يكن هذا التوسُّع يغيظ السلطة المركزية العثمانية أول الأمر، بل بالعكس من ذلك ففيه ضمان لتأمين جباية الضرائب بكميات متزايدة، لذا تسارع إلى تثبيت هذا المقاطعجي في حكم المناطق التي سيطر عليها لقاء ضرائب جديدة وباهظة أحياناً لكنها تسارع في نفس الوقت إلى اتباع سياسة تقوم على منع أي أمير من الوصول إلى درجة من القوة يهدد معها أمن المنطقة واسس السيطرة العثمانية. فتسارع السلطنة إلى إقامة توازن جديد بين قوى المقاطعجيين على ضوء هذا التوسُّع. ومثلاً على ذلك أن العثمانيين أقاموا حلفاً من العسافيين في كسروان وجبيل وآل سيفا في منطقة طرابلس ضد التحالف المعني ـ الشهابي في الشوف ووادي التيم بعد مرج دابق.

وبانهيار هذا التحالف بعد مقتل الأمير العسافي والأمير المعني قرقماز وازدياد نفوذ ابن سيفا سارع العثمانيون إلى إقامة حلف جديد ضده من آل حماده في البقاع الشمالي وآل حرفوش في ضواحي بعلبك. واستمر هذا التحالف ضد ابن سيفا حتى بروز فخر الدين الثاني فعاد العثمانيون لدعم ابن سيفا كزعيم للمقاطعجية المعارضين لتوسعه يدور في فلكه آل حرفوش وآل حماده وابن فريخ وغيرهم من خصوم الأمير.

إلاّ أن سياسة الأحلاف تلك كثيراً ما كانت تبوء بالفشل أمام ازدياد نفوذ المقاطعجي المتمرِّد فتلجأ الدولة العثمانية إلى ولاتها المحليين في دمشق أو صيدا أو عكا أو بيروت أو قوى مجتمعة من هؤلاء. وإذا ما فشلت هذه السياسة كما حدث ضد فخر الدين في عنجر تلجأ الدولة العثمانية إلى تجريد حملة يتولاها أحد الوزراء أو الصدر الأعظم أو السلطان نفسه كحملة حافظ باشا على لبنان ثم أحمد كوجك باشا حتى تقضي على الأمير المتمرِّد وتعيد الأسرة المقاطعجية إلى حجمها الذي انطلقت منه.

ولما عجزت الدولة العثمانية بكامل حلفائها وولاتها وجيوشها عن قمع التمرُّد كما حدث ضد محمد علي والي مصر بدأت الدولة العثمانية باللجوء إلى الدول الأوروبية من أجل تلك الغاية فتقضي على التمرُّد وتعيد السيطرة، ولو اسمية، للدولة العثمانية على المناطق المتمرِّدة.

هكذا يمكن الاستنتاج أن سياسة الدولة العثمانية في قمع الولاة أو الأمراء أو المقاطعجية المتمرِّدين كانت تمر، وتبعاً لأهمية ذلك التمرُّد، عبر إقامة تحالف محلي يقضي على التمرُّد دون تدخل الجيش العثماني أو عن طريق الولاة المجاورين أو عن طريق إرسال حملة عثمانية كبيرة أو الاستنجاد بالدول الاستعمارية الأوروبية التي اتخذت سياسة رسمية لها طيلة القرن التاسع عشر تهدف إلى الحفاظ على أراضي الدولة العثمانية في الشرق دون تجزئة بعد أن عجزت تلك الدول عن الاتفاق على كيفية اقتسام تلك الأراضي.

بيد أن ذلك التمرُّد لم تكن نتائجه إيجابية على السكان بل كانت غالباً مدمِّرة اقتصادياً إذ أن جميع المنازعات التي كانت تنشأ بين أمراء الجبل والولاة المجاورين كانت تنتهي دائماً بدفع المال وزيادة الضرائب. فالمال وحده كما يقول هنري غيز «يشبع نهم الأتراك ويهدّيء من غضبهم عندما كانوا يستطيعون الانتقام. والمال وحده كان يهديء من غضبهم ويعيد إليهم عزتهم بعد أن تجرح كرامتهم أو يحال دون ما يبتغون...».

[بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن. ترجمة مارون عبود ج ٢. ص ١١].

ففي حالة انتصار التمرُّد مؤقتاً أو فشله، كانت الدولة العثمانية تسارع، عبر ولاتها خاصة

الأقوياء منهم، إلى التلاعب بالعديد من زعماء الأسر المقاطعجية اللبنانية وبيعهم خلعة الأمارة، على غرار ما كان يحدث في باقي أرجاء السلطنة. ومن الواضح أن تهافت هؤلاء المقاطعجية على شراء تلك الخلعة جرَّ سكان جبل لبنان إلى ويلات اقتصادية وسياسية واجتماعية قاسية بقيت آثارها تتفاعل طيلة فترة حكم العثمانيين عبر انتفاضات فلاحية أو في محاولات الأمراء للتخلُّص من سيطرة العثمانيين.

ولما كانت الدولة العثمانية تمر بمرحلة من الضعف الشديد منذ مطالع القرن الثامن عشر، كان ولاة المناطق وامراء الجبل يسارعون باستمرار إلى التملُّص من سيطرة الاستانة وغدت أمارة الجبل سلعة تباع لمن يدفع أكثر لوالي صيدا أو عكا أو دمشق أو الوالي الواحد المسيطر على تلك الولايات جميعاً، بشخصه أو بأفراد اسرته الاقربين. ما يهمنا في هذا المجال هو التأكيد على أن خلعة الأمارة اللبنانية باتت تباع بالمزاد العلني، خاصة أيام الجزار، وعلى المبالغ الطائلة التي كان يتعهد الأمير بدفعها للوالي مقابل تسلُّمه خلعة الأمارة بغض النظر عما إذا كانت أمارته تستطيع بالفعل دفع تلك الأموال أم لا. حتى أن الأمير بشير الثاني في إحدى المرات الست التي تولى فيها أمارة الجبل، اتفق مع الجزار على أن يدفع له خمسين كيساً كل شهر أي ٦٠٠ كيس في السنة. فجاء منافساه الشهابيان يدفعان لخليفة الجزار سليمان باشا مبلغ تسعة آلاف كيس تدفع على مدى ١٥ سنة بمعدل ستماية كيس في السنة بالإضافة إلى الضريبة القديمة البالغة مئتي كيس سنوياً. [راجع غيز. المصدر السابق ص ٨٨]. بمعنى أن ذلك التناحر بين المقاطعجية كانت له آثار مدمرة على الفلاحين اللبنانيين الذين كانوا يدفعون بمفردهم تلك الآلاف من الأكياس التي يتعهد بدفعها طالبو خلعة الأمارة. وكلما اشتدت المنازعات بين المقاطعجية المحليين كلما ارتفعت نسبة الضرائب التي يدفعها اللبنانيون. فمن ٢٠٠ كيس سنوياً في مطلع حكم الجزار إلى ٨٠٠ كيس في نهاية حكمه إلى ٣٥٠٠ كيس في أول أيام عبد الله باشا إلى ٥٥٠٠ كيس آخر أيام عبد الله باشا. وكان والي عكا يمثل دوراً من الابتزاز المتقن في تأييده للأمراء المتسابقين. فينفذ رغبات الأمير الحاكم عندما ينكل بخصومه السياسيين ثم يعزله ويعيدهم إلى الحكم فيكون انتقامهم أشد وهكذا دواليك مع ما يرافق ذلك من تحقير وامتهان للأمارة اللبنانية وامرائها. ففي عام ١٧٩٥ مثلاً عاد الأميران قعدان وحيدر شهاب إلى الحكم فسارعا إلى البطش بالأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط حليفه وانصارهما ففرضا عليهما مبلغ ١٠٠ ألف قرش كغرامة فورية وقام الجزار بسجن البشيرين في عكا ثم قام بنفس العام بإطلاق سراحهما بعد التعهد بزيادة دفع الضرائب وتوليتهما الأمارة وعزل الأميرين السابقين والتنكيل بأتباعهما ... إلخ.

باتت النتيجة الحتمية لتلك العلاقة بين امراء الجبل وولاة السلطنة أن السبيل الوحيد المتبقي امام ذلك الأمير هو الاصطدام بالمقاطعجية المحليين ولو كانوا من أشد أنصاره سابقاً بعد أن عجز

الفلاحون عن دفع أية ضرائب إضافية. هذا الاصطدام الجديد كان ذا محتوى سياسي واجتماعي واقتصادي يختلف تماماً عن جميع المنازعات المقاطعجية السابقة. فبدلاً من الحفاظ على التحالفات المقاطعجية السائدة حتى ذلك التاريخ، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ «لبنان» تميَّزت بتدمير الأسر المقاطعجية لصالح الدولة المركزية في لبنان والتي برزت أكثر من أي وقت مضى منذ حكم الأمير بشير الثاني.

إن علاقة السلطنة العثمانية عبر ولاتها المحليين أدت إلى إفلاس خزانة الأمارة وضعف هيبتها وغدت خلعة الأمارة سلعة لمن يدفع أكثر وترتَّب على ذلك عاملان هامان:

١ ـ الانتفاضات الفلاحية التي سميت بالعاميات كرد طبيعي على زيادة الضرائب بشكل جنوني.

٢ ـ الاصطدام المباشر بين دعائم النظام المقاطعجي اللبناني نفسه مما أدى إلى المركزية وإقامة أسس دولة لبنانية تختلف طبيعتها وأدواتها عن جميع مراحل تاريخ لبنان الحديث السابقة.

لقد استطاع النظام المقاطعجي السائد في لبنان منذ الفتح الإسلامي أن يتماسك في وجه أية محاولات لنسفـه من الداخل أو القضاء عليه بحملات عسكرية من الخارج طيلة قرون عديدة. وأهم محاولات المركزية الفعلية داخل هذا النظام كانت على أيدي الأمير بشير الثاني الشهابي الذي ضرب جذور التشتت المقاطعجي وشيَّد على انقاضه دولة مركزية واحدة لم تعد تقتصر على حدود أمارة الشهابيين أو أمارة المعنيين في الشوف كما في السابق بل برزت معها نواة دولة حديثة سرعان ما وجدت تعبيرها الحقوقي في نظام المتصرفية حيث كانت مقاطعات المتصرفية الجديدة لا تختلف اختلافاً كبيراً عن حدود أمارة بشير الثاني.

ولعل أبرز أسباب تلك المركزية الشهابية تنبع بالضرورة من أن النظام المقاطعجي المسيطر قبلها قد أثبت عجزه التام عن دمج اللبنانيين في وحدة سياسية متماسكة. بل أبعد من ذلك، فإن الانغلاق السياسي داخل الأسر المقاطعجية المكونة لذلك النظام أفرز انغلاقاً اجتماعياً أيضاً بالإضافة إلى الانغلاق السكاني والطائفي السابقين بحيث بدت المركزية المقاطعجية خطوة ايجابية على طريق صهر أبناء المقاطعات اللبنانية في نظام سياسي اقتصادي اجتماعي موحد. يضاف إلى ذلك أن المقاطعجية لم يتعاملوا مع بعضهم البعض كحكام لبلد واحد، بل كانت علاقاتهم تمر بالضرورة عبر زعماء كل مقاطعة دون أن تطال القاعدة الفلاحية لتلك الأسر إلاَّ عبر الأسياد المسيطرين. ولم تستطع محاولة فخر الدين الثاني، بالرغم من أهميتها، الوصول إلى جذور التشتت المقاطعجي وضربها بل أكتفت بالمحافظة عليها عن طريق المصاهرة والتحالفات الفوقية. وهذا ما يعطي محاولة بشير الثاني أهميتها التاريخية الكبرى.

محاولة للتعريف بالنظام المقاطعجي اللبناني

المقاطعجي تاريخياً هو حاكم إحدى المقاطعات اللبنانية والمنتسب حكماً إلى إحدى العائلات المقاطعجية العديدة التي لعبت دوراً بارزاً في تكوين النظام المقاطعجي اللبناني. والمقاطعة كما عرّفها كلود كاهن «منطقة يتعهد دفع الضرائب عنها وجباية تلك الضرائب منها مقاطعجي أي أحد الأعيان أو الوجهاء لقاء مبلغ متفق عليه». فالمقاطعجي أساساً هو جابي ضرائب بالدرجة الأولى. وقد كثر استخدام كلمة المقاطعجي بمعنى الفيودالي الأوروبي أو الاقطاعي المملوكي. بيد أن الفيودالي في الغرب كان يملك الأرض وما عليها ومن عليها لمدى الحياة. وهناك تسلسل وراثي معمول به بدقة غالب الاحيان خاصة لجهة توريث الإبن البكر فقط. أما سيطرة المقاطعجي على الأرض فسيطرة مؤقتة، وليست له ملكية الأرض ولا الفلاحين بل حق جباية الضرائب من منطقة أو مناطق محددة ومن تجمُّعات بشرية معروفة لا يجوز له أن يتعداها إلاَّ إذا استخدم العنف، ونال الموافقة الفورية أو اللاحقة من الدولة المركزية المسيطرة عليه وعلى المناطق التي انتزعها وينال تلك الموافقة كإلتزام لتلك الأراضي دون أن تدخل في صلب اقطاعته فيتقلَّص نفوذ خليفته إلى المنطقة الأصلية التي انطلق منها. ولعل نموذج فخر الدين الثاني الذي توسَّع نحو نابلس وصفد وتدمر وحماه بالإضافة إلى جميع الأراضي اللبنانية وعودة خليفته إلى حكم جبل الشوف بمفرده خير برهان على ذلك. فالسيطرة الدائمة والملكية المستمرة تبقى للسلطان وينال الأمير أذناً بحق الانتفاع لقاء التزام محدد زمنياً ومكانياً ولا يجوز له إدخال أي تعديل في حدود مقاطعته إلاَّ بموافقة الدولة العلية مباشرة أو عبر من يمثلها من الولاة.

من جهة أخرى كان الفلاح الأوروبي يخضع مباشرة لأحد الأسياد، أمَّا الفلاح اللبناني فقد خضع لسلسلة طويلة من مراكز السيطرة تبدأ بالسلطان وتنتهي بالمقاطعجي الصغير أو شيخ المنطقة مروراً بالولاة والأمراء. هذا التسلسل الطويل جعل شكل السيطرة يرتدي طابعاً أكثر حدة وعنفاً في الواقع من حيث انتزاع آخر لقمة قوت من فم الفلاح اللبناني.

السيطرة المتسلسلة حملت في طياتها بذور تناقضاتها وعنفها الدموي المستمر. فبالإضافة إلى أن السلطان نفسه كان عرضة دوماً للاغتيال والتبديل والوقوع تحت سيطرة القوى العسكرية العثمانية خاصة الانكشارية، فإن الصدر الأعظم كان بدوره عرضة لهذا التبديل والعزل، كما كان الولاة في المناطق يخضعون لنفس النتائج مما ينعكس بالضرورة على الأمراء المحليين والمقاطعجية في المناطق. فعنصر الثبات الإداري والسياسي كان شبه معدوم إن لم نقل معدوماً تماماً. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن دوامة العزل والتبديل كان يرافقها دوماً رشوات وشراء مناصب وهدايا ومؤامرات وحروب، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن تلك السلسلة الطويلة من الرتب برمتها هي من الطبقات

غير المنتجة بل الطفيلية التي تعيش عالة على المنتجين الحقيقيين الذين شكل الفلاحون أغلبيتهم الساحقة فإن هؤلاء الفلاحين كانوا في نهاية المطاف هم الذين يدفعون من دمائهم وأموالهم آلام ذلك التبديل على شكل ضرائب باهظة كانت تصل أحياناً إلى ست مرات في السنة الواحدة.

لذا تجدر الإشارة إلى أن المقولة الهادفة إلى تبيان الوضع «الاستقلالي» للفلاح اللبناني في ظل السيطرة العثمانية، والتي تحاول إظهار هذا «الوضع المستقل» لتفاضل به على فلاح أوروبا آنذاك الخاضع للحكم الفيودالي هي مقولة مغلوطة. وبرأينا أن تحديد الهدف الأساسي للفلاحين هناك والذي يتوجب عليهم أن يناضلوا ضده كان واضحاً تماماً ومتجسداً بالفيودالي نفسه. أمَّا هنا فكان صعب التحديد بالنسبة للفلاح اللبناني: أهو المقاطعجي الصغير أو الأمير أو الوالي أو الصدر الأعظم أو السلطان نفسه؟ ونادراً ما ارتفعت حركات الفلاحين لتصل إلى المناداة برفض السيطرة العثمانية بل بقيت اسيرة العائلة المقاطعجية التابعة لها، وانحصرت في غالب الأحيان ضد بعض أفراد تلك الأسرة دون سواهم. وكثيراً ما قاد بعض زعماء المقاطعجية أنفسهم انتفاضات الفلاحين في محاولة لتثمير نتائجها لصالح مخططاتهم السياسية كما جرى في العاميات مثلاً.

لقد تميَّز النظام المقاطعجي في لبنان بوضوح لا عن النظام الفيودالي الأوروبي فحسب بل كذلك عن النظام الاقطاعي المملوكي والعثماني جزئياً، فكانت له سمات خاصة به. ففي حين لم يكن نظام الاقطاع المملوكي والعثماني وراثياً، وفي حين لم يعط صاحب الاقطاع أكثر من حق جباية الضرائب والخراج لمدة محددة زمنياً كانت في البداية سنة واحدة ثم باتت تتجدد حتى أصبحت أحياناً كثيرة مدى الحياة، وهي المدة القصوى، فإن النظام المقاطعجي اللبناني شهد استمرارية متواصلة ومتوارثة إذ يقوم الأمير بمنح المقاطعجي الوريث تأييده ليقوم بمهمة زعيم أسرته السابق. وتستمر هذه العادة حتى آخر عقب ذكر في السلالة المقاطعجية إذا لم تتعرَّض للفناء على أيدي أسرة مقاطعجية أشد نفوذاً أو على أيدي الأمير نفسه. فهناك نظام إقطاعي غير وراثي محدد زمنياً ومكانياً، وهنا نظام مقاطعجي قائم على الإرث والفوضى الاقليمية والتحالفات بين مجموعة من الأسر المقاطعجية يتزعمها أمير واحد في الظاهر في حين تبقى الزعامة الفعلية لأسرته المقاطعجية كلها. وهذه السمة رافقت العديد من الأسر المقاطعجية المسيطرة على «لبنان».

تميَّزت الأسر المقاطعجية اللبنانية المسيطرة بسمتين أساسيتين رافقتاها حتى الزوال: الاستقرار السياسي كأسر حاكمة، والاستقرار السكني في منطقة معينة تتجاوزها أحياناً إلى مناطق أخرى إبان القوة وتعود فتتقوقع فيها أيام الهدوء والانحطاط. أمَّا الوجه الطائفي فنادراً ما كان نواة تحالفات سياسية في الجبل بل كانت الأسر المقاطعجية تتصارع وتتحالف وفق مصالحها الاقتصادية والسياسية الناتجة أصلاً عن سيطرتها كأسرة حاكمة مستقرة في منطقة سكنية محددة تحاول منها أن

تتوسّع للسيطرة على مناطق مجاورة خاصة على حساب الأسر المقاطعجية الأضعف. وشكّل هذا العامل سمة بارزة من سمات النظام المقاطعجي اللبناني.

فالتمركز السياسي والثبات في السيطرة الأرضية أو المقاطعجية كانا يضعفان أو يتفككان أحياناً بفعل التناقضات المقاطعجية المسيطرة لأن المنازعات كانت ظاهرة مستمرة ودائمة.

صحيح أن المعارك الكبرى الفاصلة بين الأسر المقاطعجية اللبنانية كانت قليلة جداً، فإن الحرب المقاطعجية المزمنة والمستمرة جعلت من الحكم السياسي لتلك الأسر حكماً ذا طابع عسكري واضح. فبقدر ما يجند رجالاً في مقاطعته وينتصر بهم في المناوشات والمعارك المستمرة، ينال المقاطعجي اللبناني حظوة في عين الدولة المركزية ورهبة في نفوس المقاطعجية المجاورين. وبقدر ما كان مركز هذا المقاطعجي يتنامى ويشتد تسعى السلطة المركزية إلى عزله والقضاء عليه. فالحظوة في عين الدولة العثمانية سرعان ما تنقلب إلى عداء ويرافق هذا العداء إرسال جيوش محلية ومجاورة أو من السلطنة بالذات للقضاء على الخطر الداهم. وبقدر ما تزداد الرهبة في نفوس المقاطعجية المجاورين، تنقلب هذه الرهبة إلى انتقام لدى أول كارثة تحل بهذا المقاطعجي على يد الدولة المركزية أو ولاتها المحليين، فينقلب المقاطعجية إلى ذئاب تنهش لحم أفراد تلك الأسرة المقاطعجية المتمردة وتقتل رجالها وأطفالها وتسبي نساءها وتتوزع أراضيها وتعمل على محوها من الوجود الفعلي محواً تاماً لا قيام بعده. ولا حاجة إلى القول أن هذه الميزة رافقت دمار معظم الأسر اللبنانية المقاطعجية فكانت من أبرز خصائص تاريخ لبنان الحديث. وعلى سبيل المثال لا الحصر نقول بأن هذا الدمار رافق نهاية آل عساف والبحتريين وآل سيفا وآل باز، وآل نكد، وآل علم الدين وغيرهم.

بعض الاستنتاجات العامة

كانت العلاقات المقاطعجية واضحة كل الوضوح من حيث تحديد مهامها. فهي تستند أولاً وآخراً إلى مقدار الضرائب التي يتوجب على هذا المقاطعجي أن يقدمها للأمير الذي يدفعها بدوره للباب العالي بعد أن يقتطع قسماً منها لخزانته الخاصة، وعلى ما يقدمه هذا المقاطعجي من رجال في الحرب المحلية أو المجاورة إلى جانب هذا الأمير. فالمقاطعجي إذاً محدد المهمات فهو يتزعّم عائلة مقاطعجية لها سيطرة على مقاطعة معينة منذ فترة طويلة عن طريق التسلسل الوراثي، ويكفل جباية الضرائب المفروضة في تلك المقاطعة ويتعهد بنصرة السلطنة عبر ولاتها أو الأمراء التابعين لها في زمن الحرب. فهو لا يملك تلك المنطقة ملكاً خاصاً بل هو جابي ضرائبها عن طريق قوته الذاتية من جهة وقوة الأمير والولاة العثمانيين الموالي لهم من جهة ثانية. وبقدر ما يزداد نفوذ هذا المقاطعجي وحلفائه، تتسع منطقة سيطرته بالقوة أو عن طريق الالتزام. فهو في صلب التقلبات السياسية المقاطعجية وليس على هامشها لأن أي اهتزاز في التحالفات العامة تقضي عليه أحياناً

وعلى جميع أفراد أسرته المقاطعجية فتنتقل إلى أسرة أخرى أقوى نفوذاً كما حدث عند زوال حكم البحتريين عن منطقة الغرب لصالح آل علم الدين، وعند زوال حكم هؤلاء للشهابيين والمتحالفين معهم في عين دارا وكما حدث لآل سيفا والمعنيين، ولآل عساف والسيفيين والأمثلة على ذلك عديدة.

جوهر الصراع إذاً صراع اجتماعي - سياسي - اقتصادي ينبع من تركيب النظام المقاطعجي بالذات، الذي أخذ يجمع الزعامات المقاطعجية برمتها، بمعزل عن انتمائها الديني أو السكني ويوحد صفوفها في هذا الحلف أو ذاك. ونادراً ما حالت الاختلافات الدينية دون التعاون بين الأمراء والمقاطعجية من جميع الطوائف. فالصراع بطبيعته صراع سياسي اقتصادي يتجاوز المظهر الطائفي إلى الحزبيات المقاطعجية المصلحية التي كانت تصل إلى جميع أفراد العائلات المقاطعجية اللبنانية، أمراء وشيوخ ومقدمين من مختلف الطوائف، فتصل إلى أدنى طبقات المجتمع حيث كانت المنازعات المقاطعجية تعبيراً عن الصراع الفوقي بين الزعماء ينجر إليها الفلاحون دون وعي سياسي منهم لجوهر الصراع القائم الذي يؤدي إلى إفقارهم أكثر فأكثر.

والمتتبع تاريخياً لتطور النظام المقاطعجي في لبنان يلمس بوضوح أهمية الدور الذي قام به البحتريون والارسلانيون خاصة في سيطرتهم على المناطق المجاورة لبيروت. بيد أن معركة مرج دابق أعطت الامتياز الأول للأسرة المعنية المعروفة بقدم سيطرتها على جبل الشوف والتي باتت منذ ذلك التاريخ الوسيط الأول بين السلطنة واللبنانيين ولعبت تحالفاتها الثابتة مع الشهابيين دوراً أساسياً في انتقال هذه الوساطة المقاطعجية للأسرة الشهابية فيما بعد.

تحت زعامة الأمراء المعنيين ثم الشهابيين بات النظام المقاطعجي اللبناني يضم مجموعة كبيرة من الأسر المقاطعجية التي توالي أو تخاصم هذا التحالف. هذا النظام المقاطعجي، الذي هو وليد تاريخي سبق التحضير له منذ قدوم الأسر العربية إلى «لبنان»، استطاع أن يتجاوز كل الأطر الطائفية لإقامة تعاون سياسي وعسكري على مستوى القمة والقاعدة للحفاظ على وجوده وتطوره.

كان للتنظيم العائلي عند جميع الأسر المقاطعجية اللبنانية الأثر الأكبر في ديمومة السيطرة الوراثيه على مساحات واسعة من الأراضي أو المقاطعات. ولعبت القوة الذاتية لكل عائلة مقاطعجية الدور الأكبر في سيطرتها واستمرارها. وكان التسلسل العائلي الوراثي أساس انتقال الزعامة من مقاطعجي إلى آخر في نفس العائلة أو إلى عائلة أخرى، بعد انقراضها. والزعامة المقاطعجية لا تعني بالضرورة انتقال السيطرة من الأب إلى الأبن، الأكبر كان أم لا، بل تعني الحق لأي فرد من داخل تلك الأسرة المقاطعجية، إذا ما آنس في نفسه القوة وتحالف مع جماعات قوية داخل اسرته وخارجها أن يطالب الوالي بمنحه الأمارة أو يطالب الأمير بمنحه المشيخة لقاء مبلغ معين من المال.

لذا تميَّزت العائلة المقاطعجية اللبنانية بوجهين بارزين : وجه اجتماعي سكاني يقوم على نفوذها الذاتي وتعدد الأفراد المقاطعجية داخلها من جهة، ووجه آخر عسكري يرتبط بسيادتها على مقاطعة أو عدة مقاطعات وما يترتَّب على تلك السيادة من تحالفات، ودفع ضرائب وهدايا ورشوة.

ولا بد من التأكيد في هذا المجال أن المقاطعجية ما كانوا يمثلون أفراداً بل اسراً لها حق الوراثة والاستمرار طالما هي تدفع الضرائب والالتزامات للأمير. وكان جميع أفراد تلك الأسر المقاطعجية يحملون ألقاباً متوازية داخل عائلتهم الواحدة ولا يجوز أن يتقدَّم أحدهم على الآخر، فجميعهم أمراء أو مشايخ أو مقدمون. فآل معن أو شهاب أو أبي اللمع أمراء، وآل جنبلاط أو حبيش أو الخازن أو تلحوق وغيرهم مشايخ، وال مزهر مقدمون.. إلخ.

يمكن الاستنتاج أن العلاقات المقاطعجية بين الأسر اللبنانية بقيت على مستوى القيادة المقاطعجية لتلك الأسر دون أن تدخلها إلى العمق وتفسخ بنيتها التكوينية. فسلطة الحاكم المقاطعجي، الذي كان يستند، إلى حد كبير، على مجموعته العائلية الخاصة بالدرجة الأولى كانت تمارس على الأسر المقاطعجية الأخرى عن طريق التحالف أو القوة، دون أن تدخل إلى صلب تلك الأسر. بمعنى أن تلك السلطة كانت تعترف أساساً بالدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك الأسر ولا تسعى إلى إزالتها من الوجود. وإذا استثنينا معركة عين دارا حيث تم القضاء على سيطرة أسرة آل علم الدين المقاطعجية وهروب جماعات منها إلى حوران، فإن جميع المنازعات بين تلك الأسر كانت تقتصر على بعض القادة السياسيين فيها من أمراء ومشايخ ومقدمين. حتى أن التحالفات في العهد الشهابي كانت تقوم على تأييد أمراء من داخل الأسرة الشهابية ضد امراء آخرين من الشهابيين ويستتبع ذلك أن أي انتصار أو انكسار لهذا الحلف أو ذاك كان يعني بالضرورة بقاء الأسرة الشهابية عبر أمرائها المنتصرين في قيادة السلطة المقاطعجية اللبنانية.

إن الصراع الفردي بين أبناء الأسرة المقاطعجية الواحدة أو الصراع بين الأسر المقاطعجية فيما بينها أسهم تاريخياً في استمرار السيطرة المقاطعجية على لبنان طيلة فترة الحكم العثماني التي سبقت الأمير بشير الثاني. فالأمراء أو المشايخ كانوا يعملون لمصالحهم الذاتية في الدرجة الأولى وإن بدا نظرياً أنهم يعملون لحساب عائلاتهم المقاطعجية. لكن النتائج العملية التي ترتَّبت على ذلك ان المصالح الذاتية لهؤلاء قد اندمجت حتى التطابق مع مصالح تلك الأسر كشرط أساسي لوصول هذا الأمير أو ذاك إلى خلعة الأمارة في ظل غياب تام لأية قوة مقاطعجية أخرى قادرة على نسف دعائم السيطرة المقاطعجية للأسرة الحاكمة المدعومة من السلطنة العثمانية وولاتها.

إن بقاء تلك الأسر في واجهة الصراع المقاطعجي في لبنان ولد بالضرورة انعكاساً سلبياً على مجمل الأسر المقاطعجية الصغيرة التي كانت تنعكس عليها أزمة الحكم وحدة الصراع المقاطعجي على

شكل ضرائب تفرض بالقوة ونزع ملكيات. كما أن الأسر المقاطعجية الصغيرة لم تستفد قط من ذلك الصراع الدائر بل كانت الأزمة الاقتصادية تطحنها وتقذف بأفرادها تباعاً إلى مصاف الطبقات الدنيا وكانت ملكيتها الصغيرة باستمرار عرضة للنهب الضريبي والمرابين والاحتكار على مستوى الدولة أحياناً. وتاريخ لبنان الحديث يبرز بالفعل تاريخ اندثار تلك العائلات المقاطعجية الصغيرة منذ بداية العهد المملوكي حتى المركزية المقاطعجية زمن بشير الثاني الشهابي.

الفصل الأول

جبل عامل مهد الانتفاضات الأولى ضد المركزية المقاطعجية

الأسباب العميقة للنقمة الفلاحية في مطالع الحكم الشهابي

إن دراسة معمقة للصدامات المقاطعجية في الامارة الشهابية منذ نشأتها عام ١٦٩٧ حتى بداية حكم الجزار تؤكد أن تلك الصدامات تعود بشكل أساسي إلى الأسباب التالية:

- الظلم والتعسف في جباية الضرائب.
- محاولة إخضاع القيادات المقاطعجية المحلية وربطها بالسلطة المركزية للأمير الحاكم.
- الصراع الدائم بين الأسر المقاطعجية وجر الفلاحين إليه.
- القيادة الدائمة للزعامة المقاطعجية على رأس الانتفاضات الشعبية.
- تدخل الولاة في شؤون الامارة ومحاولة تعيين أمير جديد وعزل أمير قديم بهدف الابتزاز وفرض المزيد من الضرائب.
- محاولة بعض أبناء الزعامة المقاطعجية تغيير موقعهم التراتبي في سلم العائلات المسيطرة بدعم مباشر من السلطة المركزية العثمانية.

من المعروف تاريخياً أن الأسر المقاطعجية اللبنانية كانت محددة الموقع الاجتماعي بدقة منذ مطالع العهد العثماني. فهناك أسر تتمتع بلقب الأمراء وعلى رأسهم آل معن، وآل شهاب، وآل أرسلان، وآل علم الدين في امارة جبل لبنان، تليها أسر مقاطعجية تتمتع بلقب مشايخ وهي كثيرة

منها آل جنبلاط، آل تلحوق، آل نكد، آل عماد، آل حبيش، آل الخازن، آل الضاهر، آل عبد الملك وغيرهم. ولم يكن الانتقال من رتبة شيخ إلى رتبة أمير، ومن موقع أسرة تتمتع بالامارة إلى أسرة تتسلم الامارة دون موافقة جماعية عملية سهلة حتى لو جمع الزعيم المحلي بين البطولة الشخصية والمال الكافي لشراء خلعة الامارة، والدعم المطلوب من الولاة العثمانيين المجاورين. ونشير في هذا المجال إلى شخصيتين بارزتين حاولتا خرق تلك الأعراف الدقيقة في مطالع القرن الثامن عشر هما الأمير بشير الأول، والشيخ محمود بوهرموش [١]. فعند انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين تم الاعتراف بابن البنت أي بالأمير حيدر الشهابي، وليس بابن الأخت أي الأمير بشير الأول الشهابي في حين كان حيدر ولداً لم يبلغ سن الرشد أما الأمير بشير فكان قائداً بارعاً وشارك الأمير المعني الأخير، أي الأمير أحمد، معظم معاركه العسكرية وكان الساعد الأيمن له. وعلى قاعدة ذلك التوافق المعروف في مرج السمقانية عام ١٦٩٧ انتقل الحكم من المعنيين إلى الشهابيين واستمر الأمير بشير الأول حاكماً فعلياً للامارة حتى يبلغ الأمير حيدر سن الرشد فيتسلمها. لكن الأمير بشير آنس من نفسه القوة فرفض التنازل عن الحكم للأمير حيدر الذي دبر اغتياله مسموماً عام ١٧٠٦ في صفد. فبدأت بوفاته سلسلة طويلة من الاغتيالات التي قام بها الأمراء الشهابيون بعضهم ضد البعض الآخر طمعاً في خلعة الامارة وممارسة السلطة والنفوذ ونهب الفلاحين [٢]. عمد الأمير حيدر وأنصاره إلى تأديب انتفاضات جبل عامل بالقوة العسكرية، فانتصر في معركة النبطية عام ١٧٠٧ ونكّل بأهلها، ورجع ليفرض الطاعة على الزعامات المقاطعجية في جبل لبنان. لكن الشيخ محمود بوهرموش الذي عينه الأمير حيدر لجباية ضرائب بلاد بشاره فجمع أموالاً طائلة بالبلص والمصادرة والتعسف، عمد إلى استرضاء الولاة العثمانيين في صيدا ودمشق، واشترى لقب باشا، وبات يطمح بتولي إمارة جبل لبنان وخلع الأمير حيدر الذي فر إلى المتن يستنجد بالمقدمين من آل ابي اللمع وبغيرهم من أعوان الأسرة الشهابية.

تلك كانت مقدمات معركة عين دارا التي تركت آثاراً كبيرة على مجرى التاريخ المحلي لجبل لبنان وارتباطه الوثيق بباقي المقاطعات المجاورة التي وصل إليها نفوذ الأمير فخر الدين المعني الثاني.

المسألة في جوهرها، ليست صراعاً فلاحياً لكن الفلاحين شاركوا فيها ودفعوا ثمنها. ولم تكن

---

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع كتابنا «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ - ١٨٦١» - بيروت الطبعة الثالثة - ١٩٨٦.

(٢) يراجع في هذا المجال كتاب «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم». حققه الدكتور سليم هشي. منشورات المديرية العامة للآثار - قسم الدراسات التاريخية. مخطوطة رقم ٦٤٦٨ - نشر في بيروت ١٩٧١.

في سبيل تحرير القوى المنتجة لكن هذه القوى تلقت ضربة أليمة في تطورها بسبب الدمار الكبير الذي لحق بالممتلكات والماشية والأراضي في مختلف المناطق. فآثار معركة عين دارا لم تبق محصورة في منطقة المتن وجوارها حيث دارت المعركة إذ شارك فيها مشايخ آل أبي اللمع، وآل حبيش. ودمرت بلدة غزير التي لجأ إليها الأمير حيدر عام ١٧١١. فنهبها عسكر عثمان باشا بشكل بربري مدمر حتى قال في التأريخ لها طنوس الشدياق «دخل العسكر اليمني سحراً إلى غزير فنهبها وأحرقها وهدمها، فأمست بلقعاً فقيل في تاريخها «ندمت غزير» [٣]. وهذا نموذج واضح على ما يصيب القرى من دمار بسبب الحروب الطاحنة بين الزعماء المقاطعجيين.

شاركت أسر مقاطعجية كثيرة في معركة عين دارا أبرزها الشهابيون، وآل أبي اللمع، وآل علم الدين، وآل عماد، وآل الخازن، ووالي صيدا، ووالي دمشق، وأعيان وفلاحو مقاطعات الغرب والمتن والجرد وكسروان ودير القمر وغيرها. فالمعركة مصيرية جندت لها القوى المقاطعجية كل ما تملك من مال وسلاح ودعم. ودارت رحاها في رقعة جغرافية ضيقة لكن نتائجها طالت الغالبية الساحقة من المقاطعات التي تشكل جبل لبنان الحالي. وكان من نتائجها الأساسية:

- تثبيت الأسرة الشهابية وحلفائها في إمارة جبل لبنان بزعامة الأمير حيدر.
- التنكيل الشديد بالقوى المقاطعجية التي أعلنت العصيان على الأسرة الشهابية وساندت محمود أبو هرموش وعلى رأسها أسرة آل علم الدين التي قتل منها أربعة أمراء انقطعت بهم سلالة آل علم الدين، وقطع رأس لسان محمود أبو هرموش، ورأس ابهاميه ولم يقتل احتراماً للأعراف السائدة. وترقت أسر مقاطعجية جديدة بقوة السيف، وذلك لأول مرة في تاريخ المقاطعات اللبنانية. فقد ترقت أسرة آل أبي اللمع بالقوة من مرتبة مقدمين إلى مرتبة أمراء لأنها احتضنت الأمير حيدر الشهابي وخاضت معركته على أراضيها.
- تثبيت مكانة الأمير حيدر الذي أعاد توزيع مقاطعاته بما يخدم نفوذه وشمل التثبيت زعماء آل الخازن، وحبيش، والدحداح، والضاهر، والعازار، وجنبلاط، وأبو نكد، والقاضي، وتلحوق، وعبد الملك وغيرهم.

ومع استقرار الحكم للأمير حيدر طلب منه عثمان باشا عشرين ألف قرش من المال المكسور

---

(٣) في تقرير للقنصل الفرنسي ايستيل ESTELLE من صيدا بتاريخ ١٥ نيسان ١٧١١ يذكر هذا القنصل أن قوات عثمان باشا فرضت خمسماية ايكو Ecus [عملة فرنسية ذهبية. م.ض]. فامتشق الاهالي السلاح وقاتلوا عساكر الباشا وقتلوا خمسة منهم وجرحوا آخرين. فأرسل الباشا قوة عسكرية دمرت تلك القرية التي كانت أجمل قرى المنطقة.

Adel ISMAIL «Documents Diplomatiques et Consulaires...» T.I.p. 91 - 93

لتثبيت ركائز حكمه عام ١٧١٢ تجمع من المقاطعجيين الخاضعين له. ولم يمهلهم الباشا لتسديد المبلغ إلا بعد أن رهن الأمير حيدر ولده الأمير أحمد، ورهن الأمير حسين أبي اللمع ولده الأمير حسن، ورهن الشيخ علي جنبلاط المقدم شرف الدين، مقدم حمانا (٤).

هكذا كانت نتائج كل معركة تنعكس سلباً على الفلاحين بجمع أموال إضافية يدفعونها من إنتاجهم القليل. وتعرض الزعماء المقاطعجيون لضغط شديد من الولاة المجاورين ومن الأمير الشهابي الحاكم الذي عمل ما بوسعه للقضاء على خصومه السياسيين من الأسر المقاطعجية في جبل لبنان، وجواره خاصة في جبل عامل، حتى اضطر بعض زعماء جبل لبنان للهروب إلى حوران (٥). ولم تنج الأسرة الشهابية نفسها من الصراع العنيف بين أفرادها فازدادت الاغتيالات بين الزعماء المقاطعجيين بدرجة مرعبة طيلة القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر وبلغت أوجها على أيدي الأمير بشير الثاني الذي لقب بالأمير الأحمر لكثرة ما اصطبغت يداه بدم أبناء عمه وأصدقائه وحلفائه.

في إطار هذه السيرورة التاريخية لتفسخ النظام المقاطعجي كان من الطبيعي أن يدفع الفلاحون ثمناً باهظاً من دمائهم وممتلكاتهم ومواشيهم، في معارك لا تمت إلى مصالحهم الطبقية بصلة بل تندرج جميعها في خانة الصراع بين المقاطعجيين في سبيل السيطرة والنفوذ والتفرد بالسلطة. لكن الدروس التي اكتسبها الفلاحون في تلك المعارك وما رافقها من إنهاك للقوى المقاطعجية نفسها وتحلل قبضتها عن رقاب الفلاحين، تلك الدروس ساهمت إلى حد بعيد في تكون الوعي العميق للفلاحين بمصالحهم الطبقية. وبدأت مسيرة العاميات الفلاحية التي تطالب برفع الظلم والتعديات والبلص والضرائب عن الفلاحين. وكان للصراع بين الزعماء المقاطعجيين الأثر الكبير في إضعاف الأسر المسيطرة في جبل لبنان، خاصة الأسرة الشهابية التي حاولت إكمال ما بدأه الأمير فخر الدين المعني بإخضاع جميع الأسر المقاطعجية لسلطة الأمير الحاكم الذي وسع رقعة سيطرته نحو جبل عامل وسهل البقاع ومناطق الزاوية والضنيه وبلاد جبيل والبترون. فأعلن زعماء الأسر المقاطعجية في تلك المناطق، أكثر من مرة، عصيانهم وتمنعهم عن دفع الضرائب له مما قاد إلى حملات تأديب كثيرة دفع ثمنها الفلاحون تهجيراً، وقتلاً، وإحراق قرى، وضرائب جديدة. وللدلالة فقط نشير إلى حملات التأديب التي قام بها الأمراء الشهابيون ضد جبل عامل لإخضاع زعمائه وأثر تلك الحملات على القوى المنتجة فيه من فلاحين ورعاة وصغار التجار، وهي الحملات التي أنهكت السلطة المركزية الشهابية وسهلت قيام كثير من العاميات الشعبية ضدها في مختلف

(٤) «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم» - مرجع سابق - ص ٩٨.

(٥) **عباس أبو صالح** «التاريخ السياسي للأمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧ - ١٨٤٢» بيروت ١٩٨٤، ص ٥٨.

مناطق جبل لبنان والبقاع ووادي التيم وغيرها.

الانتفاضات الشعبية الأولى في جبل عامل ضد السيطرة المقاطعجية الشهابية

ثمة حقائق تاريخية تؤكد أن جبل عامل كان على علاقة وثيقة بتاريخ المقاطعات الفلسطينية كصفد ونابلس وعكا والحولة وغيرها، وكان أكثر ارتباطاً بها منه «بجبل لبنان»، أو بالامارة المعنية ثم بالامارة الشهابية. ويتهم بعض مؤرخي جبل عامل السلطنة العثمانية، منذ بدايات حكمها لهذه المنطقة، أنها حاولت على الدوام إخضاع جبل عامل لسلطة أمراء جبل لبنان. وكانت نتيجة ذلك أن كثرت الانتفاضات الأهلية في جبل عامل في محاولة للتملّص من السلطة المركزية للأمير المعني ثم الشهابي. ويرى محمد جابر آل صفا في كتابه «تاريخ جبل عامل» أن الثورات والحروب التي أضرم نارها سكان جبل عامل جاءت دفاعاً عن «استقلالهم الذاتي» على حد تعبيره «لأن بلادهم باتت عرضة لغارات اللبنانيين من الشمال وبدو فلسطين من الجنوب والشرق»[(٦)].

لا شك أن تعبير «الحكم الذاتي» يثير الكثير من علامات الاستفهام. كذلك عبارة «غارات اللبنانيين من الشمال» التي تصح على بدو فلسطين وليس على عملية الاخضاع المنظمة التي مارسها الأمراء المعنيون والشهابيون، لربط جبل عامل بإمارتهم وإجبار المقاطعجيين والفلاحين فيه على دفع الضرائب للأمير الحاكم. وكانت البدايات الأولى والأكثر أهمية في مطالع العهد العثماني تعود إلى الأمير فخر الدين المعني الثاني الذي اتخذ من مدينة صيدا، قاعدة هامة لنظام حكمه والمركز البحري الأكثر نشاطاً على السواحل اللبنانية بحيث تحولت لاحقاً إلى قاعدة للولاية بهدف مراقبة أمراء جبل لبنان والمقاطعجيين في جبل عامل معاً خلال سنوات طويلة لم تشاركها فيها سوى مدينة عكا التي ازدهرت إبان حكم الجزار.

ضمن هذه الرؤية المنهجية التي ترسم التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية من التجزئة إلى الوحدة، بأيدٍ داخلية وبمشاركة فعّالة من الخارج، يمكن إبراز الانتفاضات العاملية بمعزل عن الاسقاطات العاطفية المستعارة من الكتابة الطائفية حول جبل لبنان مثل الحرية، والعنفوان، والحكم الذاتي، والاستقلال عن السلطنة العثمانية وسواها. فصراع التجزئة والوحدة سمة أساسية رافقت الغالبية الساحقة من المجتمعات البشرية. وهو صراع اتسم بالعنف دوماً بين القوى المتصارعة، سواء على مستوى الزعامات المقاطعجية فقط، أو بينها وبين السلطة المركزية الممثلة بالأمير الحاكم، أو بالوالي العثماني، أو بعساكر السلطنة العثمانية. وكانت الجماهير الفلاحية مكرهة على خوض تلك

---

(٦) محمد جابر آل صفا «تاريخ جبل عامل» دار متن اللغة ـ بيروت ـ لا تاريخ ـ ص ٨١ يراجع الفصل الثاني بعنوان: «في الثورات الأهلية والحروب التي أضرم نارها الشيعيون دفاعاً عن استقلالهم الذاتي» صفحات ٨١ ـ ٨٧.



القرى في جبل عامل وتشريد فلاحيها. ويكتفي مؤرخو جبل عامل بالاشارة إلى المذبحة التي وقعت في قرية «أنصار»، مقر زعامة آل منكر عام ١٦٣٨ على يد الأمير ملحم المعني. فذبح سكان القرية في المرج المعروف الآن بمرج الدجاج وأبيحت البلدة ثلاثة أيام للنهب والسرقة كما تقول الرواية العاملية. وبعد مئة وخمس سنوات، أي عام ١٧٤٣ حصلت مذبحة أخرى في القرية نفسها على يد الأمير ملحم الشهابي وقتل ثمانية من آل منكر، وسبعة من مشايخ آل صعب، وثلاثة عشر من الزعامة الحمادية. أي أن القرية نفسها تعرضت للتدمير الكامل مرتين خلال قرن واحد من الزمن وهناك قرى أخرى تعرضت، كلياً أو جزئياً، لتدمير مشابه.

لقد حملت معارك القرن الثامن عشر ثم التاسع عشر معها تطوراً نوعياً إذ بات الزعماء المقاطعجيون يدفعون الثمن من دمائهم ولا تقتصر الخسائر على الفلاحين دون سواهم. وهذا ما يلاحظ أيضاً في العقوبات التي فرضها الأمير يوسف الشهابي على العامليين الذين ثاروا عليه. ففي عام ١٧٧١ أخذ رجال الأمير يوسف يحرقون القرى والمزارع ويقتلون النساء والأطفال. ورغم هزيمة الأمير يوسف أمام العامليين فإن الثمن الذي دفعوه عند انتفاضتهم ضد الجزار كان كبيراً جداً إذ قاد إلى إفقار جبل عامل على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأصيبت زعامته المقاطعجية بضربة سياسية أليمة وقتل أو هجّر عـدد من زعمائه المقاطعجيين [٩].

وتجدر الملاحظة إلى أن الانتفاضات العاملية كباقي الانتفاضات اللبنانية في القرن الثامن عشر بقيت بزعامة الأسر المقاطعجية المسيطرة. فحاول الزعماء تثبيت سيطرتهم على مقاطعاتهم من جهة، والتملص من تبعيتهم في دفع الضرائب لأمير جبل لبنان أو بالأصح للأمير الشهابي. وقد دفع الفلاح العاملي ثمناً مضاعفاً لتلك الانتفاضات.

فقد أدت إلى زيادة هائلة في حجم الضرائب التي يدفعها الفلاح إلى الزعيم المقاطعجي والأمير الحاكم والوالي العثماني، من جهة.

كما أدت إلى تدمير عشرات القرى والمزارع والقتلى والجرحى بين الفلاحين والقوى المنتجة العاملية، من جهة أخرى.

والنتيجة الحتمية التي ترتبت على ذلك أن الزعيم المقاطعجي العاملي كان يمارس أشد انواع التنكيل والقهر ضد فلاحيه، ويستغلهم أبشع استغلال، ويستنزف طاقاتهم المادية القليلة لإرضاء السلطة المركزية وتأمين الضرائب لها تحت طائلة العزل والقتل وتجريد الحملات التأديبية المدمرة عند

(٩) **علي الزين** «فصول من تاريخ الشيعة» دار الكلمة ـ بيروت ١٩٧٩. راجع «قصة انتقام الجزار من أمير حاصبيا» ـ ص ٥٤ ـ ٥٦.

التمنع عن دفع الضرائب. ولم يكن بمقدور الفلاح العاملي المقهور والمنهك إلى أقصى حد بالضرائب والنهب وحملات التأديب أن يخوض معارك فلاحية ضد الزعماء المقاطعجيين. فتأخرت انتفاضات فلاحي جبل عامل في بلورة قيادتها الفلاحية كما في جبل لبنان، خاصة انتفاضة فلاحي كسروان في أواسط القرن التاسع عشر. وعلى غرار باقي المقاطعات اللبنانية خارج جبل لبنان الحالي استمرت الانتفاضات أو العاميات الفلاحية الأولى في جبل لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر تندلع باستمرار بزعامة الأسر المقاطعجية المسيطرة. لذلك يمكن القول، رغم الاختلاف في جوانب تفصيلية من الصراع المقاطعجي الذي دار على أرض جبل عامل، أن نتائج الانتفاضات أو العاميات الفلاحية الأولى في جبل لبنان واحدة إذ لم يحصل تغيير جذري في أوضاع الفلاحين لأن قيادتهم ما تزال مقاطعجية. وتندرج تلك العاميات ضمن إطار الصراع المقاطعجي بين الأمير الحاكم والأسر المقاطعجية التابعة له وتجد الكثير من أسبابها في النظام الضرائبي والتعسف في الجباية والبلص ونهب الفلاحين، وهي السمات التي تتشارك فيها الانتفاضات الشعبية في جميع المقاطعات اللبنانية في مطالع القرن التاسع عشر، وتعتبر المقدمات الحقيقية لاندلاعها.

أضواء على الانتفاضات العاملية

تأتي هذه الانتفاضات في إطار تحالف زعماء جبل عامل مع ظاهر العمر الزيداني ضد الولاة العثمانيين خاصة والي دمشق عثمان باشا الصادق، ووالي صيدا، يعاونهما الأمير يوسف الشهابي. فقد تمنع العامليون عن دفع الضرائب، وشكلوا قوى عسكرية كانت تهاجم المراكز العثمانية حتى أبواب صيدا [١٠].

لم تكن للانتفاضات أبعاد محلية داخل جبل عامل فحسب بل تندرج في الصراع العام بين حاكم مصر أبو الذهب المتمرد على السلطنة العثمانية وبين الولاة المجاورين، وحشدت فيها قوى كبيرة وهدمت عشرات المنازل وأحرقت القرى انتقاماً، ودفع جبل عامل وسكانه ثمن الصراع. تروي بعض المصادر التاريخية أن عثمان باشا والي دمشق قام بجيشه في ٣٠ آب عام ١٧٧١ لمهاجمة «بلاد الشيعة» أي جبل عامل، من الجهة الجنوبية وعسكر عند بحيرة الحولة. فزحف عليه عسكر ظاهر العمر وناصيف النصار وداهموا خيامه ليلاً ففر الوالي ناجياً بنفسه وفقد خيمته وسلاحه وخيوله وأركيلته. وتشتت الجيش، فقتل بعض الجنود، وفر البعض الآخر، وغرق كثيرون في بحيرة الحولة ومستنقعاتها [١١].

(١٠) **A. ISMAIL** «Documents...» T. 2. pp. 205 - 206

(١١) **محمد جابر آل صفا** «تاريخ جبل عامل» ص ١٢٣.

هذه المعركة، تذكّر، إلى حد بعيد، بالأسلوب الذي اعتمده الأمير حيدر الشهابي وحلفاؤه في عين دارا عام ١٧١١. فقد اعتمد العامليون عنصر المباغتة في المعركة ولم يستمهلوا وصول الأمدادات إلى الوالي خاصة من حليفه الأمير يوسف الشهابي، أمير جبل لبنان. لكن هزيمة والي دمشق لم تكن هزيمة للأمير يوسف الذي أرسل المنادين إلى رؤوس الجبال يدعون سكان الامارة إلى الحرب. وانتشر المنادون في مناطق الامارة ينادون «إلى الحرب! إلى الحرب! احملوا بنادقكم! احملوا طبنجاتكم أيها المشايخ الكرام! اركبوا خيولكم! تقلدوا رماحكم وسيوفكم! يا غيرة الله! يا غيرة الحرب»(١٢).

فلماذا يدعو الأمير يوسف سكان إمارة جبل لبنان إلى الحرب في جبل عامل وإلى اخضاع العامليين وإجبارهم على دفع الضرائب والخضوع لأمير الجبل المتحالف وثيقاً مع والي صيدا وحليفه والي دمشق؟

في الواقع، لا يمكن تفسير تلك الدعوة إلا في إطار الحملات المنظمة والمستمرة التي قام بها أمراء الجبل، منذ عهد فخر الدين المعني الثاني، لإخضاع جبل عامل وربطه بإمارة جبل لبنان. وقد حاول المقاطعجيون العامليون أكثر من مرة التمرد على هذا المخطط فكانوا يصطدمون دوماً بأمير الجبل من جهة، وبوالي صيدا أو عكا من جهة أخرى. فالسلطة الحاكمة التي كانت تدير جبل عامل وجبل لبنان بالإضافة إلى مناطق واسعة من فلسطين كعكا وصفد ونابلس والحولة وغيرها كانت سلطة مركزية واحدة بعد قيام ولاية صيدا عام ١٦٦٦ لمراقبة الزعماء المقاطعجيين في تلك المناطق وإجبارهم على دفع الضرائب بانتظام وعدم إعلان العصيان والتمرد على السلطنة العثمانية أو التحالف مع القوى الخارجية المناهضة لها. وكان مركز الولاية متنقلاً بين صيدا وعكا حتى قيام ولاية بيروت في أواخر القرن التاسع عشر.

بعد شهرين فقط على هزيمة والي دمشق وانتصار العامليين في معركة الحولة دارت معركة النبطية ـ كفررمان في ٢٩ تشرين الأول ١٧٧١. وكان من أسبابها الصراع بين آل صعب، حكام مقاطعة النبطية وبين الأمير يوسف الشهابي أمير جبل لبنان. وكانت الذريعة أن بعض العامليين كانوا يهاجمون أطراف الإمارة في الشوف ووادي التيم، وأنهم اقتحموا بلدة نيحا الشوف وقتلوا أربعة من سكانها. فجهز الأمير يوسف حملة عسكرية كبيرة من جميع طوائف الامارة، ودخلوا جبل عامل من جهة صيدا، وبدأوا بإحراق القرى، وتدمير المزارع، وقطع الأشجار، وقتل من يقع تحت أيديهم من السكان الآمنين، دون إظهار الشفقة أو الرحمة حتى بالشيوخ والصبية والنساء.

---

(١٢) المرجع السابق ص ١٢٥.

وسرعان ما تحولت المعركة إلى حرب طاحنة بين الأمير يوسف وحلفائه من جهة، وبين الزعماء المقاطعجيين في جبل عامل وحليفهم ظاهر العمر الزيداني من جهة أخرى. ودارت المعركة على ساحة النبطية من ثلاثة محاور هي: محور جباع ـ حومين ـ حبوش، ومحور العرقوب ـ الجرمق ـ كفرتبنيت، ومحور جرجوع ـ عربصاليم [١٣].

أحرق جيش الأمير يوسف بلدة جباع وقطع أشجارها وأمعن جنوده في النهب فسلبوا كل ما وقعت عليه أيديهم. ودخل العسكر بقيادة الأمير يوسف نفسه إلى البلدة واحتل الضاحية الغربية من النبطية واتخذ مقراً له على البيدر، وتجمّعت قواته الأخرى في كفررمان. فعمد العامليون إلى المباغتة مجدداً وهاجموا سرادق الأمير يوسف من ثلاث جهات تاركين له جهة وحيدة للفرار فهرب مذعوراً. وأوقد العامليون نار الانتصار على التلال وهم يهزجون بالعتابا والأغاني الحماسية وحدا الفلاحين. واستكملت المعركة في اليوم التالي بالسلاح الأبيض فهرب من تبقى من جيش الأمير يوسف. وتذكر إحدى المرويات العاملية أن الشيخ ناصيف النصار تعقب بنفسه الأمير يوسف الشهابي حتى جرجوع وعفا عنه بعد أن حقّره أمام الناس [١٤]. كما أن درويش باشا والي صيدا فر منها بعد المعركة والتحق بوالده في دمشق. وتشير الروايات إلى أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، في صفوف عسكر الأمير يوسف. وقد نظم العامليون قصائد كثيرة لتخليد معركة النبطية لعام ١٧٧١ التي انتصروا فيها دون مساعدة من أحد لأن عساكر الشيخ ظاهر العمر وصلت متأخرة إلى أرض المعركة.

هكذا سجل العامليون في عام واحد معركتين منتصرتين الأولى ضد والي دمشق سميت معركة الحولة أو البحيرة، والثانية معركة النبطية ـ كفررمان. لكن ذلك الانتصار لم يدم طويلاً إذ تكاتف ضد العامليين وحليفهم ظاهر العمر الزيداني الولاة العثمانيون في صيدا، ودمشق، واستقدموا عساكر عثمانية ومغاربة وأرناؤوط بالإضافة إلى عساكر الأمير يوسف وقوى العائلات المقاطعجية الدرزية التي ذاقت طعم الهزيمة وكانت تسعى للانتقام.

وفي حزيران ١٧٧٢ أي بعد أقل من ثمانية أشهر على معركة النبطية هاجمت تلك القوى مجتمعة جبل عامل ونهبوا قراه، وقتلوا الكثير من فلاحيه ذبحاً بالخناجر في حين هرب ظاهر العمر بالصفديين وبالمماليك إلى يافا. كذلك قصفت بيروت ونهبت، وهاجم الامير يوسف قرى بلاد جبيل [١٥]. ومع هذا الانتصار على العامليين وخلو ولاية عكا من والٍ قوي باتت الطريق ممهدة

(١٣) محمد جابر آل صفا المرجع السابق، ص ١٢٧.

(١٤) المرجع السابق ص ١٣٠.

(١٥) A. ISMAIL. «Documents...» T. 2. pp. 243 - 256.

أمام الجزار كي يتولاها عام ١٧٧٦. فكانت للعامليين معه معارك دامية دفعوا ثمنها غالياً من دمائهم وممتلكاتهم ومخطوطاتهم [١٦].

التأزم الحاد في عهد الجزار

مرحلة حكم الجزار ذات أهمية إستثنائية في تاريخ المقاطعات اللبنانية على اتساع رقعتها من جبل عامل وصولاً إلى بلاد الضنيه وعكار والزاوية والبقاع وبيروت وجبل لبنان. فقد تمركزت بيد الجزار قوى اقتصادية وعسكرية هائلة مكنته من التحكم بجميع الزعماء المقاطعجيين وفي جميع المقاطعات، وخضع فلاحوها إلى عملية ابتزاز رهيبة لم يسبق لها مثيل في المرحلة السابقة.

وكان الرد الطبيعي على تلك السياسة التعسفية أن انتفضت القوى المنتجة في تلك المقاطعات، بقيادة زعمائها المقاطعجيين في الغالب، ضد حكم الجزار وأعماله الدموية التي ذهب ضحيتها عدد كبير من الأمراء والمقاطعجيين، بينهم الأمير يوسف الشهابي نفسه. ونظراً لقرب جبل عامل من مركز ولاية الجزار في عكا وخوفه من المصير الذي لقيه سلفه درويش باشا مخلوعاً على أيدي العامليين، سعى الجزار إلى توجيه أولى الضربات وأعنفها ضد زعماء جبل عامل وفلاحيهم لكسر شوكتهم، وإجبارهم على دفع الضرائب وإعلان الخضوع له. فانتفض العامليون مجدداً عام ١٧٨٠، وقتل الشيخ ناصيف النصّار واكتسحت جنود الجزار قرى جبل عامل ونهب الكثير منها، وشحن ما في مكتباتها من تآليف ومخطوطات نادرة فأحرقت في أفران عكا. وأمعن رجاله في تقتيل العامليين، وتشريد زعمائهم الذين فروا إلى جهات متفرقة في المناطق المجاورة، وتحول العامليون إلى حرب العصابات طيلة حكم الجزار.

تعتبر فترة حكم الأمير يوسف الشهابي المدخل الطبيعي لفهم الانتفاضات الفلاحية في جبل لبنان. فقد حاول هذا الأمير تعزيز سلطته المركزية على حساب الزعامات المقاطعجية التابعة له في جبل لبنان وتوسيع نفوذه نحو بيروت وبلاد جبيل وكسروان وجبل عامل وسهل البقاع وغيرها. هناك إشارات تاريخية كثيرة حول حركات العصيان والتمرد إبان مرحلة حكم الأمير يوسف

(١٦) لم يقتصر بطش الجزار على قرى جبل عامل خلال هذه المرحلة بل طال عدداً كبيراً من قرى الامارة الشهابية منها، على سبيل المثال لا الحصر، في عام ١٧٩٠ وحدها قرى اللويزة، والشياح، والحرش، والشويفات، والعبادية، وحمانا، وبعبدا، والمتين، ورأس بيروت وغيرها، وكلها قرى تعرضت لفرق الأرناؤوط التي ارسلها الجزار.

يراجع «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم» نشر سليم هشي، مرجع سابق، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

الشهابي وما رافقها من حملات تأديب، وإحراق للقرى، وهدم للمنازل، وزيادة في الضرائب على حساب تدمير إنتاج الفلاحين. عام ١٧٧٠ عجز الأمير منصور الشهابي عن تسديد الضريبة البالغة ٣٥ ألف غرش لوالي صيدا درويش باشا فعزله عن الامارة وعين مكانه الأمير يوسف الذي تعهد بدفع المبلغ، ووسع سيطرته إلى جوار طرابلس من جهة وصيدا من جهة أخرى. وعندما تمنع آل الصغير وآل صعب في جبل عامل عن دفع الضريبة، استنجد بزعماء مقاطعجيين من جبل لبنان وهاجم جبل عامل وأحرق قرى عديدة في إقليم التفاح، ونهب جباع وقطع أشجارها وهدم بعض منازلها. كذلك فعل بقرية كفررمان. وفي عام ١٧٧١ تمنع المشايخ الحماديون في جبة المنيطرة وبلاد جبيل عن دفع الضرائب للأمير يوسف فأرسل حملة لتأديبهم وسيطر على معاقلهم. وفي العام التالي ١٧٧٢ سيطر على مقاطعة آل رعد في الضنيه وأجبرهم على دفع الضرائب فتعزز نفوذه وزادت أمواله وأوكل إلى الجزار حماية مدينة بيروت [١٧]. فما كان من خصمه الأساسي الأمير سيد أحمد الشهابي إلا أن هاجم قافلة لتجار دمشق كانت تمر بالبقاع عام ١٧٧٢ ونهبها بهدف الحصول على المال لمنافسة الأمير يوسف وشراء خلعة الامارة في حين تعهد الأمراء الشهابيون لقائد الأسطول الروسي بمبلغ من المال ليقصف مدينة بيروت لاخراج الجزار منها بعد عصيانه على الأمير يوسف [١٨].

هذه النماذج القليلة توضح مدى التفسخ الذي حل بالسلطة المركزية الشهابية وتنافس أمرائها فيما بينهم لدفع الأموال الطائلة في سبيل الحصول على خلعة الامارة. فالأمير الحاكم يسعى بكل الوسائل القمعية لتثبيت سيطرته ونفوذه في حين يسعى منافسوه لإفشاله، وتحريض الناس عليه، وتكتيل الأسر المقاطعجية ضده، وعدم التورع عن ارتكاب أعمال السرقة والنهب، والاستنجاد بالأساطيل الأجنبية لتدمير المدن والقرى اللبنانية. لذلك لم تمر سنة واحدة، إبان حكم الأمير يوسف الشهابي، دون كوارث كبيرة حلت بالقوى الفلاحية من نهب وتقتيل، وحملات تأديب، وإحراق قرى، وفرض ضرائب إضافية، وبلص، وتعسف، وسخرة. كان جنود الأمير يستبيحون كل ما تقع عليه أيديهم من أموال أثناء الحملات التأديبية. وضعفت كثيراً مراكز بعض الأسر المقاطعجية خاصة آل حمادة، وآل رعد، وآل صعب، وآل الصغير وغيرهم، وتعززت مراكز أسر أخرى كآل جنبلاط وآل الخازن، وآل حبيش كما تعزز دور المدبرين من آل باز وآل الخوري وغيرهم.

ورغم قدرة الأمير يوسف على تثبيت نفوذه في السنوات الأولى لحكمه وحصوله على خلعة الامارة على جبل الشوف وتوابعه وعلى بيروت وبلاد جبيل والبقاع فإن انقلاب الجزار ضده ثم حصوله على ولاية صدا وقيامه بحملة استنزاف له كانت من العوامل الأساسية التي أدت إلى دمار

---

(١٧) للتفصيل يراجع «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم...» مرجع سابق، ص ١١٥ - ١٢٦.

(١٨) **A. ISMAIL:** «Documents...» T. 2. p. 250 - 251.

القوى المقاطعجية والفلاحية معاً في جبل لبنان وجبل عامل. فقام الجزار بحملة ابتزاز لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإمارة في جبل لبنان. فاستغل التنافس بين الأمراء الشهابيين إلى أقصى حد، ودفعهم إلى التقاتل فيما بينهم على خلعة الامارة بعد أن يتعهدوا له بدفع مبالغ طائلة تجعلهم عاجزين عن جبايتها إلا بالقمع والتنكيل. وكانت نتيجة ذلك أن بعض الزعماء المقاطعجيين كانوا يرفضون دفع ضرائبهم فتحرق قرى فلاحيهم وتدمر ممتلكاتهم. هكذا أحرقت المكلس والدكوانة والجديدة في مقاطعة اللمعيين عام ١٧٧٦. ووضع الأمير يوسف يده على أملاك الأمراء اللمعيين في غزير عام ١٨٧٨. ووضع يده على أملاك الشيخ كليب النكدي عام ١٧٨٠ بعد أن فر إلى جبل عامل وأقام عند الشيخ ناصيف النصّار.

وفي عام ١٧٨٢ فرض ضريبة على بزر الحرير مما سبب نقمة المشايخ الجنبلاطيين وباقي المقاطعجيين والفلاحين الدروز وبدأوا يحيكون مؤامرة لاغتياله بالاتفاق مع أمراء شهابيين والمشايخ النكديين. وعند اكتشاف أمر المكيدة عام ١٧٨٣ أمر الأمير يوسف بقطع أرزاق الأسرة النكدية فقطع أكثرها والتمس رضا الجزار لتجديد خلعة الأمارة بأن دفع له مبلغ ثلاثمائة ألف غرش. كذلك ضبط أملاك المشايخ الجنبلاطيين وهدم بعض مساكنهم وضبط مالهم وأرسل قسماً منه إلى الجزار. لكن الجنبلاطيين عرضوا عليه مبلغ مئة وخمسين ألف قرش لقاء عودتهم إلى منازلهم فقبل ودفعوا المبلغ.

وفي عام ١٧٨٤ أحدث الأمير ضريبة جديدة على بزر الحرير وضريبة على لباس الرأس من الحرير سميت «الشاشية». فهاج سكان الجبل بشكل خاص واعتبروا الضريبة استفزازاً لهم خاصة في أوساط الدروز. وبدأ الاستياء يتسع من جبل لبنان إلى بلاد بشاره، إلى مناطق سهل البقاع وبلاد جبيل، والضنيه، وجبة المنيطرة، وبيروت، والمتن وغيرها. وكان للجزار الدور الأساسي في الوصول إلى تلك الحالة من الفوضى بحيث يضطر الأمير الحاكم إلى الاستنجاد بجيش الأرناؤوط التابع للجزار حتى يستطيع تأمين الضرائب التي تعهد بها. ولم يقتصر استخدام جيش الأرناؤوط لتأديب العصاة على الأمير الحاكم بل كثيراً ما استخدمت هذه القوى لتأديب الأمير نفسه في حال تمرده على الجزار ورفضه تسليم خلعة الإمارة لأمير جديد يعينه الجزار. هكذا استخدمت خلعة الامارة والعزل المستمر للأمراء الشهابيين في عهد الجزار بشكل بارع من قبل والي صيدا لإخضاع أمير الجبل والزعماء المقاطعجيين الذين تمردوا باستمرار فدفع الفلاحون غالياً ثمن ذلك التمرد إذ أحرقت قرى بكاملها، وقطعت الأشجار، وصودرت المواشي.

فالجزار يفرض ثمناً مرتفعاً جداً لخلعة الامارة، والأمير الشهابي يقبل ويحاول تأمين المبلغ بالقمع الدموي فيعجز. عندها يقوم الجزار بعزله ويعرضها على أمير شهابي آخر يتعهد بدفع مبلغ أكبر

ويمارس قمعاً أشد على الفلاحين وسائر القوى المسيطرة فيعجز. وهكذا دواليك حتى استنفدت طاقات القوى الفلاحية إلى أقصى حد، وقتل عدد كبير من الزعماء المقاطعجيين أيضاً ومنهم أمراء شهابيون. ففي عام ١٧٨٥ تعهد مدبر الأمير يوسف، الشيخ سعد الخوري، بدفع مبلغ مليون قرش للجزار في مدة ثلاثة أشهر فقط لقاء خلعة الامارة شرط أن يصحبه بالعساكر الكفيلة بجبايتها. وكانت النتيجة أن بطش الأمير يوسف بانسبائه وأصدقائه. ففر الأميران سيد أحمد وبشير الشهابي إلى حوران ومعهما أبناء الأمير نجم والأمير فارس شهاب. ووُضع الشيخ كليب النكدي في السجن. وعوقب الشيخ محمد القاضي بسمل عينيه وقطع لسانه. وعوقب المشايخ الجنبلاطيون بمصادرة أموالهم وبإظهار القساوة ضدهم. وعوقب أولاد الشيخ علي الصغير بالاعتقال في عكا فقتلهم الجزار عام ١٧٨٦ ليزيد في نقمة الناس ضد الأمير يوسف ومدبره. وكانت تلك الأحداث تتكرر كل عام حتى مات الأمير يوسف نفسه شنقاً في عكا بعد أن أصبح الأمير بشير الثاني أحد منافسيه الأساسيين على الامارة وخلع مراراً في عهد الجزار (١٩).

لقد كانت مرحلة حكم الجزار أكثر الفترات دموية في تاريخ المقاطعات اللبنانية إذ قتل فيها مئات الأمراء والمشايخ والأعيان وتعرضت لحملات منظمة من الابتزاز والبلص والمصادرة وإطلاق أيدي عساكر الأرناؤوط والمغاربة ضد فلاحي جبل عامل، وجبل لبنان وصولاً إلى سهل البقاع. وتعتبر هذه الحقبة وما رافقها من تدمير منظم للقوى المنتجة في أساس الانتفاضات الفلاحية الأولى التي اندلعت في عهد الجزار الذي خطط لإفقار القوى اللبنانية المسيطرة والمنتجة على السواء. لقد حاولت القوى المسيطرة أن تحل أزمتها على حساب القوى الفلاحية، فجرى إفقارها إلى أقصى درجة ولم تعد قادرة على الاحتمال. فاندلعت العاميات الفلاحية مراراً وكانت الضرائب الجديدة من جهة، والأساليب المعتمدة في جبايتها من جهة أخرى، والبلص والسخرة والمصادرة كلها من الأسباب العميقة للعاميات الفلاحية الأولى التي اندلعت في جبل لبنان قبل غيره في أواخر القرن الثامن عشر وفي مناطق متعددة. ومع ظهور نابليون بونابرت عند أسوار عكا دخل عنصر إضافي على الانتفاضات الشعبية في جبل لبنان لأن القوى المقاطعجية المتصارعة خططت للاستنجاد بأساطيل وبعساكر القوات الأجنبية في محاولة لتثبيت سيطرتها الداخلية. ورغم أن الأثر الخارجي بقي محدوداً في الانتفاضات الشعبية أواخر القرن الثامن عشر فإن وجوده سيصبح بارزاً وفاعلاً منذ أواسط القرن التاسع عشر خاصة عامية إنطلياس الثانية لعام ١٨٤٠.

---

(١٩) حيدر الشهابي «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين» القسم الأول، ص ١٦٠ - ١٦٥. يشير الأمير حيدر إلى حريق حاصبيا عام ١٧٩٠، وحريق أكثر القرى التي كانت إلى جانبها ص ١٦٤.

بعض الملاحظات الختامية حول الانتفاضات الفلاحية في جبل عامل ضد حكم الجزار

بعد هزيمة الزعماء العامليين في معركة يارين ضبط الجزار أملاكهم وبسط يده على أراضي الدولة ومنها جفتلك رأس العين وعلى قسم كبير من بساتين صيدا ومطاحن جبل عامل وكروم الزيتون فيه. وقصد بعض الزعماء العامليين جبال حلب والأناضول، ومنهم من استقر في بلاد عكار عند زعيمها المقاطعجي الكبير علي بك الأسعد. وتعرضت قرى العامليين باستمرار للنهب والسرقة والتعديات من جانب رجال الجزار وعساكر الأرناؤوط والمغاربة، التي كانت تفرض خوات كبيرة وتجبر الأهالي على دفع الضريبة عدة مرات في السنة وتعتقل الكثير من الشباب العاملي دونما ذنب وترسلهم إلى سجون الجزار.

وفي غياب القيادة المقاطعجية العاملية لم يبق أمام العامليين سوى تشكيل العصابات أو الفرق الصغيرة من المتمردين على الجزار وعساكره المرابطة باستمرار في المفاصل الأساسية لجبل عامل تراقب تحركات سكانه وتسيطر على مراكز الانتاج فيه. وكان العامليون مجبرين على تقديم الإعاشة للجنود، والعلف لخيولهم، وتحمل تعدياتهم ولصهم دون أن تكون لهم القدرة على التظلم وايصال صوتهم لأن أوامر الجزار كانت صارمة وكان يتشدد بمعاقبة العامليين خوفاً من تمردهم وهم الأقرب إلى كرسي ولايته.

هكذا تشكلت العصابات الفلاحية الأولى في جبل عامل. وكانت لا تختلف في كثير من سماتها وأعمالها عن عصابات جبل لبنان وسائر المقاطعات اللبنانية. فاستمر نشاطها سنوات طويلة، ولعبت دوراً هاماً في نهاية العهد العثماني وفي بدايات عهد الانتداب الفرنسي على لبنان.

لقد تناولت بعض المصادر التاريخية دور هذه العصابات الفلاحية من موقعين متناقضين تماماً:

الأول: حين بالغ بعض المؤرخين الطائفيين في إبراز دور تلك العصابات وأغدق عليها كل الصفات الوطنية والقومية والتحررية وأعطاها صفة الانتفاضات الشعبية التي تسعى لتحرير الفلاحين من تعسف السلطة المركزية وتحرير الوطن من قوى السيطرة الخارجية.

والثاني: حين بالغ بعض المؤرخين، من مواقع طائفية معارضة للأولى، في إبراز سلبيات تلك العصابات فاتهمها بالخيانة، والتعصب، والسطو، والتعديات، وإنزال الرعب في صفوف الفلاحين، والتحكم بمصادر الإنتاج والري، ونهب قوافل التجارة، والتنسيق مع غزوات البدو، وعدم التورع عن ارتكاب أية جريمة.

في الواقع، ليست العصابات الفلاحية بحد ذاتها، عملاً ثورياً يسعى لخدمة الجماهير الشعبية بل شكل من أشكال المعارضة استخدمته القوى المسحوقة في صراعها ضد القوى المسيطرة. لذلك لم تبرز أشكال واحدة من العصابات الفلاحية على امتداد المقاطعات اللبنانية طيلة قرن ونصف القرن ابتدأت بعهد الجزار واستمرت حتى الحرب العالمية الثانية. فهناك عصابات فلاحية اتخذت أشكالاً نضالية ساعدت العمل الشعبي التحرري وأرست تقاليد لعمل وطني لاحق كعصابات أدهم خنجر، وصادق حمزه، وتوفيق هولو حيدر وغيرها من العصابات الوطنية التي أنزلت ضربات موجعة بالجيش الفرنسي ومن قبله بالجيش العثماني.. وهناك، بالمقابل عصابات محلية لعبت دوراً سيئاً للغاية، إذ استخدمتها القوى المسيطرة، الداخلية، والخارجية، لتمهيد الطريق أمام غزوها الخارجي. وكانت تلك العصابات، خاصة عصابات البدو، والعصابات الطائفية، وقطاع الطرق واللصوص، تدمر اقتصاد الفلاحين، وتنهب ممتلكاتهم ومواشيهم. لذلك يجب الحذر الشديد عند تقويم دور العصابات الفلاحية وعدم إغداق النعوت، الإيجابية أو السلبية المطلقة عليها بل إبراز دورها المحدد في ظروف تاريخية محددة.

إن مثال العصابات الفلاحية الأولى ضد حكم الجزار وسليمان باشا ثم عبد الله باشا يبرز غياب التنظيم الفلاحي الدقيق بعد تشريد الزعماء المقاطعجيين العامليين، وعدم وجود قيادات فلاحية موثوقة ترتكز إلى التجربة الجماعية والعمل الشعبي. كان على العامليين أن يخوضوا معاركهم ضد الجزار عبر نضالات فردية أو زمر من العصابات الفلاحية التي تفتقر إلى السلاح، والذخيرة، والفكر السياسي، والخبرة والتنظيم. وتشكلت العصابات من مجموعة أفراد أو فلاحين أجبروا على ترك حقولهم ومنازلهم خوفاً من غضب الجزار وملاحقة جنوده، وصنفوا في خانة الفارين من وجه السلطة المركزية والمتمردين على قراراتها. فرجل العصابات محكوم بجريمة قتل، أو سرقة، أو مطلوب للعدالة، أو عاجز عن دفع الضريبة، أو على خلاف مع شيخ القرية، أو متهم بجنحة معينة ويخشى المثول أمام السلطة. وتشير المصادر التاريخية إلى أن عساكر السلطة المركزية: من أرناؤوط، ودالاتيه، وأكراد، ومغاربة وغيرهم لم تكن أفضل من رجال العصابات. وقد انضم بعض رجال العسكر إلى العصابات بسبب أعمال ارتكبوها مخالفة للسلطة ففروا من وجهها. وفي الوقت نفسه كانت هناك فرق أو عصابات فلاحية ذات مستوى جيد من التنظيم، ولها أخلاقيات مسلكية ونضالية إذ لا تعتدي على الفلاحين، ولا تسرق ماشيتهم، ولا تبتزهم بل تساعدهم في أعمالهم. فقدموا لها المؤن وأحاطوها علماً بتحركات عساكر الدولة، وحموها في بيوتهم عند اللزوم. وخلال قرن ونصف القرن شهد جبل عامل وسائر المقاطعات اللبنانية أشكالاً عدة من العصابات الفلاحية التي عبّرت بصدق عن الطبيعة التعسفية للسلطة المركزية وتنوّعت أشكال النضال ضدها بين العمل الفردي والعصابات الصغيرة، والعاميات الكبيرة.

أنزلت عصابات جبل عامل ضربات مؤلمة بعساكر الجزار فقتلوا حاكم تبنين الذي عينه الجزار. كذلك سطوا على الأموال الأميرية مرات عدة. لكن النتيجة كانت مدمرة لقرى الفلاحين إذ يقول الشيخ علي سبيتي في تقويمها: «كان دور العصابات والفدائيين، ويسمى بعهد (الطيّاحة) أتعس دور مر على جبل عامل، وقع فيها بين نارين: نار زبانية الجزار ونار رجال الثورة. فالزبانية التي كان يقذفها الطاغية تعيث في البلاد فسادا، وتضيق الخناق على الأهلين المساكين...، والثوار يشنون الغارة للسلب والنهب، وحرق القرى وتدمير البيوت متغلغلين في بطون الأودية بين الأحراج والغابات معتصمين برؤوس الجبال»[٢٠].

إن العصابات ليست انتفاضة وأفرادها ليسوا ثواراً، والعصيان ليس عامية بل شكل من أشكال التمرد ضد تعسف السلطة المركزية. وزادت حرب العصابات بعد وفاة الجزار فشملت بلاد عكا وصفد، وكانت تفتك بالمناهضين لها وتجبي الضرائب والرسوم. وسرعان ما استفادت القوى المقاطعجية من وجودها وانتشارها فتزعمها الشيخ علي الصعبي واتفق مع والي عكا على إجلاء جيش الأتراك والأرناؤوط عن جبل عامل، وإرجاع زعمائه المقاطعجيين إليه. وتوسط الأمير بشير الشهابي بين سليمان باشا، والي عكا، وزعماء العصابات وتمت الموافقة على إعلان العفو العام عن رجال العصابات، وإرجاع أراضي الدولة أو الأميرية للزعماء المقاطعجيين وتوليتهم مجدداً شؤون جباية الضرائب دون تدخل من عساكر السلطة المركزية. وأقرت زعامة فارس الناصيف كشيخ لمشايخ جبل عامل وكان على علاقة جيدة بالأمير بشير ووالي عكا. فزار الوالي في عكا فأكرمه وأحسن وفادته وأجلسه إلى جانبه، وقدم له مساعدة بخمسين ألف غرش ذهباً. فعاد فارس الناصيف زعيماً لجبل عامل واتخذ له قرية الزرارية مقراً وبنى فيها داراً لزعامة العشائر على نفقة الدولة عين لها مبلغ مائتي كيس تدفع سنوياً من خزينة عكا ومرجعيون[٢١]. وبموجب تلك الاتفاقية تحولت زعامات جبل عامل إلى الولاء بدل العصيان، واضمحلت أو زالت العصابات الفلاحية لسنوات طويلة. وفي ذلك دلالة أن تلك العصابات، رغم أهميتها في فترات معينة، كان لها دورٌ محدود للغاية في الانتفاضات الشعبية. وكانت تنتهي على الدوام بمصالحة الزعماء المقاطعجيين مع السلطة المركزية لأن الزعيم المقاطعجي المحلي كان الأكثر قدرة على إخماد حركات العصيان وضبط عصابات الفلاحين. أما العاميات الفلاحية التي اندلعت في جبل لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر فكانت مختلفة تماماً عن تلك العصابات. وتمايزت عنها في الأسلوب والأهداف والممارسات، وقادت مع انتفاضة طانيوس شاهين في كسروان لعام ١٨٥٨، إلى نتائج هامة على صعيد تحرر القوى الفلاحية في لبنان وفتح صفحة مشرقة في تاريخه الحديث.

(٢٠) ذكره محمد جابر آل صفا «تاريخ جبل عامل»، ص ١٣٨ - ١٣٩، عنوان «حرب العصابات».

(٢١) المرجع السابق، ص ١٤١ - ١٤٢.

الفصل الثاني

انتفاضات جبل لبنان في إطار صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي في الربع الأول من القرن التاسع عشر

عامية عبيه ١٧٩٩ ضد نابليون بونابرت والمتعاونين معه

لهذه العامية أهمية خاصة في تاريخ العاميات الشعبية للمقاطعات اللبنانية . فهي أول عامية يجتمع فيها المقاطعجيون والفلاحون الدروز لاتخاذ قرار بمجابهة عدو خارجي يسعى لاحتلال المنطقة وبسط سيطرته على سوريا ولبنان بعد احتلاله لمصر .

حاصر نابليون بونابرت عكا بعد أن تحصن فيها الجزار ، وعزز أسوارها بالمدفعية والرجال ، وقام الأسطول الانكليزي بمساندته من البحر . فكانت للصراع آنذاك أبعاد دولية بين الفرنسيين والانكليز ، وهي المرة الأولى التي يحتدم فيها الصراع بهذا المستوى قرب سواحل المتوسط الشرقية . فقد دشنت أساطيل الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين مرحلة تاريخية من الغزو الاستعماري الأوروبي للوطن العربي ما زالت بصماته واضحة حتى الآن. بعدها احتل الانكليز والفرنسيون والإسبان والايطاليون معظم الأراضي العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين وقطعوا الطريق على تبلور النهضة العربية وزرعوا الكيان الاستيطاني الصهيوني ليمنع بالقوة وحدة العرب في المغرب والمشرق .

ليست لدينا حتى الآن وثائق أساسية حول عامية عبيه لعام ١٧٩٩ هنالك فقط إشارات متفرقة ذكرها بعض الرواة والمؤرخين منها هذه الإشارة التي رواها مؤلف الكتاب المعروف: « أخبار

الأعيان في جبل لبنان». قال الشدياق «وسنة ١٧٩٩ قدمت مراكب الانكليز إلى عكا لحمايتها من جيوش الفرنساوية القادمين إليها. ثم قدم إليها بونابرتي بجيوشه براً وأقام عليها الحصار فسرّت النصارى بقدوم الفرنسوية ووقع الرعب في قلوب الدروز فاجتمعوا في عبيه ليروا ماذا يفعلون، وتحالفوا في مقام الأمير السيد (عبد الله التنوخي) على مقاومة الفرنسوية والأمير. فاعترضهم الشيخ عبد الله القاضي البيصوري. فسر الأمير بذلك وأطلق له التصرف بعقاراته وطيب خاطره. فكتب الجزار إلى الأمير يطلب منه أن ينجده بعسكر فأرسل يعتذر إليه بعدم طاعة أهل البلاد له إذ بلغهم تولية الأمراء أولاد الأمير يوسف فغضب من ذلك الجواب. وفي غضون ذلك نهضت العمادية إلى البقاع وقطعوا طريق عكا. فصادفوا قافلة من بكفيا حاملة خمراً إلى الفرنسوية فضبطوها. فبلغ الأمراء اللمعيين ذلك فأرسلوا إلى العمادية طالبين منهم أن يرجعوها لأصحابها فأبوا. فأرسل الأمراء رجالاً إلى البقاع لقصاص العمادية. فدهموا قرية كامد اللوز المختصة بالعمادية ونهبوها... وفي أثناء ذلك قدمت عساكر من دمشق إلى عكا لمساعدة الجزار فقدم لهم الأمير العلائف إلى الطريق»[1] ويضيف الشدياق: «وكتب بونابرتي إلى الأمير أولاً يطلب منه الاسعاف فأبى ولم يرد له جواباً. فكتب إليه بونابرتي ثانية يعاتبه بعدم رد الجواب فوقع ذلك الكتاب في يد متسلم صيدا فأرسله إلى الجزار فراق خاطره على الأمير وعذره بعدم إرسال نجدة إليه. ثم كتب إليه كتاباً يطلب منه الاسعاف فأجابه كالأول أنه لا يمكنه. ولما نهض بونابرتي بعسكره عن حصار عكا خاف الأمير والنصارى من الجزار». وتنتهي رواية الشدياق بأن الأميرال الانكليزي سميث قابل الجزار وحدثه بشأن الأمير بشير فلم يجبه فسافر إلى الإسكندرية مغتاظاً من الجزار وكتب إلى الصدر الأعظم يخبره ملتمساً منه إبقاء الأمير بشير الشهابي والياً كما كان وردع الجزار عن أذاه. ثم لما سافرت عمارة الانكليز من عكا أنفذ الجزار عساكر إلى صيدا عازماً على تولية الأمراء أولاد الأمير يوسف.« فجمع الأمير بشير إليه المناصب والوجوه إلا المشايخ العمادية وأجرى الاتفاق بينه وبين الشيخ بشير جنبلاط كما كان وسلم له الجميع... ولما قدم يوسف باشا ضياء، الصدر الأعظم، بالجيوش العثمانية إلى حلب أرسل له الأمير بشير هدايا وطلب منه ردع مظالم الجزار عن جبل لبنان. ولما وصل إلى حماه أرسل إليه الأمير مائة ألف غرش خدمة. وبعد دخوله إلى دمشق أرسل لـه

(١) **طنوس الشدياق** «أخبار الأعيان في جبل لبنان» الجزء الثاني - ص٣٦٨ - ٣٦٩. يفرد الدكتور سليم هشي عنواناً خاصاً حول موقف آل عماد من حملة نابليون على مصر وحصار عكا. فتحت عنوان: «آل العماد يحجزون المؤن المرسلة إلى نابليون» كتب هشي: «وقف آل العماد موقفاً وطنياً مشرفاً عندما تصدوا بكل قواهم لنابليون وكل من آزره من مدعي الوطنية... لذلك حاول جماعة الأمير بشير الشهابي هدم وإحراق ممتلكاتهم في البقاع فتصدوا لهم وحاربوهم وكسروهم في موقعة الخريزات» **هشي**: «المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠» - الجزء الرابع - بيروت ١٩٨٤ - ص ٤٥ - ٤٦.

ألف غرارة قمحاً وشعيراً طلبها منه فأنعم عليه الصدر الأعظم بخلع الولاية على جبل لبنان ووادي التيم وبلاد بعلبك وبلاد البقاع وبلاد المتاولة (جبل عامل) واعداً إياه بأنه يبقى عليها والياً دائماً بأمر الدولة وأنه لا يكون للوزراء عليه تسلط، وأن إيراد أموالها يكون من يده إلى خزينة الدولة كما كان في عهد الأمراء المعنيين. وأرسل إليه المهردار مصحوباً بالخلع مأموراً أن يستورد المال المرتب على هذه الولايات»(٢).

توضح هذه الرواية التي أيدتها روايات أخرى الأهمية الاستثنائية لعامية عبيه في تاريخ الانتفاضات الشعبية اللبنانية. فقد تبلورت آنذاك السمات الأساسية للمرحلة القادمة وأبرزها:

- إزدياد الضغط الانكلو - فرنسي للسيطرة على السلطنة العثمانية وتفكيكها واحتلال ولاياتها بالقوة العسكرية.

- تقلص نفوذ الولاة العثمانيين الأشداء، وعلى رأسهم الجزار، الذين كانوا على علاقة سيئة بالفرنسيين ولم يرتبطوا في الوقت نفسه بعلاقة تبعية بالانكليز. ويظهر من هذه الرواية أن الجزار الذي حصّن عكا جيداً في وجه الحملة الفرنسية لم يكن يمالىء الانكليز ولم يستجب لطلب الأميرال سميث بالعفو عن الأمير بشير وإبقائه على سدة الإمارة. وفي الوقت نفسه كان الجزار عاجزاً عن تحدي إرادة الانكليز في إبقاء الأمير بشير الذي استنجد بالصدر الأعظم لمنع الجزار من التدخل في شؤون جبل لبنان. ورغم الوعود التي حصل عليها الأمير فإن سلطة الجزار وخلفائه في ولاية عكا بقيت سائدة حتى قدوم الحكم المصري.

داخل الأمارة الشهابية برز إتجاهان أساسيان: الإتجاه المعارض وعلى رأسه أبناء الأمير يوسف الذين دعوا لنصرة الجزار بهدف الحصول على خلعة الإمارة وإلى إرسال العساكر لنجدته في عكا، وإتجاه السلطة أي الأمير بشير الحاكم الذي آثر التريث بانتظار ما تنجلي عنه المعركة بين الجزار وبونابرت وعدم زج مصيره السياسي في معركة غير مضمونة النتائج.

أما غالبية الأسر المقاطعجية فكانت إلى جانب الأمير في موقفه الداعي إلى التريث. ورغم اجتماع الأسر المقاطعجية الدرزية في عبيه عام ١٧٩٩ للتشاور في نجدة الجزار(٣) فإن الأسرة العمادية وحدها هي التي قررت التصدي لأسرة آل أبي اللمع وقطع الطريق على الهدايا وبعض المؤن التي

---

(٢) **الشدياق** - المرجع السابق - ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٣) يقدم **عباس أبو صالح** تحليلاً مفصلاً لموقف هذه القوى تحت عنوان «موقف أعيان الدروز»، يراجع «التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان» - صفحات ١٧٤ - ١٧٧.



الجزار لاستنزاف الأسر المقاطعجية اللبنانية عن طريق بيع خلعة الإمارة لمن يدفع أكثر.

لدينا وثائق عامة تدور حول الأحداث الهامة التي رافقت هذه العامية. وكلها إشارات سريعة تندرج في إطار الصراع العلني بين عبد الله باشا والي دمشق الذي ساند الأمير بشيراً الثاني، والجزار الذي عزله وعين مكانه الأميرين حسين وسعد الدين شهاب. فطلب الأمير بشير من والي طرابلس عبد الرحمن العظم أن يولّيه بلاد جبيل ففعل. وبات الأمير معيناً من والي طرابلس، ومدعوماً من والي دمشق، ومعيناً، لأول مرة، خارج مناطق الإمارة الشهابية التقليدية. فأصبحت بلاد المتن وجبيل والبترون مناطق صدام بين نفوذ الأمير بشير والأميرين حسين وسعد الدين شهاب. وتبارى هؤلاء في جباية الضرائب والابتزاز. وتقول إحدى الروايات التاريخية إن الأمير حسين شهاب نهض بعساكر الجزار، فور توليه الإمارة عام ١٧٩٩، إلى بسكنتا ونهبها ثم سار إلى كسروان ونهب أكثر قراها. ثم سار إلى البترون ووصل إلى أميون ففر الأمير بشير إلى الهرمل والتجأ ابنه الأمير خليل إلى مشايخ آل رعد في الضنيه فطردوه خوفاً من انتقام الجزار، فانتقل إلى بلاد عكار ومنها إلى بعلبك قاصداً حوران. مما يعني أن نفوذ الجزار كان أقوى من نفوذ سائر الولاة على الساحة اللبنانية، فاضطر أنصار الأمير بشير إلى دفع الضرائب مرتين. يقول الشدياق « إن الأميرين حسين وسعد الدين شهاب أخذا يجمعان مال بلاد جبيل مرة ثانية عام ١٨٠٠، أي المال مالين، ويغرمان أحزاب الأمير بشير ويضبطان أغلالهم »[(٥)]. ورغم وساطة الانكليز للأمير بشير لدى الصدر الأعظم الذي استقبله بالترحاب فإن الأمير عاش منفياً نصف عام في قبرص منتظراً سنوح الفرصة للعودة إلى سدة الإمارة. وبالفعل سنحت له الفرصة في أواخر عام ١٨٠٠ عندما بلغه هياج أهل المتن لأن الأميرين سعد الدين وحسين عجزا عن أداء المطلوب منهما للجزار. فالتمس الأمير بشير من الأميرال سميث أن يسمح له بالعودة حتى يكون قريباً من الأحداث، وأرسل إلى الجزار يسترضيه ويعده بدفع مبالغ إضافية لقاء خلعة الإمارة.

فتجمع أهالي المتن في حمانا خشية دخول عساكر الجزار إليها بعد أن ألحّ الجزار على الأميرين سعد الدين وحسين بدفع المال وطلب منهما ثلاثمائة غرارة قمح وألف رأس غنم، وثلاثمائة رأس بقر وثلاثمائة قنطار بارود.[(٦)]. أرسل الأميران المحصلين لجمع ما طلبه الجزار والذي كان يفوق طاقة

(٥) **طنوس الشدياق** ـ « أخبار الأعيان » ـ الجزء الثاني ـ ص ٣٧٣.

(٦) المرجع السابق ص ٣٧٥. و**حيدر الشهابي** « تاريخ الأمراء الشهابيين » القسم الأول ـ ص ٢٠٥. يكتب حيدر الشهابي « أجبا (جبى) جرجس باز الميري ميرتين. ثم بعد ذلك ميري ثالثة ونصف ميري. فتضايقت الخلق من كثرة الظلم » ـ ص ٢٠٦.
ويقدم **حنانيا المنيّر** صورة مفصلة لأسعار السلع والغلاء في الإمارة الشهابية عام ١٨٠٠. يراجع « الدر المرصوف في تاريخ الشوف ». منشورات جروس برس ـ طرابلس ـ لا تاريخ ص ١٢٣.

أهالي المتن. فهاج الناس، وطرد المتنيون جميع المحصلين فكانت أولى الانتفاضات الشعبية التي تحدّت إرادة الجزار، والأميرين المعينين من قبله، وطردت جباة الضرائب رغم مرافقة عساكر المغاربة لهم وتمركزهم في منطقة كفرسلوان. لكن الأميرين أدركا أن العجز عن جمع المال سيقود إلى عزلهما عن الإمارة فأصرا على جمع مالين أولاً. ثم أمعنا في التعسف ضد أهالي المتن فجمعا مالاً آخر ونصف المال في السنة نفسها أي عام ١٨٠٠.

فكان رد فعل المتنيين شديداً إذ « هاجت الناس، فأرسل الأميران الأمير سلمان العلي إلى المتن يحصل مالها. فقام عليه المتنيون وأخذوا خيله وطردوه. فكتب الأمير حسين إلى الجزار يشكوهم فأرسل له ثلاثمائة من الأرناؤوط لقصاصهم. وبلغهم ذلك فاستعدوا للقتال. فكتب الأمير حسين ثانية إلى الجزار يلتمس منه عسكراً آخر وأطلق التنبيه على الأمراء اللمعيين أن يقيموا عيالهم من المتن. فتوجهوا بها إلى القاطع »(٧).

يتضح من ذلك أن هذه العامية ذات طابع شعبي واضح لأن الأمير الحاكم دعا زعماء الأسرة المقاطعجية المسيطرة في المتن، أي أسرة أبي اللمع، إلى مغادرة المنطقة وإخراج عيالها منها خوفاً عليها من غضبة الشعب. كما أن الجماهير الشعبية تحدت إرادة الجزار والأميرين الشهابيين، وطردت جباة الضرائب، واستعدت لقتال عساكر الأرناؤوط التي جاءت لنجدة عساكر المغاربة التي سبقتها. ولم يكن بمقدور القوى الشعبية أن تصمد طويلاً في وجه تلك القوى مجتمعة لولا تماسكها وتنظيمها الدقيق. وهذه العامية بحاجة إلى الكشف عن وثائقها، ولعلها من أبرز العاميات الشعبية في تاريخ المقاطعات اللبنانية عند مطالع القرن التاسع عشر وهي التي مهدت الطريق للعاميات الأخرى وأسست لانتفاضات فلاحي كسروان والمتن وغيرهما.

ويبدو أن الجزار والقوى المقاطعجية المحلية أدركوا مخاطر النتائج التي يمكن أن تترتب على غضبة الجماهير الشعبية المنتفضة ضد التعسف الضرائبي خاصة وقد عجز الأميران سعد الدين وحسين شهاب عن جباية ما التزما به للجزار. لذلك يلاحظ تبدل جذري في موقف الجزار تجاه الأمير بشير لأنه الأكثر خبرة في مجال جباية الضرائب، ووحده القادر على جمع الأسر المقاطعجية الفاعلة وراءه. لذلك « عندما قدم الأمير بشير إلى حمانا التقاه الجميع برهج عظيم وإطلاق البارود. وقدمت إليه المناصب إلا الأسرة العمادية. ثم قدم إليه أكثر الأمراء اللمعيين واتحدوا معه. وتدخل المصلحون فأصلحوا بينه وبين العمادية فقدم إلى كفرنبرخ »(٨).

---

(٧) **الشدياق**، المرجع السابق ـ ص ٣٧٥. **والشهابي** ـ القسم الأول ص ٢٠٦.

(٨) **الشدياق** ـ ص ٣٧٦ ـ تراجع تفاصيل المعارك لدى **الشهابي** ـ القسم الأول صفحات ٢٠٦ ـ ٢١٢.

اللافت للنظر أن عامية حمانا لعام ١٨٠٠ ساهمت في إفشال الأمير الحاكم على رأس السلطة بضغط من زعماء الأسر المقاطعجية والتفاف الجماهير الشعبية حوله، وذلك رغم إرادة الجزار الذي عينه رسمياً وأرسل خلعة الإمارة إليه. وعجز الأميران سعد الدين وحسين شهاب عن جباية الضرائب تحت ضغط العامية الشعبية فأجبر الجزار على خلع الأميرين وعزم على البطش بالقوى الفلاحية وبالزعماء المقاطعجيين المناهضين له لذلك استمر الجزار يعزل أميراً ويعين أميراً شهابياً مكانه بهدف المزيد من الابتزاز والبلص وتوجيه نقمة الفلاحين ضد الأمير الحاكم.

لقد استغلت القوى المقاطعجية انتفاضة فلاحي حمانا لعام ١٨٠٠ فجاءت نتائجها لصالح المقاطعجيين وليس لصالح الفلاحين بل على حسابهم. ووقعت صدامات عديدة بين عساكر الجزار وبين الجماهير الشعبية الملتفة حول الأمير بشير الثاني. فأحرقت بعض قرى ساحل بيروت. ودخلت عساكر الجزار الشويفات، وهاجمت وادي شحرور، وأحرقت بعض مساكن بعبدا والحدث، واعتقلت حتى النسوة والأولاد. وأحرق عسكر الجزار كذلك بلدة عاريا، ودارت معركة عسكرية على أرض الكحّالة، وأحرقت منازل كثيرة في المتن.

جميع هذه المعارك الدموية حصلت في عام واحد وفي منطقة واحدة، بالإضافة إلى مرض الطاعون الذي فتك بعدد كبير من الأهالي عام ١٨٠٠ بحيث اضطر الأمير بشير ومدبره جرجس باز للهرب من دير القمر إلى عين تراز ثم إلى صليما، وذهب الشيخ بشير جنبلاط إلى المختارة، ثم انتقل جرجس باز وعائلته إلى جبيل. ولما عجز الأميران سعد الدين وحسين شهاب عن جمع الأموال اللازمة عزلهما الجزار وعين مكانهما الأمير سلمان شهاب على أن يدفع مائتين وخمسين ألف غرش عام ١٨٠١، وزوده بعساكر الأرناؤوط والمغاربة. فتمنع المتنيون مجدداً عن الدفع ودارت معركة كبيرة على أراضيهم، فهزمت عساكر الجزار ورجع الأمير بشير إلى حمانا ظافراً. وخلال سنوات ١٨٠٢ و١٨٠٣ لم يستطع أي من الأمراء الشهابيين الذين عينهم الجزار جباية الضرائب بانتظام. فاجتمع أعيان البلاد في خان الحصين وكتبوا عهوداً بينهم ألا يقبلوا إلا الأمير بشير أميراً عليهم، وكتبوا إلى الجزار يلتمسون له الإمارة. وتوسط له سليمان باشا فرضي عنه الجزار وأرسل له خلعة الإمارة عام ١٨٠٣ مستثنياً إقليم جزين وبرجا وأمره أن يهدم جونيه وأن لا يباع فيها شيء، وأن يدفع للجزار مائة ألف غرش في مدة أربعة اشهر، وخمسة وعشرين ألف غرش في كل شهر يمر بعدها، وعشرة آلاف غرش عن بلاد جبيل في كل شهر. لقد استغل الأمير بشير انتفاضة حمانا ليتربع مجدداً على سدة الإمارة متعهداً للجزار دفع مبالغ طائلة من عزق الفلاحين الذين ساندوه. «ولما توشح بالخلعة ـ كما تقول إحدى الروايات ـ أرسل جباة يجمعون الهميد (أي المال المتبقي أو المكسور) من البلاد مضاعفاً. ثم أرسل إلى الجزار أربعمائة ألف غرش عن مال أربع سنين



أموال الحرير. فباع الموسم مسبقاً ليطلق سراح ابنه الأمير قاسم وابن الأمير يوسف الأمير سليم من سجن الجزار الذي كان محتفظاً بهما كرهينتين لتأمين جباية المال المكسور.

هذا الواقع الجديد دفع الأمير بشير إلى فرض ضرائب جديدة للعام ١٨٠٥ فطلب إلى المتنيين، كما طلب إلى سكان باقي المقاطعات، مبلغاً قدره ١٥٠ ألف غرش في محاولة سريعة لارضاء سليمان باشا عن السنوات السابقة فرفضوا دفع المبلغ عن مرحلة سابقة وأعلنوا التمرد والعصيان، وكانت منطقة المتن الأعلى إحدى أبرز المقاطعات اللبنانية التي شهدت انتفاضات فلاحية مستمرة[١١].

صحيح أن عامية حمانا الأولى لعام ١٨٠٠ التي استغلها الأمير بشير أحسن استغلال هي التي أرجعته إلى سدة الإمارة عام ١٨٠٣. لكنه طعن المتنيين في الصميم خوفاً من أن تتسع تلك الظاهرة لتعم المقاطعات الأخرى في ظروف ملائمة جداً لأن الممارسات التعسفية في جباية الضرائب جعلت الناس على استعداد دائم للتمرد والعصيان والتمنع عن دفع الضرائب. فعمد الأمير إلى إخضاع المتن بالقوة المسلحة حتى يقطع الطريق على العاميات الفلاحية التي توشك بالاندلاع. وتشير وثائق عامية حمانا الثانية لعام ١٨٠٥ أن قيادتها كانت من الأسر المقاطعجية الصغيرة من آل حاطوم والقنطار في حين عارضها بشدة الأمراء اللمعيون، وآل عماد، والأمراء الشهابيون. فهي إذاً عامية ذات سمات مختلفة عن سابقاتها لكنها تندرج في خانة العاميات ذات القيادة المقاطعجية الصغيرة. أي أنها مرحلة أرقى من العاميات السابقة وتمهد الطريق لعاميات بقيادة فلاحية بالدرجة الأولى. ودلت وثائق عامية حمانا الثانية إلى ما يلي: «سنة ١٨٠٥ طلب الأمير بشير من البلاد مائة وخمسين ألف غرش تكملة الباقي لسليمان باشا فأبى المتنية (المتنيون) الدفع دون باقي المقاطعات. فكتب الأمير إلى الوزير سليمان باشا يلتمس منه عسكراً لقصاصهم، فأرسل له عسكراً من الأرناؤوط فأبقاه الأمير في دير القمر وتوجه إلى المتن ومعه مناصب البلاد العمادية. ولما وصل إلى عين دارا لقيته الأمراء اللمعيون لأنهم كانوا ضد رعاياهم في ذلك العصيان. ثم نهض إلى حمانا وأرسل رجالاً لقصاص بني حاطوم وبني القنطار الذين سببوا ذلك العصيان. فنهبوا بيوتهم وقبضوا على بعضهم وسلبوهم ثم هدموا مساكنهم في المتن والبقاع وقطعوا أشجارهم ثم غرّم الأمير جميع رعايا المتن بأكثر من مائة ألف غرش ومنعهم عن زحلة والبقاع. ثم رجع إلى دير القمر وأدى للوزير كل ما تعهد له به من المال، وصرف العسكر إلى عكا وراقت له الأيام»[١٢]. لعامية حمانا الثانية عام

(١١) حول التطور التاريخي لمقاطعة المتن تراجع الدراسة الهامة:

عبد الله سعيد: «تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية ـ نموذج المتن الأعلى». دار المدى ـ بيروت ١٩٨٦.

(١٢) **طنوس الشدياق** ـ «أخبار الأعيان» ـ الجزء الثاني ـ ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

١٨٠٥، أهمية استثنائية في تسلسل العاميات في جبل لبنان. فقد أرادها الأمير بشير متاسبة لإظهار قدرته على ممارسة السلطة وجباية الضرائب دون عساكر والي عكا. ورغم أنه استقدم عسكر الوالي فإنه أبقاه في دير القمر وقاد بنفسه معركة تثبيت نفوذه في المتن بعد أن ضمن إلى جانبه المشايخ آل جنبلاط وآل عماد والأمراء آل أبي اللمع الذين كانوا ضد عصيان فلاحيهم. فانحصر القصاص بعائلتي القنطار وحاطوم المقاطعجيتين الصغيرتين ولهما نفوذ محدود على بعض القرى.

لقد اختار الأمير الأحمر، وهو لقب الأمير بشير الثاني، معركة مضمونة النتائج سلفاً ليرهب بها كل الأسر المقاطعجية الكبيرة، وعلى رأسها الأسرة الشهابية. فنكل بالعائلات الصغيرة وبلص سكان المتن بطريقة ترعب العائلات المقاطعجية في المناطق الأخرى وتبرز المصير الذي ينتظرها في حالة العصيان. وتشير وثائق المرحلة إلى ارهاب الأسرة الارسلانية في الشويفات عام ١٨٠٧، وإلى طرد أبناء الأمير يوسف الشهابي من جبيل في العام نفسه. وأحرقت منازل كثيرة في مختلف المقاطعات وصولاً إلى صافيتا. واستطاع الأمير بشير تدبير صدامات مستمرة بين مختلف العائلات المقاطعجية المحلية على قاعدة «فرق تسدْ» المعروفة. فاصطدم آل نكد بالارسلانيين، وآل الدحداح بآل الخازن، وبطش هو بآل باز. فاستتب الأمر لبشير الثاني وتعهد لوالي عكا بإرسال ثلاثمائة ألف غرش عن ثماني سنوات وزعها وجمعها من ساحل بيروت وزحلة وإقليم الخروب. وبدأ عملية مسح الأراضي عام ١٨٠٧ بطلب من السلطنة العثمانية فكان من نتائجها زيادة الضرائب أربعمائة ألف غرش سميت ضريبة المساحة عن ستة عشر سنة [١٣]. فسببت ضريبة المساحة انتفاضات متفرقة كان من نتائجها نهب مدينة جبيل، وسمل أعين أمراء شهابيين في درعون ـ كسروان وضبط أملاكهم ووضع حراسة عليهم ومنعهم من الزواج ومن مواجهة الناس ومن الكتابة، وتغريم آل الخازن بخمسين ألف غرش لأنهم اعترضوا على أخيه الأمير حسن عندما شرع بالمساحة عام ١٨٠٧ [١٤] ووصل نفوذ الأمير بشير وأبنائه وحلفائه حتى اللاذقية وعكار والضنيه وجبيل وبعلبك والبقاع ومقاطعات جبل لبنان وجبل عامل. وكل محاولة للعصيان أو التمرُّد أو التمنّع عن دفع الضرائب كانت تعرِّض صاحبها لقصاص الأمير الذي لم يعد بحاجة إلى عساكر والي عكا بعد أن أنشأ لنفسه قوى محلية نظامية سميت عساكر «الجوالة» التي كان اسمها كافياً لإدخال الرعب في قلوب الفلاحين نظراً للممارسات التعسفية التي قامت بها. واستمرت فترة الاستقرار هذه طيلة سنوات ١٨٠٥ ـ ١٨٢٠ تاريخ اندلاع عامية انطلياس الأولى. لكن الضرائب خلال تلك السنوات وفي السنوات اللاحقة حتى نهاية عهد الأمير بشير الثاني قد تزايدت عدة مرات وشكلت

(١٣) **الشدياق** «أخبار الأعيان» ـ الجزء الثاني ـ ص ٣٨٧.

(١٤) **A. ISMAIL** «Documents..» T. 4. p 256.

السبب المباشر لانتفاضات الفلاحين المتلاحقة في جبل لبنان [١٥].

عامية انطلياس الأولى ١٨٢٠

بعد سنوات طويلة من الاستقرار في عهد والي عكا سليمان باشا الذي كان على علاقة حسنة بالأمير بشير الشهابي ولم يسع إلى عزله والتلاعب بخلعة الإمارة، جاءت وفاته عام ١٨١٩ ووصول عبد الله باشا، أحد أعوان الجزار، على ولاية عكا ليعيد التذكير بسياسة الجزار تجاه الإمارة الشهابية. فكتب على الفور، في مطالع ١٨٢٠ [١٦] يطلب من الأمير مالاً مسبقاً، وأرسل عساكر إلى حدود الإمارة، وطلب إلى متسلمي صيدا وبيروت أن يقفلا أبواب المدينتين، وأن يقبضا على من يجدانه من اللبنانيين، أي من سكان الإمارة. فقبض متسلم بيروت على ١٣٠ رجلاً، ومتسلم صيدا على أربعين وذلك دونما سبب أو وجه حق. فدب الذعر في نفس الأمير وأعوانه ورعاياه. وأرسل عبد الله باشا يطلب من الأمير صكاً يتعهد فيه بدفع ألفي كيس، أي مليون غرش، تدفع في مدة شهرين فقط. كما طلب الخنجرين المرصعين بالجواهر اللذين وهبهما الوالي سليمان باشا إلى الأمير. كان المبلغ كبيراً ويصعب جمعه. لذلك أرسل الأمير الخنجرين على الفور، واستلف مبلغاً من التجار، واقترض من الشيخ بشير جنبلاط ٢٥٠ ألف غرش أرسلها إلى الوالي وطلب إليه أن يمهله لجمع الباقي. وعندما أمر بجمع المبلغ من الأهالي، وذلك قبل أوان جباية الميري، ضج الناس وهددوا بالعصيان. تقول وثائق هذه المرحلة: [١٧] «أما نصارى المتن فهاجوا وأبوا دفع المطلوب منهم قبل أوانه، لا سيما عندما بلغهم طلب الخنجرين (إشارة إلى الابتزاز)، وكتبوا إلى الكسروانيين يستنهضونهم على الإباءة عن دفع المطلوب فأجابوهم... ثم اجتمع الفريقان في انطلياس وأقاموا لكل قرية من قراهم وكيلاً.. وأقسموا أنهم لا يدفعون إلى الأمير سوى مال واحد وجزية واحدة. وكتبوا إلى جميع المقاطعات يطلبون منهم وكلاء... ثم توارد عليهم رجال

---

(١٥) نشر الخوري قسطنطين الباشا المخلصي وثيقة هامة جداً بعنوان: «جريدة توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي» وفيها إشارات إلى أن مال الميري كان يجبى مالين بالإضافة إلى مال الدولة في غالبية القرى اللبنانية وأحياناً أكثر.
مجلة «المشرق» ـ أيلول ١٩٣٥ ـ صفحات ٣٢٠ ـ ٣٦١.

(١٦) يشير حيدر الشهابي إلى أن بداية التململ في المتن تعود إلى أواخر ١٨١٩ حين أرسل بشير الشهابي ابنه الأمير أمين في ١١ تشرين الأول لإخماد النار قبل اشتعالها فنجح بالتهديد والوعود المعسولة بتأجيل الانتفاضة عدة أشهر. يراجع «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين» ـ القسم الثالث ص ٦٥٥.

(١٧) يراجع الشهابي ـ المصدر السابق ـ صفحات ٦٥٥ ـ ٦٩٣. وعباس أبو صالح «التاريخ السياسي للإمارة الشهابية». ص ١٩٤ ـ ١٩٦ ويسميها «عصيان المتنين أو العامية الأولى».



بعض هذه الفئات إن لم يكن جميعها إلى هزيمة بعد فترة قصيرة، فكان الفلاحون في رأس المتضررين. فانتصار عبد الله باشا والأمراء الشهابيين المناهضين للأمير بشير قد تحول إلى مأزق لأن والي عكا أرسل خلعة الإمارة للأميرين حسن علي والأمير سلمان سيد أحمد شهاب برفقة المشايخ اليزبكيين وعساكر الولاية. فأوفد الحاكمان الجديدان الجباة إلى القرى لجمع مال الميري مضاعفاً، أي تعميق السبب الذي ثار من أجله الشعب على الحاكم السابق «فهاجت الناس ولا سيما في ساحل بيروت والمتن وكسروان وطردوا المحصلين من المقاطعات». ولم يلبث الأمير بشير أن استرضى عبد الله باشا فسمح له بالبقاء في بلاد جبيل ليكون على مقربة من الأحداث.

وكان يعرف مسبقاً أن الحاكمين الجديدين لن يستطيعا جباية المال المطلوب وإرضاء والي عكا. وسيعجزان حتماً عن منافسة الأمير بشير في هذا المجال لما له من خبرة واسعة، وتاريخ قديم في القمع والتسلط والبلص، وتحالفات وثيقة مع المقاطعجيين المحليين، خاصة الشيخ الغني والواسع النفوذ بشير جنبلاط [١٩].

أما الشيخ فضل الخازن فتشير إحدى الوثائق إلى أن لقبه الجديد بات «رئيس جمعية النصارى» ونال خلعة فاخرة من ولي النعم الوزير الأعظم والي عكا. كذلك رجع المشايخ آل عماد إلى أراضيهم وأعيدت إليهم أموالهم وأراضيهم المصادرة سابقاً [٢٠]. لكن قوة الزعماء المقاطعجيين تبقى مرحلية فقط عند ضعف السلطة المركزية وسرعان ما انهارت بعد عجز الأميرين الجديدين وعودة الأمير بشير إلى سدة الإمارة.

وبدأ دور الكنيسة المارونية، خاصة رجال الدين الكبار، يبرز أكثر فأكثر في جميع الانتفاضات أو العاميات الفلاحية اللاحقة، ومن ضمنها عامية كسروان الشهيرة لعام ١٨٥٨. وتشير بعض المصادر [٢١] إلى أن عامية إنطلياس طالبت أيضاً بقاضٍ نصراني للنصارى في بلاد كسروان يقابله قاضٍ درزي في جبل الشوف والمتن والغرب والجرد. وإلى جانب المطالبة برفض المظالم وعدم دفع إلا المال الأهلي السلطاني المرتب منذ أيام الأمير حيدر الشهابي دون زيادة قرش واحد، طالبت العامية «أن أي من كان من أبناء الطاعة وإكليروس النصارى لا يدخلون حبس الحاكم» أي

---

(١٩) «ضوء جديد على عامية انطلياس» ـ مقالة منشورة في مجلة «أوراق لبنانية» المجلد الثاني ١٩٥٦ ـ صفحات ٤٦١ ـ ٤٦٦.

(٢٠) «ضوء جديد على عامية انطلياس» ـ مقالة أخرى منشورة في مجلة «أوراق لبنانية» المجلد الثاني ١٩٥٦ ـ صفحات ٤٦١ ـ ٤٦٦.

(٢١) تراجع مجلة «المنارة» لعام ١٩٣٨ صفحة ٩٤ ولعام ١٩٤٤ صفحات ٣ ـ ١٣ كذلك مجلة «أوراق لبنانية» ـ المجلد الثاني لعام ١٩٥٦ ـ صفحات ٥٤٠ ـ ٥٤٣.

محاكمة رجال الدين فقط أمام مؤسساتهم الدينية وليس أمام الأمير الحاكم. وبهذا المطلب تكون الكنيسة المارونية خطت أولى خطوات تحررها العملي من سيطرة الأمير الحاكم وتحولت إلى مؤسسة نافذة تحمي رجال الدين فيها، والرهبان، وأملاك الأديرة، والكنائس، بالإضافة إلى اللاجئين إليها.

وعندما عجز الحاكمان الجديدان عن جباية الضرائب أرسل عبد الله باشا إلى الأمير بشير جواباً على رسالة يطلب فيها الصفح عنه قائلاً: «إن خاطري لم ينحرف عنك فطِبْ قلباً وأسرعْ إلى عكا، وإذا تأخرت حسبناك تعلقت بخدمة غيرنا».

ثم كتب إليه مجدداً: «صفا خاطرنا عليك وأزمعنا أن نوجه إليك (ولاية) الشوف وكسروان وبلادِ جبيل لتحققنا عجز الأمير حسن والأمير سلمان عنها. فأرسل صكوكاً عن هذه السنة وحالاً نوجه لك خلع (الإمارة) الولاية ولا يحصل تغيير». فوجه الأمير بشير ابنه الأمير قاسم إلى بلاد جبيل ليجبي الأموال الأميرية. فلما وصل إلى لحفد رفض الأهالي دفع الأموال مسبقاً قائلين: «لن ندفع إلا مالاً واحداً»[٢٢].

لقد تصالحت القوى المسيطرة مجدداً لما فيه مصلحة عبد الله باشا، والأمير بشير، والأمراء الشهابيين، والزعماء المقاطعجيين، والكنيسة المارونية[٢٣] في حين ذهبت آمال الفلاحين اللبنانيين بالتحرر وعدم دفع الضرائب مسبقاً ومضاعفة أدراج الرياح. ولم يبق أمامهم سوى التصدي لعساكر تلك القوى مجتمعة ودون أمل كبير بالانتصار. فكانت المجابهة الدموية في عامية لحفد عام ١٨٢٠، الاختبار الأخير في سلسلة العاميات الشعبية اللبنانية في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

عامية لحفد لعام ١٨٢٠

تعتبر عامية لحفد الاختبار الحقيقي للانتفاضة الفلاحية عام ١٨٢٠. لذلك شكك بعض

(٢٢) **الشدياق** ـ أخبار الأعيان.. ص ٤٠٧.

(٢٣) يقدم الأب **مارون كرم** صورة واضحة حول تضخم أملاك الرهبانية اللبنانية المارونية بواسطة «الهبات»، وعمل الرهبان، والوقفيات، والشراء النقدي بأسعار بخسة. ويشير إلى المثل المأثور «قلة الرزق نياحة» أي راحة للدلالة على تخلص الفلاحين من أراضيهم القليلة تهرباً من الضرائب فيهبونها للأديرة والمؤسسات الدينية التي امتلكت مساحات واسعة جداً في جبل لبنان وباتت أكبر قوة مقاطعجية فيه من حيث الملكية العقارية، وعدد العاملين عليها، ووفرة الانتاج فيها. يراجع ـ **الأب مارون كرم**: «قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية» ـ بيروت ١٩٧٢.

ـ **الأب يوسف محفوظ**: «كيف اتصلت الأملاك إلى أديار الراهبات اللبنانيات المارونيات ـ لمحة تاريخية» بيروت ١٩٧٠.

الباحثين بعامية انطلياس الأولى، ومنهم الاستاذ عارف النكدي، وذلك لأسباب عديدة أبرزها أن معظم الرواة والمؤرخين القدماء لم يشيروا إليها بالتفصيل تحت عنوان «عامية انطلياس». أما منصور الحتوني فيقول: «اجتمع المتنيون والكسروانيون في انطلياس وأقاموا لكل قرية وكيلاً... وكتبوا بذلك عهداً على نفوسهم، وانهم يسعون في إشراك جميع المقاطعات في تنفيذ ما قرروه»(٢٤). لكن تلك المقاطعات لم تشترك في مجابهة الأمير بشير ولا ضد الحاكمين الشهابيين اللذين عينهما عبد الله باشا بعد عزل بشير. فعامية إنطلياس كانت تعبيراً مباشراً ضد السياسة الضرائبية التي اعتمدها الشهابيون في المتن وكسروان وجبيل والبترون وغيرها من المقاطعات اللبنانية. ويستنتج الاستاذ عارف النكدي «إن حركة انطلياس - أي العامية - حركة موضعية عامية، فلا يُعقل أن ينجر إليها زعماء لبنان في كل مناطقه. يدلك على هذا أن الأمير سلمان بن سيد أحمد الشهابي - وكان حاكماً في تلك الفترة من الزمن - كتب بمناسبة تلك الحوادث وذيولها إلى المشايخ التلاحقة (آل تلحوق) يسألهم القيام معه، فلم يذعنوا، وقالوا له: «إننا لا ننقاد إلى عامية ذلك (تلك) البلاد فإنه شين (عار) عندنا»(٢٥). فالنكدي يعطي بذلك للعامية طابعاً فلاحياً بحتاً لأنها وضعت شروطاً على المقاطعجية منها «أن لا يفرغّوا بأزود غرش واحد مما يوردوه إلى الحاكم من هذه المطاليب والخسائر». وفي ذلك دلالة على أن الفلاحين كانوا يدفعون نسبة كبيرة من الضرائب تحت ستار إرضاء الأمير والوالي لكن المقاطعجيين يحتفظون بجزء وافر منها، مما اضطر الفلاحين إلى توجيه النقمة ضدهم. كما أن وثائق عامية انطلياس تشير إلى وجود الشيخ فضل الخازن وحده في العامية دون سائر المشايخ والمقاطعجيين «فجعلوه شيخاً للعامية المعروفة بعامية انطلياس». وذلك مشكوك فيه لأن بعض الروايات تشير إلى أن الشيخ فضل الخازن «خرج سراً من الحشد وذهب إلى الأمير، ودخل في خاطره فنال عطفه» تبعاً لرواية منصور الحتوني والتي يؤكدها أن الأمير بشيراً عندما اضطر للهرب إلى مصر عام ١٨٢١ إثر عامية لحفد، للاستعانة بواليها محمد علي، صحب معه الشيخ فضل الخازن. وعند رجوعه إلى سدة الإمارة عزل الشيخ بشاره الخازن عن كسروان وولى مكانه الشيخ فضل الخازن. وهذا دليل قاطع على الرضا، وعلى أن فضل الخازن «إنشق عن العامة وعاد إلى إخوانه المشايخ».

---

(٢٤) **منصور الحتوني** «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية». الطبعة الأصلية - لا تاريخ - صفحة ٢٤١ - ٢٤٢.

يروي الحتوني تفاصيل هامة حول الانتفاضة ويسميها «ثورة» ويسمي المنتفضين «رجال الثورة» - ص ٢٤٥. تراجع صفحات ٢٤١ - ٢٤٨.

(٢٥) **عارف النكدي** «استدراكات وتعليقات»، حول عامية انطلياس ١٨٢٠ مقالة منشورة في مجلة «أوراق لبنانية». المجلد الثالث لعام ١٩٥٧ - صفحات ١٠٩ - ١١٧ - النص صفحة ١١٣ - ١١٤. كذلك النصوص الموجودة بين مزدوجين مقتبسة من الصفحات ١٠٩ - ١١٦.

يتضح من ذلك أن عامية إنطلياس كانت ضد الأمير بشير، وكانت تحركها من وراء الستار ثلاث قوى:

عبد الله باشا والي عكا، والاكليروس الماروني، والأمراء الشهابيون الطامعون بالإمارة. لكن الكثرة الساحقة من الزعماء المقاطعجيين المحليين كانوا إلى جانب الأمير بشير وليس ضده. أما الأميران سلمان شهاب وحسين شهاب اللذان ولاهما عبد الله باشا مكان الأمير فقد عجزا عن جباية الأموال التي تعهدا بها فاضطر عبد الله باشا لعزلهما وتعيين الأمير بشير. كذلك عاد الشيخ فضل الخازن إلى صفوف الزعماء المقاطعجيين بعد أن تيقن توجه العامية ضد الطبقة الاقطاعية المسيطرة.

وكانت النتيجة أن أصبح الفلاحون بمفردهم وجهاً لوجه ضد الأمير بشير، والقوى المقاطعجية المحلية، وعساكر عبد الله باشا معاً. واستطاع الأمير بشير تحييد قيادات وفلاحي بلاد الشوف والمتن.

تقول إحدى الوثائق ما يلي: «فلما أهالي كسروان وجبيل والبترون والجبة (بشري) شاهدوا تلك الخيانة، تحزبوا معاً، وأظهروا العصاوة وعدم الطاعة للأمير المذكور، وتجمعوا بمكان يقال له لحفد»[٢٦].

عامية لحفد هي إذن الوجه الفعلي لعامية إنطلياس التي لم تدخل التاريخ إلا من باب استعراض طائفي حول تجمع مشترك للفلاحين «من جميع الطوائف وقسم اليمين على مذبح دير إنطلياس بأن يكونوا يداً واحدة والا يدفعوا سوى مال واحد». لكن التنفيذ العملي لم يحمل ايجابيات كثيرة. فقد انسحب الشيخ فضل الخازن وخان العامية منذ البداية. كما أن دور الاكليروس الماروني كان واضحاً فرفض الفلاحون الدروز الانخراط في معركة يقودها المطران يوسف اسطفان باسم الفلاحين. وتشير وثيقة هامة إلى «أن الأمير بشير بعد أن انتصر على العامية وشتت شمل رجالها أراد أن ينتقم من المطران يوسف اسطفان لظنه أنه هو النافخ في هذه النار والمنشيء لصك الوفاق المشار إليه. ففر المطران يوسف»[٢٧]. وفي هذه الوثيقة تأكيد واضح على دور الاكليروس الماروني في عامية انطلياس مما أضعف الانتفاضة وفككها من الداخل وأظهر ميل الكنيسة المارونية للتحرك الجماهيري ضد المقاطعجيين المحليين والأمير الشهابي مستخدمة نقمة الفلاحين في أكثر من عامية.

في إطار هذا الواقع المعقد من الصراع المقاطعجي ـ المقاطعجي، ومحاولة عبد الله باشا فرض

---

(٢٦) تراجع مجلة «المشرق» لعام ١٩٥٢ ـ صفحات ١٦٨ ـ ١٧٣.

(٢٧) «أوراق لبنانية» المجلد الثالث ـ ص ٢٢١ مقالة بعنوان: «حول وثيقة عامية انطلياس» ـ صفحات ٢٢٠ ـ ٢٢٤.

سياسة الجزار مجدداً على جبل لبنان، وسعي الكنيسة المارونية للعب دور بارز في مناطق التواجد الماروني، جاءت عامية لحفد عام ١٨٢٠ صفحة مضيئة في تاريخ العاميات الفلاحية في جبل لبنان. تقول وثائق العامية ما يلي: « أما الأمير بشير فوجّه ولده الأمير قاسماً إلى بلاد جبيل يجبي الأموال الأميرية فلما وصل إلى لحفد إحرنجم عليه أهل تلك البلاد قائلين إننا لا ندفع إلا مالاً واحداً »[٢٨]. فكتب الأمير قاسم إلى والده يقول إن الرعايا اظهروا العصيان. « ثم بلغ الأمير بشير أن أهل كسروان طردوا المحصلينَ من بلادهم وكتبوا إلى عامية بلاد جبيل يشجعونهم وتوجه بعضهم إليهم. ولما وصل الأمير إلى غرفين شرقي عمشيت ورد إليه خبر أن أهل تلك الأطراف مجتمعون في شامات يريدون أن يمنعوه عن المرور في الطريق. فغضب جداً من قحتهم وجسارتهم وأرسل يتهددهم وينذرهم، أخيراً يعدهم بالرحمة بأنه لا يأخذ منهم إلا كما أخذ من بلاد الشوف والمتن. وكتب إلى الوزير عبد الله باشا يخبره بذلك، وكتب إلى الشيخ بشير جنبلاط وباقي المشايخ أن يحضروا برجالهم إليه. وسار في طريقه حتى وصل إلى لحفد، ونزل تجاهها قرب الماء »[٢٩].

تدل هذه الوثائق على صلابة الفلاحين وإصرارهم على المجابهة رغم كثرة القوى التي اصطفت وراء الأمير بشير.

أما القوى التي شاركت في المعركة فتشير إليها الوثائق على الشكل التالي: « وفي أثناء ذلك اجتمع إلى حاقل أهل بلاد جبيل وبلاد البترون وبعض من أهل كسروان. واجتمع إلى أهمج أهل جبة بشري. واجتمع إلى رام مشمش متاولة بلاد جبيل، وأقاموا لهم وكلاء يدبرونهم. ودارت المراسلات بينهم وبين الأمير أنهم لا يدفعون إلا مالاً واحداً وجزية واحدة. وإن ما دفعوه للأميرين يتقاصون به من أصل ذلك. فأجابهم أن الأميرين طلبا منكم مالين وجزيتين وأرتضيتم بذلك فادفعوا الآن الباقي عندكم مما طلباه. فلم يرتضوا وصمموا على العصيان وأرسلوا إليه صورة شروط منها أن الذي يوليه عليهم يكون من بلادهم فرفضها الأمير. وكان الأميران يشددان عزائمهم على العصيان وقطعوا الطرق عن نجدة الأمير من الشوف. ثم أرسل الأمير رجلين من خواصه إلى أهمج يقولان للمجتمعين فيها أن الأمير ارتضى منكم بمال واحد وجزية واحدة وهو يقوم من هذه البلاد ويرجع إلى بلاد الشوف وانتم تجمعون الباقي عندكم من المال وتوردونه إليه من غير محصلين. وقبل رجوع الرجلين تباين على سفح الجبل المقابل عسكر الأمير نحو ألفي نفر حضروا من حاقل إلى ميفوق ومعهم جماعة من أهل الجبة وظهر مقابلتهم إلى الجنوب جماعة من المتاولة. وبدأ إطلاق الرصاص واستمرت المعركة حتى الليل فقتل من الفلاحين أكثر من ثمانين

---

(٢٨) **الشدياق** « أخبار الأعيان » ـ الجزء الثاني ـ ص ٤٠٧.

(٢٩) المرجع السابق ـ ص ٤٠٨.



ليسددوا ما فرضه عليهم الأمير من غرامات.

يتضح من ذلك أن المقاومة الحقيقية للفلاحين ضد تعسف الأمير بشير الشهابي قد ظهرت في لحفد وليس في انطلياس. وعند الكشف على الوثائق المحلية لهذه المرحلة ستكون عامية لحفد في طليعة الانتفاضات الشعبية التي تفرد لها أهمية استثنائية باعتبارها أهم الانتفاضات الفلاحية في جبل لبنان في الربع الأول من القرن العشرين. ورغم أن وثائق هذه العامية ما تزال مبعثرة فإن تكاتف جهود الباحثين حول تاريخ الانتفاضات الشعبية يمكن أن يسرع في إعادة الاعتبار لكثير من الحقائق التاريخية التي جرى طمسها عمداً تحت ركام التأريخ الطائفي. فالانتفاضات الشعبية هي التاريخ الفعلي في حركية الصراع داخل المجتمع اللبناني بين القوى المقاطعجية المسيطرة والقوى المنتجة التي تعرضت لأشد أنواع القهر والتسلط.

صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني

في نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر

« صراع البشيرين » (*)

مقدمات الصراع

تعود بدايات هذا الصراع إلى الضعف الذي انتاب الأسرة الشهابية الحاكمة والذي تعمق منذ نزاع الأخوين أحمد ومنصور في أواسط القرن الثامن عشر ثم تطور بعد انفراد منصور بالحكم إلى نزاع بين الأمير منصور والأمير يوسف ابن الأمير ملحم المستقيل. وكان وصول الجزار إلى ولاية عكا فاتحة عهد من الفوضى داخل الإمارة الشهابية حيث جر هذه الإمارة إلى منازعات دموية وسياسية رهيبة باتت معها إمارة الجبل ألعوبة في يديه. وكان المستفيد الأكبر من هذا الضعف الذي انتاب الإمارة الشهابية، الجزار والسلطنة على الصعيد الخارجي، والأسر المقاطعجية اللبنانية التي باتت الحاكم الفعلي الدائم في ظل الغياب المستمر أو المتقطع للأمير الشهابي عن إمارته بواسطة العزل والتبديل واجباره على دفع الضرائب الباهظة. كانت الأسرة الجنبلاطية أبرز الأسر المقاطعجية المحلية في الجبل والتي وجدت في ضعف السلطة المركزية المحلية عصرها الذهبي حتى باتت تنشىء حلفاً ضد الأمير الحاكم مع أحد أقربائه يستطيع ابعاد ذلك الأمير لمصلحة الحليف الجديد مع ايجاد

(*) نشرت هذه المقالة للمرة الأولى في مجلة « دراسات عربية » ـ بيروت ـ العدد المركب ٣ ـ ٧ الصادر في أيار ١٩٧٧ صفحات ١٠٨ ـ ١٢٥، وأعدنا نشرها هنا بعد إدخال تعديلات عليها.

الدعم الخارجي المطلوب له. وقد فعلت ذلك مع الأمير منصور ضد الأمير أحمد، ثم انقلبت ضد منصور لتساند الأمير يوسف، ثم انقلبت ضد الأمير يوسف لتساند الأمير بشير قاسم شهاب المعروف ببشير الثاني. وقد نجح الجنبلاطيون في هذه المحاولات الثلاث وأوصلوا الأمير الذي ساندوه، كما نجحوا نسبياً في تأييد خصوم بشير الثاني، بالسر أحياناً وبالعلن أحياناً أخرى، خاصة الأمراء قعدان وحيدر وعباس شهاب. فسياسة الجنبلاطيين والأسر المقاطعجية المحلية كانت تهدف إلى تأييد أمير شهابي معزول شعبياً وفقير مادياً حتى يبقى تحت نفوذهم طيلة حكمه وإلا خذلوه وناصروا غيره. لذا اعتبر وصول بشير الثاني إلى الحكم مدعوماً بنفوذ الجنبلاطيين استمراراً لهذا الخط الرامي إلى اضعاف الإمارة الشهابية وأهلاكها قبل القضاء عليها ونقل الحكم إلى الجنبلاطيين بعد اظهارهم بمظهر القوة المقاطعجية الوحيدة القادرة على حكم الجبل. ولم يكن ارضاء الاستانة أمراً صعباً في ذلك الحين، فقوة الجنبلاطيين المادية كفيلة بتذليل تلك العقبة كي يعترف العثمانيون بالأمر الواقع. ويروي أبو شقرا صراحة بنود هذا المخطط فيقول: «كان الشيخ بشير جنبلاط يحلم بتولي حكم لبنان... لذا حاول ضم اقليم البلان إلى جبل لبنان. كما كان يسعى إلى تكتيل الدروز وجمعهم في منطقة واحدة... وكان ينوي الاتيان بدروز الجبل الأعلى بحلب لاسكانهم في سهل البقاع الذي كان ملكاً له. وأن يأتي بدروز فلسطين لاسكانهم في اقليم جزين، وهو ملك له أيضاً بمعظمه، وذلك في محاولة لانشاء منطقة درزية مجتمعة تمتد من البحر غرباً إلى جبل حوران ويكون هو المهيمن عليها ويكون معظم سكانها جنوداً له»[٣١]... ولن نناقش في درزية الإمارة التي يسعى الشيخ بشير جنبلاط لإقامتها في المنطقة، بين حوران والبحر، فالحقائق التاريخية تؤكد بوضوح شمول هذه المنطقة على طوائف متعددة كانت على علاقة وثيقة جداً مع الشيخ الجنبلاطي، دون اغفال أهمية النزاعات الطائفية في هذه المنطقة إبان القرن التاسع عشر، خاصة بعد اشتداد الضغط الخارجي الاستعماري لايجاد موطىء قدم لروسيا وفرنسا وانكلترا وغيرها.

بيد أن مخطط الشيخ الجنبلاطي كان أبعد من حدود الطائفة الدرزية، وإن بدت في صلب محاولته الهادفة للوصول إلى إمارة الجبل. فهو سليل الشيخ علي جنبلاط المشهور الذي وهب الأراضي لرجال الدين المسيحيين وشجعهم في بناء دير المخلص والذي طلب منه البابا بالذات القيام بالصلح بين بطركي الكاثوليك المتنازعين في الشرق. كما أن سياسة الشيخ بشير كانت تقوم على توسيع قاعدة تحالفاته الطائفية والمقاطعجية إلى أقصى الحدود. وبالإضافة إلى تكتيل جميع المقاطعجيين الدروز إلى جانبه «حتى أصبحت الطائفة الدرزية برمتها في قبضة الشيخ بشير تقوم إذا

---

(٣١) **يوسف خطار أبو شقرا** «الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية» ص ١٥ ـ حاشية أولى.

قام وتقعد إذا قعد » على حد تعبير أبو شقرا في حركاته [٣٢] و « لم تتفق الفئتان الدرزيتان الجنبلاطية واليزبكية في أي وقت من الأوقات أكثر من اتفاقها أيام الشيخ بشير جنبلاط الذي كان يلقب بعمود السماء » [٣٣]، فقد بلغ من نفوذ الشيخ بشير جنبلاط أنه أصبح الحكم بين العديد من العائلات المقاطعجية المتنازعة. فأصلح بين آل نكد وابن الأمير يوسف، الد أعداء الأمير بشير، وصالح بين الدروز والمسيحيين المتنازعين في بسكنتا. وتكتلت العائلات المقاطعجية وراءه بحيث بات الأمير بشير يتخوف كثيراً من الاحتكاك بأي من هذه العائلات المقاطعجية وأصبح الشيخ بشير أكبر حجر عثرة في سبيل اتمام مقاصد الأمير وتحقيق أمانيه في السيطرة التامة المطلقة [٣٤].

حتمية الصدام بين المركزية والتشتت المقاطعجي

كانت السيطرة السياسية للإمارة الشهابية بادية الضعف في حين كانت سيطرتها الاقتصادية على المناطق الواقعة تحت حكمها تكاد تكون معدومة تماماً. أما الجنبلاطيون والأسر المقاطعجية التي تساندهم فكانت لهم السيطرة الفعلية اقتصادياً وبالتالي سياسياً على جميع مقدرات الإمارة الشهابية والجبل اللبناني حتى أن الأمير بشيراً كثيراً ما كان يضطر أثناء الأزمات المالية للاقتراض من الشيخ بشير جنبلاط كي يقوم بدفع النفقات أو الضرائب [٣٥]. وكانت ثروة الشيخ الجنبلاطي لا يمكن أن تقاس بما يملكه الأمير الشهابي، فهي من الضخامة بحيث تنعدم المقارنة بينهما. حتى أن طنطور الست حسن جهان، زوجة الأمير بشير، والذي نهب من قصر بشير جنبلاط بعد هزيمته، قد بيع بمبلغ نصف مليون غرش. وكان الشيخ الجنبلاطي يملك ١٠ آلاف رأس ماعز [٣٦] ويسيطر على مقاطعات الشوفين، الحيطي والبويجاني، مع بعقلين واقليم الخروب، واقليم التفاح، وجبل الريحان، واقليم جزين، وسهل البقاع بالالتزام، في حين كان النكديون يسيطرون على اقليمي دير القمر والمناصف اللذين انتقلت ملكية أغلبيتها إلى الشيخ حسن جنبلاط، شقيق الشيخ بشير، بعد النكبة التي حلت بها عام ١٧٩٧. فأين كانت أملاك الأمير بشير الشهابي؟ وما هي حدود سيطرته السياسية الفعلية على الإمارة التي يرئسها؟

لا شك أن هذا الضعف الهائل للإمارة تجاه القوى المقاطعجية المحلية كان من الوضوح بحيث لم يخف على أي من مؤرخي تلك الفترة والرحالة الذين مروا بلبنان أو القناصل الذين عايشوها. حتى

(٣٢) المرجع السابق ـ ص ٤.

(٣٣) المرجع السابق ـ ص ٤.

(٣٤) **Sélim Hichi** «la Famille des Djoumblatt» - p 30.

(٣٥) Op.cit.P. 69.

(٣٦) Op.Cit.P. 128.

أن هنري غيز يسجل هذا الواقع بقوله: « كان الجنبلاطيون دائماً الأشد نفوذاً وسلطاناً. وهذا ما جعل زعيمهم يأمل بتولي حكم الجبل. وكان يقف (المقصود هنا الشيخ بشير جنبلاط) من الأمير الكبير وقفة المنافس لا وقفة أحد رعاياه. وكان الأمير يستشيره قبل اتيان كل عمل. ثم إن ثروته الضخمة وتوليه قيادة الجيوش بصفته زعيم الأمة الدرزية كانا يكسبانه سلطة هي الثانية في الجبل... »[٣٧]. أما الرحالة الانكليزي جون كارن فيصف علاقة البشيرين بالقول: « كان الشيخ بشير غنياً فطناً، فارس حرب يبز الأمير نفسه. وكثيراً ما كان يتولى قيادة القوات المشتركة بينهما. ومن هنا لم يكن الأمير يستطيع عمل شيء ذي أهمية إلاّ بموافقة الشيخ ومساعدته. ومن هنا أيضاً، كان الأمير يضطر إلى مقاسمته ما يدفعه الجبليون أو ما يبتزه منهم... »[٣٨] هذه الشهادة، التي يقصد من ورائها اظهار مدى قوة الشيخ بشير وتفوقه على الأمير الشهابي نفسه، تبرر فعلاً مدى حتمية النزاع بين البشيرين. فليس من المعقول أن يظل أمير مقاطعجي، كائناً من كان اسمه، وأية كانت السبل التي توسلها للوصول إلى سدة إمارته، أسير هذا الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي وجد الأمير بشير نفسه فيه. وبالتالي عندما أخذ الجبليون يرددون عبارة « إن الجبل لا يتسع لبشيرين » كان ذلك ايذاناً ببداية النهاية لاحدهما. فالقوى المقاطعجية خارج السلطة السياسية قد بلغت ذروتها وليس من خيار أمامها إلا بالقضاء على إمارة للحلول مكانها. فهل أضاع بشير جنبلاط فرصة العمر في الوصول إلى حكم إمارة الجبل حين كانت كل الظروف، الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مهيأة لخطوة مماثلة؟ هل كان مخطط الشيخ الجنبلاطي يهدف إلى اضعاف الإمارة أكثر مما هي عليه؟ وما هي الغاية من تأييده المتواصل لأمراء شهابيين من الدرجة الثانية؟

لا شك أن مخطط الشيخ بشير كان بالغ الوضوح: جعل الأمراء الشهابيين يقضون على بعضهم البعض فتخلو الإمارة ممن يستطيع فعلاً القيام بأعبائها. والشيخ مطمئن كل الاطمئنان إلى تحالفاته المقاطعجية الداخلية وإلى ضخامة ثروته من أجل ايجاد الدعم المطلوب من السلطنة العثمانية. عاملان أساسيان قلبا مخطط الشيخ من النصر إلى الهزيمة ومهدا للقضاء عليه:

العامل الأول:

مساندته للبشير الشهابي ضد الأسر المقاطعجية الأخرى عندما كان البشير عاجزاً عن اتمام أي نصر عسكري مهما كان صغيراً ضد تلك الأسر. صحيح أن ضرب تلك الأسر زاد من أملاك الأسرة الجنبلاطية ونفوذها، إلا أنه أظهر الإمارة بمظهر قوي وأنها قادرة على ايجاد تحالفات أوسع

(٣٧) **هنري غيز** « بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن » ترجمة مارون عبود ـ الجزء الثاني ـ ص ٥٧.
(٣٨) **جون كارن** « رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر » ترجمة رئيف خوري ـ ص ١٥٤.

فأوسع للخروج من العزلة الاجبارية التي فرضتها عليها الأسرة الجنبلاطية وحلفاؤها من الولاة العثمانيين.

العامل الثاني:

اغفال دور الدعم الخارجي الذي كان يفتش عنه الأمير الشهابي لضرب خصومه الداخليين. ولعل هذا يكشف جانباً من الحقيقة التاريخية في عدم مساندة الأمير بشير للجزار في حربه ضد نابليون. ومن المرجح أنه كان يأمل خيراً من هذه القوة الخارجية كي تسانده في الداخل. ولما فشل نابليون لم يتورع الأمير عن ربط مصيره بمصير محمد علي ضد الدولة العثمانية التي يستند إليها الشيخ بشير جنبلاط. فقد أدرك الأمير الشهابي جيداً أنه عاجز عن ايجاد تحالفات قوية في الداخل تستطيع القضاء على منافسة الجنبلاطي، رغم توسيع قاعدة نفوذه داخلياً تمهيداًللمعركةالفاصلة التي ستكون نتيجتها أما انفراده في الحكم أو القضاء عليه نهائياً. في هذا الإطار التاريخي العام برزت معركة مركزية السلطة في الإمارة اللبنانية كأهم حدث تاريخي في تطور النظام المقاطعجي اللبناني بعد محاولة فخر الدين الثاني الاستقلال عن السلطنة العثمانية.

معركة المركزية:

كان مخطط الأمير بشير الثاني لمركزة حكمه في إمارة الجبل مربع الزوايا أو بالأحرى على أربع مراحل متصلة ووثيقة الحلقات:

المرحلة الأولى: القضاء على المقاطعجية الذين لا يسبب القضاء عليهم أي تحالف ضد الأمير وأعوانه [٣٩]

وقد بدأت هذه المرحلة بالقضاء على المشايخ النكديين. وحسب الروايات التاريخية فإن الأمير بشير هو الذي سعى للايقاع بين بشير جنبلاط والنكديين وقام بتدبير أوراق مزورة صادرة عن مشايخ النكديين تتضمن مخططاً للفتك بزعماء الجنبلاطيين. وفور انكشافها دعا الأمير بشير الشيخ الجنبلاطي للقضاء على هؤلاء «الخونة». فتمت المجزرة في ٢٣ شباط ١٧٩٧ في سراي دير القمر

---

(٣٩) يقدم مسعود يونس دراسة معمقة حول منهجية النظر إلى الصراع المقاطعجي ودور المركزية فيه على قاعدة المفهوم الخلدوني للعصبية عبر التحالفات والمعاهدات والاستنجاد بقوى السلطنة لقمع الخصوم السياسيين. يراجع.

مسعود يونس «الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان حكم الامبراطورية العثمانية» رسالة غير منشورة ـ معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ أيار ١٩٧٥. تراجع بشكل خاص صفحات ٤٩ ـ ٥٧.

بالذات وقام بها الشيخ بشير شخصياً مع أنصاره وعلى مرأى ومسمع من الأمير بشير بالذات وبتشجيع منه وقتل فيها أحد عشر شخصاً نكدياً داخل السراي ثم تم القضاء على الباقين فيما بعد ولم ينج سوى ولدين صغيرين هربت بهما والدتهما إلى دمشق.

وكانت النتيجة الطبيعية لهذه المجزرة ذات فائدة مزدوجة للذين دبراها أي الأمير والشيخ على السواء. فقد تخلص الأمير من أكبر عائلة مقاطعجية متحكمة في قاعدة حكمه دير القمر بالذات إذ كان المشايخ النكديون يسيطرون على اقليمي دير القمر والمناصف أي الاقليمين اللذين يحيطان بالأمير وحاشيته وجنده من جميع الجهات. وبالقضاء عليهم تحرر الأمير من كابوس ثقيل وبدأ يسيطر فعلياً على الأراضي التي يقطنها مع بعض المناطق المجاورة.

أما الشيخ الجنبلاطي فكانت حصته كبيرة إذ اضطرت أرامل المنكوبين إلى « بيع » أملاكهم بعد المجزرة بأسعار زهيدة جداً. وقد لعب الأمير بشير دوراً كبيراً في اجبار هاتيك الأرامل للتنازل عن أراضي أزواجهن، فلم يكتف بالمجزرة بل قام يطالب النساء بضريبة سبع سنوات سابقة. وكان المستفيد الأكبر بعد الأمير بشير، الشيخ حسن جنبلاط شقيق الشيخ بشير، الذي « اشترى » أراضي قرى: بساتين السفرجل وكفرمتى، ومزرعة بعدران ومزرعة رنتون ووادي أبو يوسف والفختية وقلعة عيسى وبعصون والمريجات ومزرعة بواردين والبرجين والبرامية. كذلك « اشترت » عائلة العقيلي بعض أراضي النكديين المتبقية، فتم بذلك دمار آل نكد سياسياً واقتصادياً ولم يعد لهم أي وزن فعلي في سياسة الجبل (٤٠).

ويمكن ايراد عدة أمثلة تؤيد وجهة نظرنا حيث ساند فيها الشيخ بشير الأمير الشهابي في نزاعه ضد المقاطعجيين الذين لا يؤدي القضاء عليهم إلى أي تحالف معاد للأمير نكتفي منها بالقضاء على آل رعد في الضنية الذين ثاروا ضد الأمير، كذلك القضاء على الأخوين باز في جبيل.

المرحلة الثانية: تشجيع الأمير بشير للمقاطعجية الصغار ضد الأسر المقاطعجية الكبيرة

إن معظم المؤرخين لم يعطوا هذه الخطوة حق قدرها في تحليلهم لتطور سلطة الأمير بشير الثاني نحو مركزية الإدارة. لكن تأليب المقاطعجية الصغار ضد الكبار خطوة أساسية وهامة على طريق اضعاف الخصوم الرئيسيين للمركزية وفي سبيل تفتيت الجبهة المعارضة وايجاد حلفاء مرحليين للأمير. وقد تمثلت هذه المرحلة بشكل خاص في دعم الأمير بشير لآل أبو علوان ضد المقاطعجيين من آل عماد. إذ كان آل عماد يمدون نفوذهم على الباروك والعرقوب، وهي المنطقة الأقرب جغرافياً من مركز الإمارة في دير القمر ثم بيت الدين وبالتالي كان على الأمير أن يضمن له حلفاء

(٤٠) أبو شقرا - « الحركات » ص ٦ و ٧ - ورستم باز « مذكرات رستم باز » نشر فؤاد أفرام البستاني ص ١٠ - ١٣.

فيها ويضعف من نفوذ المقاطعجية المسيطرين عليها. ولعل ما كان يخيف الأمير دوماً هو التحالف الوثيق بين المقاطعجيين من آل عماد وعبد الملك وتلحوق وأبو علوان. وكانت أضعف حلقات هذا التحالف هم آل أبو علوان لأنهم الأكثر عدداً والأقل سيطرة مقاطعجية. فأوقد الأمير في نفوسهم شهوة الانفراد بالسيطرة المقاطعجية لقاء تنكرهم لآل عماد. قام آل أبو علوان بمصادرة أراضي العماديين في العرقوب بتشجيع من الأمير بشير لهم. و «اعترف» الفلاحون بسيادة هؤلاء المقاطعجية الجدد، وأقرهم الأمير على ذلك مما اضطر العماديين إلى الرحيل للسكن في البقاع. وبالرغم من النجاح الباهر لهذا المخطط، فإن بروز نابليون في عكا أوقف هذه المنازعات بين المقاطعجيين الدروز وأصلح بينهم الشيخ بشير جنبلاط الذي أقنع العديد من زعماء الدروز أن الحملة الفرنسية قد تكون موجهة ضدهم دينياً كاستمرار للحروب الصليبية. وكان الانكليز وراء تسريب مثل تلك الأخبار. فاجتمع زعماء الدروز في عبيه بقيادة الشيخ بشير بالذات وقرروا مقاومة الفرنسيين والأمير بشير أيضاً إذا ما تحالف معهم. كما رفضوا الفكرة القائلة برحيلهم إلى حوران أو الجبل الأعلى قرب حلب. وكان الشيخ بشير من القوة آنذاك بحيث دفع الأمير الشهابي إلى عقد تحالف وثيق مع الأميرال الانكليزي سدني سميث لقاء مبلغ ألف ليرة ذهبية تدفع للأمير. كما قام الانكليز بارسال ١٠٠ كيس أرز إلى البشيرين ثم قدم سميث شخصياً إلى عين عنوب لملاقاتها في أوائل حزيران ١٧٩٩ ووعدهما بالمساعدات والمؤن والذخيرة وكبح غضب الجزار بعد نهاية الحصار (٤١).

هكذا أفشلت الظروف الخارجية مخطط الأمير بشير في تأليب الأسر المقاطعجية بعضها ضد البعض الآخر دون أن يعني ذلك بالضرورة فشلاً لمخططه العام الذي سرعان ما نفذه فيما بعد وبنفس الأهداف التي بدأها آنذاك. وقد أعطى هذا المخطط ثماراً طيبة عندما اشتد الصراع بين البشيرين بعد أواسط العشرينات من القرن التاسع عشر.

المرحلة الثالثة: تفتيت ثروة الأمراء الشهابيين والحد من اطماعهم في الإمارة

كانت سياسة الولاة في عكا تقوم على اضعاف أمراء الجبل باستمرار. وكانت الطريق الأكثر ضمانة لاضعاف هؤلاء تقوم على العزل المستمر للأمراء بحيث ضمن الوالي لنفسه تكالب هؤلاء على شراء خلعة الإمارة مهما كان الثمن باهظاً دون الأخذ بالحسبان ما إذا كان باستطاعتهم دفع الأموال التي كانوا يتعهدون بها أم لا، مما جعل خلعة الإمارة سلعة تباع بالمزاد العلني وجعل الأمراء أنفسهم دمى بأيدي الولاة وتحت تصرفهم المطلق.

انعكس هذا الوضع داخلياً على امراء الأسرة الشهابية الحاكمة من جهة وعلى المقاطعجية الكبار

(٤١) S. Hichi «la Famille des Djoumblatt... p 72 وأبو شقرا «الحركات» ص ٧٢ - ٧٣.

المحليين، من حلفاء وأعداء، بالإضافة إلى الاعباء الباهظة التي وضعت على كاهل الفلاحين. فالاصطدام بكبار المقاطعجية يشكل الحلقة الأكثر صعوبة في مخطط الأمير بشير نحو المركزية. كذلك فإن الرد الفلاحي ضد سياسة الأمير سينفجر بعاميات شبه منظمة اعتبرت بدايات التحرك الثوري الطبقي في جبل لبنان. بيد أن انعكاس تلك السياسة على الأسرة الشهابية كان مدمراً. إذ برز الأمير بشير الثاني في نهاية ذلك الصراع كشخصية شهابية وحيدة قادرة على ضبط الحكم في إمارة الجبل بعد الاضعاف المستمر لباقي الأمراء الشهابيين عن طريق القتل وسمل العيون ومصادرة الأملاك وغير ذلك. واعتبرت نهاية الأمير بشير الثاني نهاية فعلية للأسرة الشهابية بالرغم من فترة حكم بشير الثالث البالغة القصر والتي لم تتجاوز السنتين لأن هذه الفتره كانت بحق تحضيراً جدياً لاظهار عجز زعماء الشهابيين المتبقين على قيد الحياة في إدارة الإمارة اللبنانية بعد زوال حكم بشير الثاني الحديدي.

بدأت خطة الأمير في اضعاف منافسيه من الأسرة الشهابية على مراحل متعددة: فقد تحالف بادىء الأمر مع الشيخ بشير جنبلاط، كبير مقاطعجيي الجبل وأغناهم وأوسعهم نفوذاً على الاطلاق ضد الأمير يوسف. وقد ترتب على ذلك التحالف القضاء على الأمير يوسف وموته شنقاً في عكا. لكن هذا المخطط مع الشيخ الجنبلاطي والجزار دفع امراء شهابيين آخرين للاقتداء به. وكان المستفيد الأكبر من تنفيذه، الجزار على الصعيد الخارجي وبالتالي الدولة العثمانية، والشيخ بشير جنبلاط على الصعيد المحلي وبالتالي كبار المقاطعجية اللبنانيين، حتى باتت الإمارة اضعف من أن تقوم بمهامها بشكل طبيعي مما أدى إلى عزل الأمراء الشهابيين المتنافسين مرات متتالية ولم يضعف هذا المخطط إلا بوفاة الجزار إذ تهدم بوفاته ركن أساسي من أركان القوى العاملة على اضعاف الإمارة. وجاء تحالف البشيرين شبه الدائم ليعطي الأمير بشير فرصة تاريخية للقيام بأعمال ملموسة على طريق المركزية الإدارية كان أبرزها فرض الضرائب الباهظة على ممتلكات الأمراء الشهابيين بالذات مما اعتبر منافياً للتقليد السابق حيث كان هؤلاء معفيين من دفعها. وأشار هنري غيز إلى هذه الخطة بقوله: «كان الأمير الكبير (بشير الثاني) يبلص أولاد أخيه وأبناء عمه وأقرباءه ليضعفهم مادياً، ويستأصل أو يخفف من حدة رغبتهم الملحة في تقلد الحكم»[٤٢].

كما أن العرف السابق كان يقضي بأن النساء لا يرثن من أزواجهن. فلدى وفاتهم يرجعن إلى بيوتهن مصطحبات نقدهن ونقوطهن، وهو العرف السائد عند الدروز بشكل عام والذي تمشى عليه الأمراء والمقاطعجية من كل الطوائف آنذاك. وخلال حكم البشير الكبير تثبت عرف جديد إذ أخذت المرأة ترث الثمن (٨ / ١) من أملاك الزوج. وإذا رزقت ذكوراً فإنها تتمتع بحق إدارة أملاك زوجها. وبدأت أكثر الأميرات يشترين عقارات بما يعطين من نقد وبما يقدم لهن من

(٤٢) **هنري غيز**. «المرجع السابق» ص ١١٩ **ونقولا زياده** «أبعاد التاريخ اللبناني الحديث» - ص ٥٤.

هدايا، على أثر زفافهن. وهذه الخطوة كانت لها نتائج هامة على صعيد تفتيت أملاك الأمير أو الشيخ المقاطعجي بحيث ألغت التقليد القائل بضرورة الحفاظ على املاك غير مجزأة.

يضاف إلى ذلك أن الأمير أدخل تقليداً بالغ الأهمية وكانت له نتائج مدمرة أيضاً بعدما أصبح تشريعا قانونيا. ويتلخص هذا التقليد بحق الأولاد الذكور من الأمراء والذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة من العمر، أن يطالبوا بنصيبهم من أرث من أموال آبائهم، سواء أكانت ثابتة أو منقولة.

ولما كان التقليد السائد آنذاك يقضي أن يتزوج الشهابيون بنات أعمامهم، ترتب على ذلك أن الأمير المولود حديثاً يقدم له الأقارب هدية من النقود يشتري له بها أبوه أملاكاً تسجل باسمه، فلا يشاركه فيها أحد، على أن يقوم الأمير الأب بانفاق ريعها السنوي على انماء تلك الأملاك وتوسيعها.

كانت النتائج المباشرة لهذا التقليد الجديد الذي اطلقه الأمير بشير تفتيتاً مباشراً لأملاك الأب. وكما يقول غيز «وقد افقر هذا الاشتراع الغريب كل أمير، مهما كان غناه عظيماً»[٤٣]. فإذا رزق عدة أولاد، كان يرى ثروته وآماله تنهار في وقت معاً. فالرجال الأشد أمانة وولاء له كانوا يتركونه ليلتحقوا بأبنائه الفتيان الذين يملكون فعلياً تلك الأراضي والذين يسهل على هؤلاء المدبرين توجيههم بسبب حداثة سنهم. وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن تسلم هؤلاء المدبرون فعلاً أراضي الفتيان وسيطروا على أقسام كبيرة منها وجنوا الأموال الكثيرة من إدارتها. أما الأمير الأب فقد تقوض بيته وتشتت أبناؤه وتوزعت ثروته وهو لا يزال حياً يرزق حتى بات لا يملك ما يحسد عليه. وفي اعتقادنا أن هذا التشريع كان المدخل الأكثر أهمية لمعرفة كيفية تفتيت الملكيات المقاطعجية الكبيرة في الجبل وبروز ملكيات جديدة وعائلات مقاطعجية جديدة قامت أساساً من هؤلاء المدبرين بالذات، وخير نموذج على ذلك أملاك آل الدحداح بشكل خاص الذين شغلوا مناصب مدبرين للعديد من الأمراء الشهابيين.

المرحلة الرابعة: ضرب العائلة الجنبلاطية والقضاء على آخر العقبات أمام المركزية حتمية المعركة بين البشيرين

حرص كثير من المؤرخين، من لبنانيين وأجانب، على اظهار طبيعة الصراع بين البشيرين بقالب طائفي مستندين في ذلك إلى الزعامة الدرزية للشيخ بشير من جهة، والتلون الطائفي للأمير بشير

(٤٣) هنري غيز ـ المرجع السابق ـ ص ١٢٠ و منصور الحتوني «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية» ص ١٩٩ وما يليها.

من جهة ثانية والذي قيل فيه «ولد سنياً وعاش درزياً ومات مسيحياً». إن مثل هذه التحاليل ليست في الواقع إلا طمساً للصراع الحقيقي الدائر حول مركزية الحكم في الإمارة اللبنانية. فقد كان الصراع من أجل تسلم السلطة الفعلية لحكم تلك الإمارة بين قوتين أساسيتين: قوة السلطة المقاطعجية البالغة الغنى والنفوذ وقوة السلطة السياسية للإمارة الشهابية التي كانت تحكم ولا تملك، بمعنى أن الصراع كان حتمياً بين تينك القوتين. وقد اجتذبت كل منهما إلى صفوفها قوى حليفة من جميع العائلات والأسر المقاطعجية اللبنانية، على امتداد جميع المناطق اللبنانية وجميع الطوائف فيها وشاركت في النزاع كذلك قوى خارجية متعددة. وجاءت العاميات الفلاحية في مطالع العشرينات من القرن التاسع عشر لتدل بوضوح على أن الفلاحين باتوا عاجزين عن دفع الضرائب المزدوجة للمقاطعجية المحليين والسلطة المركزية ومن ورائها الولاة الأتراك وأن النهب السابق للفلاحين بات يهدد تلك القوى الطبقية المتحالفة بالعصيانات المستمرة التي تزعمتها القوى الفتية الناشطة والمقاطعجيين الصغار الذين استفادوا من النزاع المستمر بين أفراد الأسرة الحاكمة وتسابقهم للوصول إلى سدة الإمارة مما أدى إلى اضعاف مركز الأمير الشهابي الحاكم. ورغم أن بعض هؤلاء الأمراء والعديد من كبار المقاطعجيين قد حاولوا الاستفادة من تلك العاميات وحتى تزعمها أحياناً، فإن الانتصار العسكري عليها بواسطة التحالف الطبقي المقاطعجي الحاكم لم يكن يعني قضاء نهائياً على أسباب التمرد والعصيان النابعة أساسا من فرض الضرائب الباهظة على الفلاحين لصالح ذلك التحالف. فالقمع المستمر لتلك العاميات لم يكن بمقدوره أن يقوي مركز الإمارة وازدياد مداخيلها، لأنه، بطبيعته العسكرية والسياسية والاجتماعية بالذات، قمع لقوى الإنتاج الحقيقة التي باضعافها يكون اضعاف موارد الإمارة وبالتالي عجزها عن تسديد ما تعهدت به للاستانة والولاة من الضرائب، مما يؤدي إلى عزل الأمير الحاكم واستبداله.

من هنا يمكن القول إن الأسباب الحقيقية للاصطدام بين البشيرين وما يمثلانه من قوى سياسية واجتماعية تكمن في النقاط التالية:

أولاً: إن زيادة الضرائب على الفلاحين وضمان جبايتها باتت بالغة الصعوبة إن لم تكن مستحيلة دون القيام بحملات عسكرية تأديبية تؤدي إلى زيادة الوضع سوءاً بسبب اضعاف قوى الإنتاج الحقيقية في الإمارة.

ثانياً: إن صغار المقاطعجية اللبنانيين الذين استفادوا من فترة ضعف الإمارة السابق خاصة أيام الجزار، والذين شكلوا في إحدى المراحل هدفاً تكتيكياً للأمير بشير الذي اتخذهم حلفاء لضرب المقاطعجية الكبار، لم يرضوا قط بالتنازل عن المكتسبات الهامة والأملاك الواسعة التي حصلوا عليها. وبالتالي كان اصطدام الأمير الشهابي بهؤلاء، فترة اشتداد الصراع بين القوى المقاطعجية

المسيطرة فعلياً والقوى السياسية الحاكمة بالاسم، سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز مركز المقاطعجيين الكبار ضد الأمير بشير، إذ سيفقد مواقع موالية له في هذا الصراع وسيكسب خصومه حلفاء جددا. وكان فرض الضرائب على هؤلاء لا يحل الأزمة السياسية من جهة، ولا يؤدي إلى حل أزمة الضرائب الباهظة من جهة ثانية.

ثالثاً: إن اضعاف مواقع الأمراء الشهابيين عن طريق تفتيت الإرث لا يخدم السلطة الحاكمة إذا لم يرفق بتدابير عملية عن طريق تفتيت القوى المقاطعجية المسيطرة وضرب قادتها، خاصة وان هذه القوى بات بامكانها إقامة تحالفات واسعة مع العديد من الأمراء الشهابيين الفتيان والطامعين في الوصول إلى حكم الإمارة. فتفتيت الإرث داخل الأسرة الحاكمة هو تهديم لسلطانها ونفوذها وبالتالي ازدياد في نفوذ منافسيها المقاطعجيين. ولم يعد أمام الأمير بشير من خيار في هذا الصراع: فإما أن يسرع الأمير إلى ضرب المعاقل المقاطعجية والتفرد بالسلطة[٤٤]، وأما أن تسارع تلك القوى إلى ابتلاع الإمارة ونقل الحكم من الأسرة الشهابية إلى أسرة أخرى مع سهولة استرضاء الآستانة في مثل تلك الظروف. وكان الشيخ بشير جنبلاط أكثر المؤهلين للقيام بهذا الدور، والذي كان يفكر جدياً بالقفز إلى سدة الحكم. فالصراع إذن صراع حياة أو موت بالنسبة للبشيرين إذ كان كلاهما يخطط للقضاء على الآخر والانفراد بالسلطة. مما يعني أن معركة المركزية كانت حتمية في جميع الحالات، وقد فرضتها ظروف التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبنان في أواخر الربع الأول من القرن التاسع عشر.

رابعاً: إن استمرار خضوع أمير الجبل الحاكم لسلطة كبير المقاطعجيين يعتبر وضعاً شاذاً وغير قابل للاستمرار ولا يمكن أن يرضى به أي أمير. فهو لا يمتلك موارد اقتصادية وفيرة لإمارته، ولا يستطيع التصدي حتى لصغار المقاطعجيين الموالين للشيخ الجنبلاطي، ولا يفرض ضرائب إلا بإذن منه، ولا يجبي ضرائبه إلا بعد اقتسامها معه، ولا يقيم تحالفات داخلية أو خارجية إلا بموافقته. وإذا تجاوزنا قول أبو شقرا «إن الأمير بشيرا لما كان يصله البريد من عكا كان يرسل بالأوراق مختومة إلى المختارة، فيتولى الشيخ أمر فضها والاطلاع على الأوراق والتحريرات ثم يعيدها إلى الدير»[٤٥]، إذا تجاوزنا هذا القول واعتبرناه مبالغة فإن معظم المؤرخين يؤكدون أن الأمير بشيراً لم يكن يقوم بأي عمل إلا بعد استشارة الشيخ الجنبلاطي حتى أن هنري غيز يقول: «... ولم يكن الأمير يعين مأموراً أو يعزل موظفاً إلا بأمر الشيخ أيضاً...»[٤٦] وفي هذا دلالة واضحة على أن العامل الذاتي سيلعب دوراً كبيراً في هذا المجال بحيث أن الأمير سيرفض البقاء أسير هذا الوضع

(٤٤) A. ISMAIL «L'histoire du Liban...». T. 4. p. 42.

(٤٥) **أبو شقرا** «الحركات» ص ٤.

(٤٦) **هنري غيز** ـ المرجع السابق ـ ص ٥٧.

الذليل الذي يظهره بمظهر العاجز أمام رعاياه وبالتالي سيدفع به دفعاً للتفتيش عن سند يستطيع بواسطته التحرر من هذه التبعية.

من الصداقة الحميمة إلى النزاع المكشوف

تكاد مرحلة حكم الجزار في عكا ترتبط تاريخياً بالصداقة الدائمة بين البشيرين. فقد حبسا معاً في عكا وحاربا معاً أولاد الأمير يوسف عندما ساندهما الجزار ضد البشير الشهابي وقام الشيخ الجنبلاطي بمصالحته مع أولاد باز قبل الفتك بهما، ووقفا سوياً ضد الأمير عباس شهاب، حفيد الأمير يوسف الذي حاول انتزاع البقاع من بشير جنبلاط عام ١٨٠٢ ففشل، وكانت هزيمته كافية كي يقوم الجزار بعزله ويعيد الأمير بشير للمرة السادسة إلى حكم إمارة الجبل حتى وفاة الجزار عام ١٨٠٤.

يمكن القول إن الكابوس الخارجي الضاغط على البشيرين معاً كان سبباً جوهرياً في توثيق التحالف الاستراتيجي بينهما ضد العدو المشترك. لكن وفاة الجزار سرعان ما وضعت البشيرين وجهاً لوجه: فالأمير يحاول التملص من وصاية الشيخ عليه والانفراد بحكم الجبل. غير أن فترة الهدوء النسبي استمرت أكثر من ١٥ عاماً بسبب الضرائب الباهظة التي كان يفرضها ولاة عكا الجدد والذين أظهروا جشعاً يفوق جشع الجزار حتى أن عبد الله باشا قام بعزل الأمير بشير للمرة السابعة في عام ١٨١٥ ثم أعيد إلى مركزه. كما أن تلك الفترة تميزت بالترقب والحذر بسبب الحملات العسكرية المستمرة على المنطقة منذ حملة نابليون على مصر ثم الحملة الانكليزية عليها عام ١٨٠٧ ثم هجوم الوهابيين على سوريا ووصولهم إلى دمشق ثم قيام محمد علي بحملات ضدهم وغير ذلك مما يدل بوضوح أن الوضع العام غير مستقر ولم تتبلور بعد المخططات الاستراتيجية للقوى الطامعة في السيطرة على المنطقة.

أما على الصعيد الداخلي آنذاك فالسبب الأعظم لنزاع البشيرين بدأ بوفاة الأمير اسماعيل ارسلان الذي مات دون عقب عن تركة كبيرة وثروة عظيمة. «فقام الأمير بشير بتزوير صك وصية لنفسه عن لسانه ووضع يده على تلك الأملاك الطويلة العريضة الممتدة من جل الدامور إلى سهل انطلياس غير قابل للشيخ (بشير جنبلاط) شفاعة بورثة المتوفي أو توسطا لأعصابه (الورثة الأقربون) بمصالحتهم على قسم من التركة المذكورة مما أوغر عليه صدر الشيخ بشير جنبلاط»[(٤٧)]

لهذه الرواية أهمية تاريخية كبيرة إذا وضعت في الإطار الصحيح لفهم تطور الصراع بين البشيرين حيث أن كل ازدياد في نفوذ أي منهما بات يعني تهديداً مباشراً لنفوذ الآخر. كما أن

(٤٧) **أبو شقرا**: «الحركات...» - ص ١١ - ١٣.

بادرة الأمير بشير هذه التي تقضي باستيلاء الإمارة على أملاك المقاطعجيين بعد الوفاة دون عقب كانت تشكل خطراً جدياً على هؤلاء المقاطعجيين في عصر كانت الإمارة فيه تستطيع القضاء على العديد منهم بشتى الطرق، مما يفسح المجال أمام سيطرة الإمارة على أملاك واسعة وفي جميع المناطق. من هنا كان اصرار الشيخ بشير على رفض ضم أملاك آل ارسلان للأمير بشير على أمل الحفاظ على أملاك المقاطعجيين داخل عائلاتهم ودون تجزئة كي لا يختل الميزان العام لصالح المركزية أي الإمارة.

بدأ ميزان القوى يتعدل داخلياً وخارجياً لصالح الأمير بشير. ورغم تفجر عاميتي انطلياس ولحفد اللتين استغلهما العديد من رجال الدين وبعض الأمراء الشهابيين فإن الأمير استطاع القضاء على هاتين العاميتين بمساندة الشيخ بشير والمقاطعجية من آل عماد وتلحوق وعبد الملك الذين خافوا من امتداد مثل هذه العاميات إلى مقاطعاتهم بالذات. لكن القضاء على هاتين العاميتين أبرز قوة الإمارة على الصعيد الداخلي وكان ذلك سبباً كافياً لانقلاب الشيخ بشير ضد هذه القوة. فتحالف مع عدوه السابق عباس شهاب واستمال إليهما والي دمشق درويش باشا مما اضطر الأمير بشير إلى الهرب إلى مصر مع ولديه عام ١٨٢٢ ولم تنفع نجدة صديقه والي عكا في تثبيته داخلياً. ومنذ ذلك التاريخ ظهر الخلاف علنياً بين البشيرين وترسخ التحالف السري للبشير الشهابي مع محمد علي في مصر. وظهرت نواة جبهتين سياسيتين بالغتي الوضوح:

ـ **الأولى:** تضم الأمير بشير وعبدالله باشا والي عكا، ومحمد علي والي مصر. ـ **والثانية** تضم الشيخ بشير جنبلاط والأمير عباس شهاب ودرويش باشا والي دمشق ويساندها الانكليز ووالي حلب.

وكانت كل الدلائل تشير إلى أن انفجار النزاع بين هذين الحلفين بات قريباً بحيث تترتب على نتيجة أي اصطدام بينهما آفاق تطور المنطقة بأسرها، لا في لبنان فحسب بل في عكا أيضاً وفلسطين وسوريا بأكملها.

لعبت التحالفات الخارجية دوراً هاماً في هذا المجال. فالشيخ بشير كان وثيق التحالف بالانكليز وقد جر الأمير بشير سابقاً إلى هذا التحالف أثناء حملة نابليون على عكا واتفاقه مع الأميرال سميث. بيد أن الأمير كان مجبراً آنذاك على عقد اتفاق جاء بعد تكتل درزي واضح، فأبدى استعداده للوقوف في وجه نابليون والأمير بشير الشهابي إذا حاول التحالف معه. لذلك كان اتفاق الأمير مع الانكليز دليل عجز وضعف وليس دليل قوة. كان الأمير بشير يحاول دوما التخلص من تبعيته للشيخ الجنبلاطي، وكان عليه أن يختار ـ حسب سياسات القرن التاسع عشر وطبيعة النظام المقاطعجي بالذات ـ حليفاً خارجياً معارضاً لحليف الخصم، وهو في هذا المجال محمد

علي والي مصر. بالرغم من أن الأمير لم يكن بمقدوره أن يجاهر بهذا التحالف بادىء الأمر، فإن جميع الوثائق تثبت الاتفاق الضمني بين الأمير ومحمد علي للوقوف في وجه الدولة العثمانية وحلفائها المحليين، والمقصود هنا الشيخ الجنبلاطي في المقام الأول على الصعيد اللبناني. وهذا ما أدركه بالفعل الشيخ الجنبلاطي الذي تحالف مع والي دمشق ووالي حلب ضد والي عكا وقام الحلف بهجوم ضد عكا في ١٣ أيلول ١٨٢٣ لكنه انتهى بالفشل. فكان ذلك بداية النهاية للشيخ الجنبلاطي الذي كان قد ساعد سراً على خلع الأمير بشير وتعيين الأمير عباس مكانه. وكان أول عمل قام به الأمير بشير أن طلب من عباس هذا تصريف شؤون الحكم حتى قدومه إلى لبنان في محاولة للايقاع بينه وبين الشيخ بشير جنبلاط، في حين طلب من هذا الأخير دفع مبلغ ٧٥٠ ألف غرش فوراً. تردد الشيخ في الدفع بادىء الأمر لكنه سرعان ما دفع المبلغ فكان اعترافاً واضحاً منه بعجزه عن المواجهة. مما ترتب عليه أن الأمير بشير، فور وصوله إلى بيت الدين عام ١٨٢٤ طلب من الشيخ بشير دفع مبلغ ألف كيس عقاباً له أي حوالي مليون غرش. وبدأت مرحلة الابتزاز الاقتصادي على طريق تصفية الشيخ بشير نهائياً (٤٨).

انتصار الأمير بشير بدعم من محمد علي

كان عام ١٨٢٣ نقطة اختبار هامة لميزان القوى العسكرية والسياسية في المنطقة: فقد عبر فشل التحالف الدمشقي - الحلبي الزاحف على عكا بمؤازرة الشيخ بشير جنبلاط عن خلل واضح في الأجهزة العسكرية المسيطرة على سوريا ولبنان مما افسح المجال أمام محمد علي بالتفكير جدياً بغزو المنطقة واخضاعها لنفوذه. لذا قام والي مصر بتمتين تحالفه مع الأمير بشير الذي سارع إلى اقتناص الفرصة الذهبية المؤاتية للعمل على محورين:

أولاً: تثمير فشل الهجوم على عكا لصالحه داخلياً عن طريق تفتيت التحالف الجنبلاطي - الشهابي المعارض والايقاع بين عباس شهاب والشيخ بشير جنبلاط دون أن ينجح في ذلك إذا استمر تحالف الشيخ مع عباس شهاب ضد الأمير بشير.

ثانياً: الظهور بمظهر الناطق الرسمي باسم والي مصر في لبنان بحيث ادرك الولاة المجاورون للإمارة اللبنانية أن أي خلع للأمير بشير أو الاعتداء على إمارته يعتبر مساساً بمحمد علي واستفزازاً له.

هكذا بدأ الأمير بشير مرحلة التفرد بالسلطة والتصدي مباشرة لأعتى القلاع المقاطعجية في الجبل أي الشيخ بشير جنبلاط. فرفع الضريبة على أملاكه من ٧٥٠ ألف غرش عام ١٨٢٣ إلى

(٤٨) **يوسف الدبس** «تاريخ سوريا» - الجزء الثامن - ص ٤٢ - ٥٣.

Voir Aussi **S. HICHI** «la Famille des Djoumblatt...» p. 109.

مليون غرش عام ١٨٢٤. ولما دفع الشيخ نصف المبلغ وطلب امهاله عدة أشهر لتسديد الباقي رفض بشير الشهابي أن يدع الفرصة الذهبية تمر دون الاستفادة منها واذلال الشيخ الجنبلاطي الذي غادر المختارة هارباً إلى راشيا مع أولاده وأقربائه موكلاً أملاكه إلى حفيده علي حتى تدخل عبد الله باشا عام ١٨٢٤ فأصلح ظاهرياً بين البشيرين عندما شعر بخطر محمد علي الداهم ولم يبد الأمير رفضاً للمصالحة كي لا يستعدي والي عكا قبل أن يستكمل محمد علي استعداداته العسكرية.

فانصياع الأمير بشير لوالي عكا ومصالحته للشيخ بشير لم تكن تعني حلاً للنزاع القائم بينهما بالإضافة إلى الحلف السري بينه وبين محمد علي. فلم يكن باستطاعة الأمير الشهابي كشف أوراقه السياسية ضد والي عكا والدولة العثمانية قبل أن يقوم محمد علي فعلياً بحملته على سوريا. لذا آثر الانصياع لوالي عكا. ورغم اللقاء بين البشيرين والذي وصفه جميع المؤرخين باللقاء البارد في دير القمر، شعر الناس أن النزاع بين الصديقين القديمين قد انفجر ولا يمكن إعادة المياه إلى مجاريها القديمة وأخذوا يرددون: « إن الجبل لا يتسع لبشيرين ». وسرعان ما انفجر الصراع العنيف بين البشيرين عام ١٨٢٤ بعد مرحلة قصيرة جداً من الهدوء الذي تلا المصالحة. وتشكلت نواة جبهتين:

ـ **الأولى**: تضم الأمير بشيراً ويدعمها والي عكا ووالي مصر ومصطفى بربر حاكم طرابلس والأمير حيدر شهاب وانصاره والأمير شديد أبو اللمع وأنصاره والأمير ملحم شهاب وأنصاره في راشيا وقسم من آل تلحوق وآل نكد وآل حماده وآل عبد الملك وأنصارهم بالإضافة إلى دعم من مدينة زحلة وبعض سكان جزين.

ـ **الثانية**: تضم الشيخ بشير جنبلاط وعائلته والارسلانيين وبعض الأمراء الشهابيين خاصة عباس وسلمان وحسن وسعيد أحمد وأنصارهم، وآل عماد وقسم من آل عبد الملك، وآل أبو شقرا، وقسم من آل تلحوق، وآل الخازن وآل حبيش وآل دحداح مع نجدات أخرى وصلت متأخرة من كفرسلوان وقرنايل وبتخنيه (٤٩).

معركة المختارة ١٨٢٥

قبيل المعركة الفاصلة بين البشيرين استخدمت كل الأسلحة بما فيها سلاح الطائفية التقليدي. وقد أشار الشدياق إليه بقوله: « أشاع بعض ذوي الغايات أن حركة المختارة هي لتسلط الدروز على النصارى وكان ذلك لينفروا الناس عن الذهاب إلى المختارة، فذاعت هذه الكلمة في البلاد » (٥٠) وكان واضحاً أن القوى الداخلية المؤيدة للشيخ بشير جنبلاط أقوى من تلك القوى

(٤٩) **حيدر الشهابي** « لبنان في عهد الأمراء الشهابيين » القسم الثالث ص ٧٥٦ وما يليها. **وأبو شقرا** « الحركات » ـ ص ١٣ وما يليها.

(٥٠) **طنوس الشدياق** ـ « أخبار الأعيان في جبل لبنان » ـ الجزء الثاني ـ ص ٤٣٣.



ابن بربر في الشويفات.. ولما رأت الأمراء الارسلانيون والشهابيون والمشايخ ذلك الانفضاض فروا من المختارة ليلا إلى جزين قاصدين بلاد حوران »[٥٣]. لقد خاض الأمير بشير المعركة السياسية ملوحاً باستخدام القوة العسكرية التي التفت حوله. فنجح في تفريق قوى الشيخ بشير جنبلاط والأمراء الشهابيين المتعاونين معه إذ ترك المجال واسعاً أمام القوى المناصرة للشيخ بشير والمجتمعة في المختارة للانسحاب قبل المعركة[٥٤].

لذلك لا تشير الوثائق التاريخية إلى معركة عسكرية كبيرة في المختارة بعد تفرق حلفاء الشيخ بشير[٥٥]. فدخلت عساكر الأمير بشير إليها وإلى بعدران. وسلب العسكر نساء المشايخ الجنبلاطيين حليهن وثيابهن الثمينة وتبعت آثار المنهزمين إلى جزين. أما الشيخ بشير جنبلاط وأصدقاؤه الشهابيون ففروا إلى مجدل شمس باتجاه حوران في حين قبل الأمراء الارسلانيون بدفع خمسة وعشرين ألف غرش للأمير بشير فصفح عنهم. وما لبث الشيخ بشير أن سلم نفسه مع ولديه قاسم وسليم وأولاد أخيه الشيخ حسن جنبلاط ومشايخ من آل عماد إلى والي دمشق بعد أن ضمن لهم سلامتهم الشخصية. أما بعض الأمراء الارسلانيين والمشايخ النكديين والحبيشيين والدحادحة فرفضوا تسليم أنفسهم وفروا إلى بلاد عكار.

وكانت النتيجة أن أمر والي دمشق بقتل الشيخ علي عماد تقطيعاً بالسيوف، وسجن المشايخ الجنبلاطيين بالقلعة. « فأرسل عبد الله باشا يلتمس من والي دمشق أن يرسل المشايخ الجنبلاطيين إليه، فأبى فراجعه محتجاً بأن هؤلاء المشايخ من بلادي، وهم الذين أنشأوا الفساد في البلاد فيجب أن ترسلهم إليّ لاقاصصهم وأؤدبهم، فأرسلهم »[٥٦].

بالمقابل سارع الأمير بشير إلى معاقبة الأمراء الشهابيين المناهضين له فسمل أعينهم وقطع رؤوس السنتهم ثم أرجعهم إلى منازلهم. وأمره عبد الله باشا بأن يهدم جامع المختارة فهدمه. وأكثر من بلص الأمراء اللمعيين الذين ناصروا الشيخ بشير جنبلاط. وكتب الأمير بشير إلى عبد الله باشا يقول: « إن الشيخ بشير هو أصل الحركة وإن الفساد لا يبرح في البلاد ما دام حياً ». ثم أرسل إلى عزيز مصر يلتمس منه أن يرسل إلى عبد الله باشا كتاباً ليعدم الشيخ بشير ففعل. وأمر الوزير عبد الله باشا بقتل الشيخ بشير والشيخ أمين العماد خنقاً[٥٧].

---

(٥٣) **الشدياق** - « أخبار الأعيان ».. الجزء الثاني - ص ٤٣٤ - ٤٣٥.

(٥٤) **حيدر الشهابي**، « لبنان في عهد الأمراء الشهابيين » - القسم الثالث - ص ٧٦٥ - ٧٦٦.

(٥٥) **العميد ياسين سويد** « حرب البشيرين أو الصراع الدامي على الزعامة في الإمارة الشهابية » مقالة منشورة في جريدة « السفير » - بيروت في ١١ أيار ١٩٨٥ - ص ١١.

(٥٦) **الشدياق** - المرجع السابق - الجزء الثاني - ص ٤٣٧.

(٥٧) **حيدر الشهابي** « لبنان في عهد الأمراء الشهابيين » القسم الثالث. ص ٧٧٧ - ٧٧٨ يذكر الشهابي رسالة من محمد علي إلى عبد الله باشا يطلب فيها إعدام الشيخ بشير جنبلاط فأعدمه مع الشيخ أمين عماد.

لم تكن معركة المختارة عامية فلاحية لكنها تركت بصماتها واضحة على الانتفاضات الشعبية اللاحقة إذ كان من نتائجها ضرب الزعامة الدرزية الأكثر نفوذاً في الإمارة الشهابية وذلك بتحريض مباشر من الأمير بشير. فسبب ذلك حقداً مستمراً لدى الزعامة الجنبلاطية ضد الأمير بشير والذين تعاونوا معه خاصة وقد هدم مسجد المختارة، ونهبت منازل الجنبلاطيين وتم توزيع أملاكهم على أبنائه وأعوانه.

ورغم أن أغلبية الدروز كانت إلى جانب الشيخ بشير جنبلاط فمما لا شك فيه إن القول بطائفية هذه المعركة الفاصلة لا يقوم على محتوى تاريخي فعلي. فمن الواضح أن أبرز عائلات المقاطعجيين المسيحيين كانت إلى جانب الشيخ بشير في معركته تلك خاصة وأن انتصار الأمير كان يعني لها، كما يعني للشيخ بشير وباقي المقاطعجيين ولو بدرجة أقل وطأة، انتقاصاً لنفوذها وزوالاً لسيطرتها على فلاحيها. فالمعركة واضحة تماماً بين أنصار الأمير الطامح إلى مركزة الحكم بين يديه، وبين مناوئي هذه المركزية والداعين إلى استمرار المقاطعجية الجبلية على حالتها. مع ذلك، فإن جميع المشاركين فيها لم يخططوا فعلاً لهذا الصراع الدائر بل وجدوا أنفسهم في موقع تأييد أحد البشيرين، مما أفسح المجال أمام تحكم العلاقات التاريخية الطويلة في نوعية هذا الاختيار كما ساهمت المصلحة المباشرة أيضاً في تحديد مواقع الحلفاء. فالمعركة الفاصلة هذه لم تكن طائفية الطابع، كما لم تكن واضحة الأهداف والنتائج في نظر المشاركين فيها خاصة الفلاحين. جاء انتصار الأمير الشهابي وحلفائه على الجنبلاطيين وأعوانهم انتصاراً ذا وجهين: **الأول** تقدمي من حيث ضرب التشتت المقاطعجي وإقامة السلطة المركزية الواحدة. **والثاني** رجعي من حيث الابقاء على دعائم النظام المقاطعجي عبر ممثليه الحلفاء أو الذين أدوا الطاعة للأمير فيما بعد. ومن هذا المنظار يمكن تقويم النتائج التي ترتبت على هزيمة الحلف الجنبلاطي وانفراد الأمير بشير بحكم الجبل طيلة خمسة عشر عاماً متتالية بدعم المصريين المباشر طيلة هذه المدة.

أبرز نتائج انتصار بشير الشهابي في معركة المركزية المقاطعجية

يمكن اجمال هذه النتائج بستة:

١ ـ تصفية معظم الأمراء الشهابيين المناوئين وقد سملت أعينهم بحضور الأمير بشير بالذات.

٢ ـ مقتل العديد من الزعماء الجنبلاطيين وحلفائهم اثناء المعركة وبعدها وقد قتل الشيخ بشير نفسه في عكا.

٣ ـ توزيع أملاك الشيخ بشير ونهب أمواله [٥٨]. وقد ساهم في عملية النهب تلك فرسان الأمير

(٥٨) كتب سليم هشي: «كانت أملاك الشيخ بشير جنبلاط مشهورة بضخامتها وسعة أرجائها وخصب=

وحلفاؤه وبعض أنصار الشيخ بالذات.

٤ ـ توزيع مقاطعات الشيخ والأراضي التي كان يلتزمها خاصة في البقاع على أولاد الأمير بشير وأنصاره.

٥ ـ تفرد الأمير بحكم الجبل حكماً استبدادياً مطلقاً. وجاء الحكم المصري يسانده في جميع أعماله ويشد أزره للتخلص من كل من يحاول الوقوف بوجه التحالف بين البشير والعزيز مما رسخ فعلياً دور الدولة المركزية في حكم جميع مناطق الجبل.

٦ ـ بروز التدخل الأجنبي في شؤون الجبل وانجرار المقاطعجيين اللبنانيين إلى تحالفات خارجية ارتدت وجهاً طائفياً واضحاً إذ مال المقاطعجيون الدروز باتجاه الانكليز في حين مال المقاطعجيون المسيحيون نحو الفرنسيين. وقد ساهم الحكم المصري كثيراً في بلورة هذا الانجرار الذي أدى إلى اقتتال طائفي كان المستفيد الأكبر فيه الدول الأجنبية التي حضنته خاصة الدولة العثمانية وبريطانيا وفرنسا.

هكذا انفرد الأمير بشير بحكم إمارة الجبل. أما أملاك آل جنبلاط المشهورة باتساعها فقد ضمها الأمير كلها إلى أملاكه ووضع يده عليها. فسيطر على الشوفين الحيطي والسويجاني، وبعقلين، واقليم الخروب، واقليم التفاح، وجبل الريحان، واقليم جزين، وسهل البقاع. وأناط أحكام هذه المقاطعات بابنه الأمير خليل الذي لم يهجر بيت الدين بل أقام من قبله على تلك المقاطعات وكلاء يثق بهم جاعلاً لكل مقاطعة وكيلاً. فقد أوكل أمر الشوف السويجاني لشاهين رزق من مزرعة الشوف، والشوف الحيطي لغنطوس القهوجي من بعدران، واقليم الخروب لعائلة حمادة من بعقلين، واقليم التفاح لآل مبيض، وابقى جبل الريحان للأمير خليل نفسه، واقليم جزين لآل ناصيف من جزين، وسهل البقاع لأولاد الأمير الثلاثة خليل وأمين وقاسم بالاشتراك.

كان سقوط الشيخ بشير جنبلاط إيذاناً بالقضاء على أكبر معاقل المقاطعجية القوية في جبل لبنان والتي أخذت معاقلها الأخرى تتهاوى تباعاً منذ ذلك الحين تحت ضربات المركزية الحاكمة من جهة والنضال الاجتماعي ـ الطبقي من جهة ثانية حيث لعبت العاميات الفلاحية ضد الظلم والاستعباد دوراً أساسياً في تعميق المطالب الفلاحية وتجذيرها وفي تفتيت المعاقل المقاطعجية الجبلية.

= أراضيها، ووفرة مداخيلها (عشرة آلاف ليرة عثمانية ذهباً في السنة).

«المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ ـ ١٩٠٠» بيروت ١٩٨٠ ـ الجزء الأول ـ ص ٤٦ ـ ٤٧. عنوان: «ممتلكات الشيخ بشير».

الفصل الثالث

انتفاضات اللبنانيين ضد الحكم المصري

الأسباب العميقة
لانتفاضات اللبنانيين ضد الحكم المصري

في رسالة بتاريخ ٧ شباط ١٨٣٢ كتب وكيل القنصلية الفرنسية في بيروت السيد جوريل Jorelle إلى وزير خارجيته أن محمد علي باشا عين الأمير بشير حاكماً على سوريا لأن ابراهيم باشا احتفظ بالقيادة العسكرية فقط. فوزع الأمير أبناءه خليل وقاسم وأمين على حكم المناطق بين دير القمر وطرابلس والبقاع. وعلق وكيل القنصلية أن ابراهيم باشا يخطيء في اعتقاده أن ضمان الأسرة الشهابية ضمان لنفوذه في جبل لبنان لأن الأمير وأفراد أسرته من الشهابيين كانوا مكروهين جداً من سكان الجبل ويتحينون الفرصة للتخلص منهم (١).

كان تقرير وكيل القنصلية مصيباً في هذا المجال. فالدروز ناقمون على الأمير وأعوانه بعد غدره بصديقه الحميم الشيخ بشير جنبلاط وتفرده بالسلطة. والمسيحيون كانوا يخافون غدره أيضاً بعد قتله الأخوين باز وتنكيله بعشرات المقاطعجيين من آل شهاب وأبي اللمع وحبيش والخازن والدحداح وغيرهم. ورغم تعاطف الزعامات المسيحية الواضح مع ابراهيم باشا بعد قراراته الرامية إلى المساواة التامة بين المسيحيين والمسلمين في جميع المجالات فإنهم دعوا مراراً إلى التروي وعدم

(١) «Documents»... T. 5. PP 200 - 201.

المشاركة في حروب ذات طابع طائفي لأن نتائجها الداخلية ستكون مدمرة للعلاقات التاريخية بين الدروز والموارنة. وكانوا يدركون أن والي مصر يقوم بحرب غير مضمونة النتائج ضد السلطنة العثمانية التي يناصرها غالبية المسلمين في سوريا ولبنان وفلسطين. وسرعان ما أعلن وجهاء بيروت معارضتهم للحكم المصري في آذار ١٨٣٢ فنفاهم ابراهيم باشا جميعاً إلى الاسكندرية. وازدادت خشية المسيحيين من المستقبل بعد تصريحات الأمير بشير العلنية والتي تعهد فيها بتقديم أربعين ألف مقاتل يحاربون في صفوف ابراهيم باشا ضد السلطنة العثمانية (٢). لكن تقاليد اللبنانيين في القتال أنهم لا يحاربون خارج ديارهم لأنهم ليسوا عسكراً نظامياً بل أشبه بعساكر للقوى المقاطعجية. وسرعان ما بدأ التذمر بعد إرسال الأمير لفرق من الجنود اللبنانيين يحاربون في بلاد العلويين، وحوران، ونابلس، ويشاركون في حصار قلعة سنار وغيرها. وبدأت نقمة الحلف الجنبلاطي تشتد ضد الأمير بشير والمصريين معاً (٣). وزاد في نقمة الدروز خاصة، والمسلمين عامة، الأخبار التي سربتها السلطنة العثمانية حول تنصير الأمير بشير وأبنائه (٤)، في محاولة لايقاع الخلاف بين الأمير بشير والقوى الاسلامية الخاضعة له وتشجيعها على العصيان ضده. وترسخ هذا الاتجاه فعلاً إذ كانت المناطق ذات الأغلبية السكنية المسيحية هادئة تماماً في حين لم تهدأ المناطق ذات السكن الاسلامي إلا بالقوة المسلحة. وإضطر ابراهيم باشا إلى إرسال حملات تأديب مستمرة لاخضاعها (٥). فكانت بدايات الحقد الطائفي بين المسيحيين والمسلمين في لبنان لأن المسيحيين شاركوا في إخضاع الانتفاضات الإسلامية تحت راية الأمير بشير وابراهيم باشا. لم تقتصر سياسة الحكم المصري وحليفه الشهابي على إدخال المسألة الطائفية في صلب الانتفاضات الشعبية بل تعدتها إلى الجوانب الاقتصادية التي ترتبط وثيقاً بحياة السكان ولقمة عيشهم. ففرض المصريون أشكالاً مختلفة من الاحتكار، والسخرة، والمصادرة، والبلص. وزادوا الضرائب كثيراً وتعسف الأمير الشهابي في جبايتها. واحتكر الأمير بشير تجارة الصابون وتجارة الحرير وانتاجه بمشاركة من الحكم المصري. كذلك عمدا إلى مصادرة مختلف أنواع الحنطة، وخفضا قيمة النقد المضروب حديثاً في الآستانة إلى ثلاثة أرباع قيمته الحقيقية أي بتخفيض ٢٥٪. وفي عام ١٨٣٣ أجريت المساحة مجدداً ولزمت الضريبة بقيمة ١٥٠ الف قرش أي بتخفيض بلغ في الظاهر ٤٣ الف قرش عما كانت عليه في السابق، لكن الأمير أطلق يد الجنود في النهب والمصادرة. فكثر التذمر الشعبي وزادت

---

(٢) «Documents» - T. 5. PP. 208 - 209.

(٣) «Documents»... - T. 5. P 222.

(٤) «Documents»... - T. 5. P 242.

(٥) «Documents»... - T. 5. P. 253.

النقمة دون أن يتحرك الأمير بل كان يطلب «إثباتاً» يؤكد النهب[٦]. كانت النقمة الأشد بسبب احتكار الأمير للحرير بمشاركة بعض الموالين له من زعماء المقاطعات. وجاءت ضريبة الفرضة في أيلول ١٨٣٣ لتزيد من نقمة السكان، بالإضافة إلى ضرائب جديدة في مطالع عام ١٨٣٤ لم تكن ملحوظة أيام عبدالله باشا. واستحدث الأمير نظام الاستلام في لبنان الشرقي وطبقه في راشيا في أيار عام ١٨٣٤ والذي يجيز للمتسلم المصادرة وتحديد الضرائب وفرض السخرة رسمياً[٧]. وسرعان ما اندلعت الانتفاضات ضد الحكم المصري فكانت بداياتها في نابلس في حزيران ١٨٣٤ لتصل إلى بلاد العلويين شمالي طرابلس بعد أيام قليلة من انتفاضة نابلس. وشارك الأمير بشير في قمع تلك الانتفاضات بعساكر معظمها من المسيحيين وأحرقت قرى عديدة في بلاد العلويين التي كانت تسمى بلاد النصيرية في الوثائق الفرنسية[٨]. كانت طريقة العقاب واحدة: إعدام زعماء الانتفاضة رمياً بالرصاص وإرسال الأعيان ووجهاء القرى إلى الأشغال الشاقة. ويضبط جميع الشباب القادرين على حمل السلاح ويساقون إلى الجندية في حين تصادر الأسلحة وتستباح القرى للنهب والسرقة ثم تضرم فيها النيران. ولم يكن عمال الإدارة ينجون من عقاب ابراهيم باشا لأن الرشوة أو سوء الادارة المتعمدة لم تكن تعاقب بالعزل فقط بل تستخدم ضد المرتشين أشكال عدة من العقاب الجسدي والمادي بهدف إنزال الرعب واعطاء العبرة للآخرين. ونظراً للعصيانات والانتفاضات المتكررة عام ١٨٣٤ تم نزع سلاح مدينة بيروت ومعاقبة انتفاضتها بشدة. كذلك عوقبت انتفاضة دمشق ومناطق عدة من جبل لبنان في العام نفسه. وفرضت ضريبة إضافية على اللبنانيين بلغت ١/٥ (خمس) المحصول في تشرين الأول ١٨٣٤ وسيق كثير من اللبنانيين إلى التجنيد الاجباري في الشهر نفسه. واستخدم الأمير شيعة جبل عامل في قتاله ضد بلاد العلويين في تشرين الأول ١٨٣٤[٩]. واستخدم اللبنانيون لحفظ الأمن في المناطق التي احتلها الجيش المصري وأوكلت إليهم جباية الضرائب والأموال الأميرية، وإخماد الانتفاضات والثورات الشعبية. يقول الأب بولس قرألي في مقدمة كتابه «حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا ولبنان»: «كان مسيحيو لبنان وأغلبهم موارنة الموالين الوحيدين لإبراهيم باشا، والقوة الوحيدة التي أمكنه أن يعتمد عليها في سوريا. فكلفهم هذه المهمة ولم تكن بالأمر الهين. لأنهم اضطروا أن يقاوموا وحدهم كل العناصر السورية، حتى دروز لبنان جيرانهم الأعزاء، الذين انضم

---

(٦) استندنا في معلومات هذا المقطع إلى

A. ISMAIL «Documents».. T. 5. PP 254 - 259.

(٧) **A. ISMAIL** «Documents».. - T. 5. PP 261 - 263, 276, 283.

(٨) **A. ISMAIL** «Documents».. T. 5. PP. 290 - 298.

(٩) **A. ISMAIL** «Documents».. T. 5. PP. 300 - 311.

منهم ثلاثة آلاف إلى الجيش العثماني لمحاربة الأمير بشير والمصريين». ويضيف: «وما أكثر الفتن التي قام الجيش اللبناني بإخمادها، لأن ابراهيم باشا لم يكن يترك بلاداً غلبها واحتلها، حتى تقوم على اثره الثورات، وأهمها ثورة فلسطين وسوريا سنة ١٨٣٤، وكادت تؤول إلى خروج هذه البلاد من أيدي المصريين، حيث أن الثوار أبادوا نصف الجيش المصري، وشتتوا فلوله. وامتدت تلك الثورة إلى صفد وعكار وبلاد العلويين. ولم يثبت موالياً للحكومة المصرية في ذلك الانتفاض عليها، سوى الأمير بشير ومسيحيي لبنان. فكتب إليه محمد علي وسلمه ولاية الثغور كلها من اللاذقية حتى حيفا، بما فيها صفد وطبريا والناصرة وملحقاتها، وطلب إليه أن يجيش خمسة عشر ألفاً آخرين من لبنان، متعهداً أن يعفيهم إلى ما شاء الله من الضرائب والتجنيد. فهب الأمير بشير بجنوده المعهودين لاعادة هيبة الحكومة المصرية، حتى ذهب بنفسه إلى صفد، وأرسل ولده الأمير خليل، معاون بربر آغا وصديقه المعهود، لإخضاع أهل عكار وجبال اللاذقية النصيرية حيث قضى اللبنانيون أشهراً في تلك الجهات لاعادة النظام إليها»(١٠).

لقد اصطبغت الانتفاضات الشعبية ضد الحكم المصري بالصبغة الطائفية بسبب إصرار إبراهيم باشا على استخدام القوى المسلحة اللبنانية في معاركه ضد المتمردين على حكمه. فبدا وكأن الموارنة يشاركون في قمع انتفاضة الدروز في حاصبيا وراشيا واللجا وحوران وغيرها. وقد تركت تلك المشاركة جرحاً دامياً بليغاً في العلاقات بين الطوائف اللبنانية بعد خروج الحكم المصري لأن القوى المسلحة، المارونية والدرزية على السواء، رفضت تسليم أسلحتها خوفاً من الانتقام المتبادل؛ فدخلت العاميات بذلك مأزق الصدامات الدموية التي اصطبغت باللون الطائفي ولمصلحة القوى المقاطعجية الطائفية، الدينية والمدنية، وليس لمصلحة الفلاحين وسائر المنتجين اللبنانيين.

إنتفاضة حاصبيا ـ راشيا ١٨٣٨ ضد الحكم المصري

تشير بعض التقارير الفرنسية لعام ١٨٣٧ إلى أن المصريين كانوا يخططون للإطاحة بالأمير بشير رغم الخدمات الكثيرة التي قدمها لهم وذلك بهدف إلحاق لبنان وسوريا مباشرة بالحكم المصري وتطبيق

(١٠) ذكره **اغناطيوس طنوس الخوري** «مصطفى آغا بربر حاكم طرابلس واللاذقية ١٧٦٧ ـ ١٨٢٤» ـ منشورات جروس برس ـ طرابلس ـ الطبعة الثانية ـ ١٩٨٥ ـ صفحات ٢٥٣ ـ ٢٥٥. تجدر الإشارة إلى أن مدينة دمشق عاشت ثورة حقيقية قبيل دخول الحكم المصري إليها. وقد أفرد عبدالله حنا فصلاً خاصا لها بعنوان «ثورة العامة الدمشقية ـ أيلول ١٨٣١» وكانت لها آثار مباشرة على الانتفاضات الشعبية في بيروت وطرابلس وعكار وحوران واللجا ونابلس وغيرها. يراجع.
عبدالله حنا: «حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر» ـ دار ابن خلدون ـ بيروت ١٩٨٥ ـ صفحات ١٨٥ ـ ٢٠٠.

النظام المركزي المتبع في مصر في جميع المقاطعات التي خضعت لسيطرة محمد علي. لذلك عمدوا إلى توحيد الضرائب وجعلوها ضريبة واحدة. لكن طريقة جبايتها كما يقول القنصل الفرنسي هنري غيز Henri Guys تجعلها لصالح الأغنياء ضد الفقراء لان الضريبة لا قيمة لها بالنسبة لثروة الأغنياء في حين تشكل عبئاً كبيراً على كاهل الفقراء. إذ كيف يعقل أن تجبى ضريبة واحدة من جميع الناس بمعزل عن ثرواتهم الطائلة أو فقرهم المدقع. كذلك مسألة التجنيد الإجباري، إذ يتم جمع أعداد كبيرة من شبان مختلف الطوائف ثم يتم فرزهم إلى مسلمين ومسيحيين ويهود. فيساق معظم المسلمين إلى العسكر النظامي الذي يرسل للحروب في أية رقعة ترتأيها القيادة المصرية في حين يطلق الشبان المسيحيون واليهود أو تترك الحرية للأمير بشير في اختيار من يراه ملائماً للجندية منهم [١١]. وكثيراً ما تفرض كمية كبيرة من النقود على المسلمين لقاء الإعفاء من الجندية والتي تبلغ ما بين ١٠ ـ ١٥ ألف قرش. لذلك عمد كثير من شباب الدروز إلى مغادرة قراهم نحو حوران بهدف التخلص من الجندية أو دفع البدل. وفي اواخر عام ١٨٣٧ ارتفعت نسبة التجنيد الاجباري إلى ١٥٪ من المسلمين وقامت الحكومة بمصادرة البغال، والخيول وغيرها من أدوات النقل. وفي شباط ١٨٣٨ اندلعت انتفاضة حوران ضد الحكم المصري [١٢]. فازدادت حدة المصادرة والدعوة إلى التجنيد الاجباري وأوكلت إلى الأمير بشير الشهابي مهمة قطع الصلة بين دروز حوران ودروز جبل لبنان. وفي مطالع نيسان ١٨٣٨ اندلعت الانتفاضة في حاصبيا على أثر مصادرة حيوانات النقل في قرى المنطقة. فأرسل الأمير بشير قرابة ألف جندي (معظمهم من الموارنة) لقمع الانتفاضة. ففر دروز حاصبيا إلى حوران وسرعان ما وصلت أنباء الانتصارات التي حققها الدروز في منطقة اللجا ضد جيوش ابراهيم باشا في اواخر نيسان ١٨٣٨ مما جعل الأمير بشير يشدد المراقبة على جميع دروز جبل لبنان. وتؤكد بعض الوثائق الفرنسية على بروز اتصالات بين زعماء الدروز والانكليز الذين يسعون إلى ضرب ابراهيم باشا تحت ستار إرجاع الحكم العثماني إلى المنطقة. وتشير كذلك إلى أن الأمير بشير كان يمتلك قوة عسكرية تصل حدود ثمانية آلاف رجل منهم ألفان من الخيالة وإلى اعتماده على الموارنة في حربه ضد دروز جبل لبنان وحوران [١٣]. وقام الدروز، بزعامة شبلي العريان بمحاصرة راشيا وحاصبيا في اوائل حزيران عام ١٨٣٨ فانتقل عدد من دروز الشوف إليها للمشاركة في المعارك الدائرة [١٤] فارتدت انتفاضات لبنان منذ ذلك الحين وجهاً طائفياً واقليمياً ودولياً دفعة واحدة.

(١١) A. ISMAIL «Documents».. T. 5. PP. 364 - 369.

(١٢) A. ISMAIL «Documents».. T. 5 PP. 372 - 379.

(١٣) A. ISMAIL «Documents».. T. 5. PP. 380 - 387.

(١٤) يفرد يحيي حسين عمار صفحات مطولة لمعارك دربل وراشيا وحاصبيا ووادي بكّا الكبرى ضد الحكم المصري عام ١٨٣٨. يراجع «تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة» ينطا ١٩٨٥ ـ صفحات ٣٦٩ ـ ٣٨٨.



وفي تقويمه الذي لا يخلو من بعد النظر السياسي، حول هذه المرحلة يقول الأب بولس قرألي: «أعظم تضحية قدمها مسيحيو لبنان إلى أصدقائهم المصريين، هي محاربتهم الدروز ـ جيرانهم واخوانهم ـ لقيامهم في وجه الحكومة المصرية. وما أشد الصعوبات التي لقيها الجيش المصري في اللجا، من دروز لبنان وحوران، حيث أضاع ابراهيم باشا سبعة أشهر، دون أن ينال من الدروز منالاً، بل خسر نصف جنوده وأغلب ضباطه، وكاد يعود فاشلاً لو لم يستنجد بأصدقائه الموارنة، واستنصرهم على جيرانهم وإخوانهم حتى ألجأوهم إلى الخضوع». ويضيف: «بيد أن النصر الذي أحرزه الموارنة لمصلحة حلفائهم المصريين، كلفهم ثمناً غالياً... إذ ما كاد المصريون يجلون عن سوريا ولبنان سنة ١٨٤٠ حتى اتفق الدروز مع الحكام العثمانيين وحلفائهم الانكليز الذين سخروهم بمذابح سنة ١٨٤١ و ١٨٤٥ و ١٨٦٠ الهائلة التي فقد فيها موارنة الشوف والجنوب القلائل ثلث عددهم، وخربت بيوتهم، وتشتت أيتامهم وأراملهم..» [١٩].

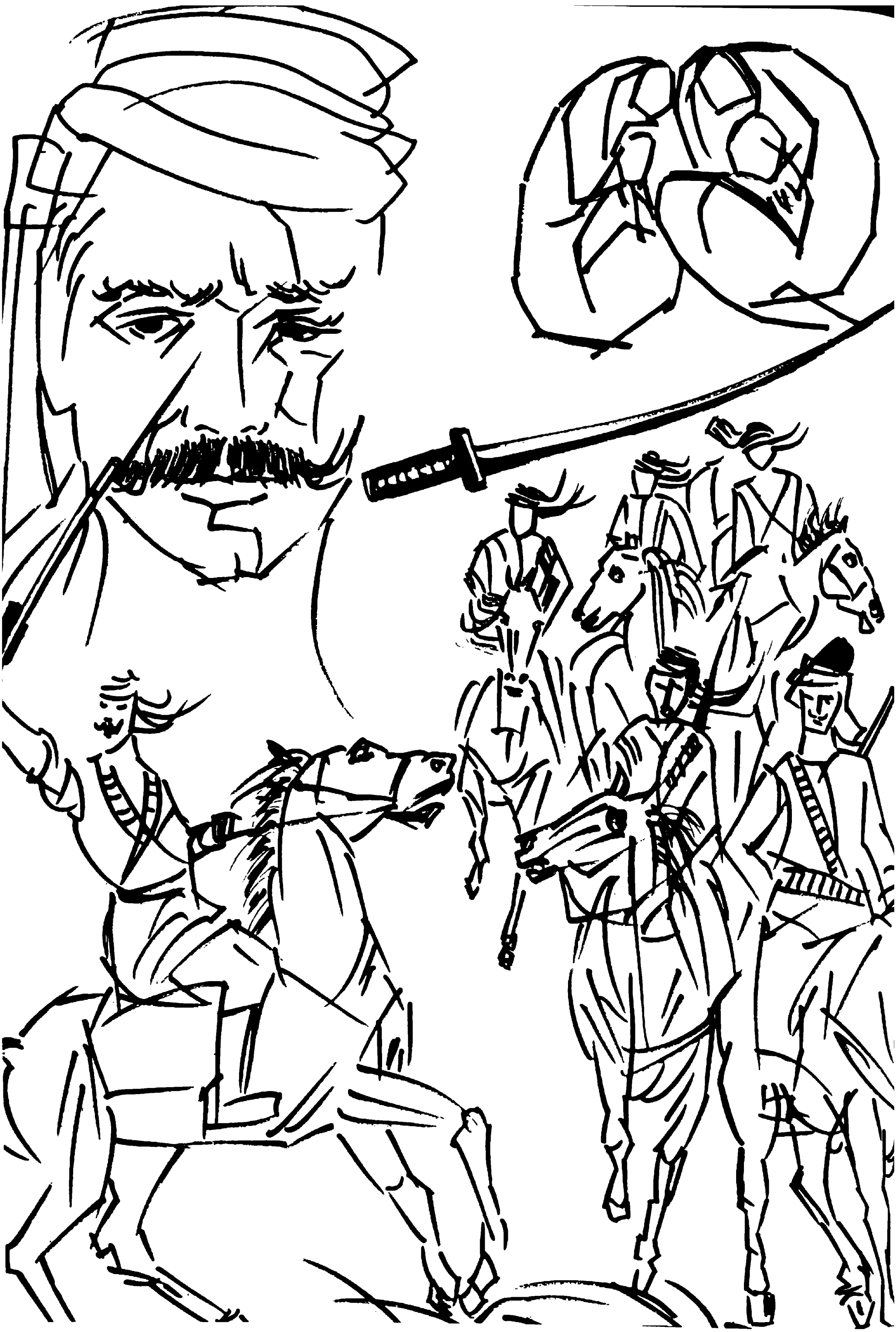
هكذا ضاعت إصلاحات الحكم المصري، السياسية والادارية والثقافية والاجتماعية والضرائبية، في حمأة المسألة الطائفية اللبنانية التي لعب الأمير بشير الثاني دوراً أساسياً في الوصول إليها والنفخ بنارها. وكان للتدخل العثماني والفرنسي والانكليزي بالإضافة إلى القوى الاوروبية الأخرى أثر بارز في تأزيم الأوضاع اللبنانية وتفجيرها من الداخل لضرب مؤخرة الجيش المصري وإضعافه تمهيداً لإجباره على الانسحاب. في هذه الأجواء الشديدة التعقيد جاءت العاميات الشعبية لعام ١٨٤٠ ضد الحكم المصري مصبوغة باللون الطائفي المحلي للصراع الدرزي ـ الماروني من جهة، وبالتدخل العثماني والاستعماري الأوروبي من جهة أخرى.

وقد أفردنا عدة صفحات لإلقاء أضواء جديدة على عاميات ١٨٤٠ خاصة عامية حرش بيروت، وعامية المتن، وانتفاضة عكار، وعامية إنطلياس الثانية.

انتفاضة عكار ضد الحكم المصري في أيار ١٨٤٠

تشبه مسيرة التطور التاريخي لمقاطعات عكار إلى حد بعيد، مسيرة جبل عامل في علاقتها بالامارة الشهابية بعد التجربة الناجحة التي قام بها الأمير فخر الدين المعني الثاني لتوحيد جميع المقاطعات اللبنانية الحالية تحت إمرته. صحيح أن التجربة انتهت بوفاته لكنها بقيت في إهتمامات أي أمير مقاطعجي قوي يتولى سدة الامارة الشهابية. ومن المعروف أن الترابط الاقتصادي لجبل عامل كان باتجاه المقاطعات الفلسطينية. أما الترابط الاقتصادي لمقاطعات عكار فكان باتجاه البلاد السورية. لذلك ارتبطت تحركات العامليين إلى حد كبير، بتحركات المقاطعات الفلسطينية في

(١٩) ذكره اغناطيوس الخوري «مصطفى بربر آغا».. مرجع سابق ـ صفحات ٢٥٤ ـ ٢٥٥.



خضعوا له من جانب المقاطعجيين المحليين، ورجال السلطة العثمانية، وابتزاز الأمير الشهابي. كانت مقاطعات عكار وجبال اللاذقية من أولى المقاطعات التي انتفضت ضد ابراهيم باشا مرات عدة واضطر إلى تجنيد قوى نظامية كبيرة لقمعها، كذلك استنجد مراراً بقوى الأمير بشير الشهابي لمحاربة المتمردين الذين أعلنوا العصيان وشنوا حرب عصابات ناجحة في جبالهم المغطاة بالغابات. لذلك يشير تقرير القنصل الفرنسي في ٢١ أيار ١٨٤٠ إلى النقمة العارمة ضد الحكم المصري بسبب التدابير التعسفية ضد القوى المحلية المتمردة. ويشير التقرير إلى أن سكان ٨٢ قرية في ولاية صيدا قد هجروها، وأن جماهير كثيرة غادرت المنطقة الممتدة ما بين طرابلس وحماه، وأن مقاطعات عكار وبلاد طرابلس قد دمرت إلى حد بعيد. ولم يكن نزوح السكان بسبب الحرب أو الانتفاضات والعصيان بل بسبب كثرة الضرائب والسخرة والبلص. فتركوا بيوتهم وقراهم ورحلوا إلى حوران. ولا يمكن للناس أن يغادروا منازلهم إلا إذا فقدوا كل أمل بالقدرة على البقاء والتحمل. فقد قدموا كل شيء ومع ذلك ما زال الكرباج يلسع أبدانهم فاختاروا الرحيل. ويؤكد القنصل في تقريره: «لا أقصد بكلمة قرية مهجورة الدلالة على هجرة القوى البشرية الفاعلة والسليمة بل للدلالة انه لم يبق فيها طفل واحد، أو امرأة واحدة، أو شيخ واحد»[٢٢].

التقرير إذاً بالغ الدلالة وصادر عن قنصل لدولة كانت ما تزال حليفة للحكم المصري. وهو تعبير عن الواقع الأليم الذي عاشته المقاطعات اللبنانية في اواخر الحكم المصري بسبب الحروب الكثيرة التي اندلعت ضد ابراهيم باشا وحليفه بشير الثاني وأدت إلى مزيد من التأزم الاجتماعي والارهاق الكامل للفلاحين وللقوى المنتجة بسبب السخرة والمصادرة والضرائب والتجنيد الاجباري. وقد استغلها العثمانيون والانكليز أفضل استغلال لتأليب الناس ضد الحكم المصري واجباره على الرحيل وإحلال قوى مقاطعجية من النوع نفسه إن لم تكن أشد فتكاً وضرراً بمصالح الفلاحين.

وفي تقرير آخر بتاريخ ١٢ حزيران ١٨٤٠ يعلن المتنفضون اللبنانيون ضد حكم الأمير بشير وحليفه ابراهيم باشا أنهم لن يسلموا سلاحهم بسبب العداوات الكثيرة والثأر المرتقب لأنهم شاركوا في قمع انتفاضات عكار وطرابلس وصافيتا واللاذقية وحوران وحاصبيا وراشيا وضواحي دمشق. فمن يحميهم من غضبة تلك القوى بعد رحيل الحكم المصري[٢٣]. وفي تقرير لاحق بتاريخ ١٦ حزيران ١٨٤٠ إشارة إلى أن الثوار حاصروا حاكم الضنية في ٨ حزيران ففر إلى طرابلس يطلب الحماية. وأن ثوار عكار وصافيتا والشعره على أهبة الانطلاق لحصار طرابلس. وأن ثوار البقاع حاصروا بعلبك واحتلوها واتجهوا نحو معلقة زحله.

(٢٢) A. ISMAIL «Documents».. T. 6. PP. 24 - 30.

(٢٣) A. ISMAIL «Documents».. T. 6. PP. 56 - 61.

ويشير تقرير آخر بتاريخ ٢١ حزيران ١٨٤٠ أن حاكم طرابلس أجبر حاكم الضنية على العودة إلى مركزه فقتله الثوار على الفور، كذلك نال حاكم عكار المصير نفسه، وفي اليوم نفسه في ١٧ حزيران ١٨٤٠ (٢٤). وتشير التقارير اللاحقة إلى سقوط مدينة طرابلس وإلى نقل المعركة إلى مقاطعات جبل لبنان ضد الأمير بشير الثاني بعد أن زال نفوذ الحكم المصري خارج جبل لبنان (٢٥).

هذه الاشارات الكثيرة تدل بوضوح على حجم الانتفاضة التي اندلعت في بلاد عكار والضنية وبلاد العلويين وبعلبك ثم انتقلت إلى جبل لبنان وأجبرت المصريين على الرحيل باتجاه مصر، والأمير بشير الثاني على اللجوء السياسي حتى وفاته بجوار اسطمبول. لكن السلطنة العثمانية من جهة، والانكليز من جهة أخرى، لم يكونوا بعيدين عن دعم تلك الانتفاضة. وقد نشرت مجلة «أوراق لبنانية» وثيقتين هامتين. الأولى بعنوان «رجال البلاد يضربون الدشمان بطرابلس» والدشمان في الوثيقة هم المصريون. والوثيقة عبارة عن بيولردي بتاريخ الأول من تشرين الأول ١٨٤٠ بتعيين عبد القادر أفندي ناجي حاكماً على طرابلس من قبل عزت باشا، قائد العسكر العثماني المرابط في صحراء جونيه (٢٦).

والوثيقة الثانية بعنوان: «عكار أيضاً تحارب ابراهيم باشا» وهي فرمان يشير إلى إنضمام زعيمي عكار مصطفى الابراهيم وعثمان القدور بقواتهما إلى العسكر العثماني (٢٧). دلالة ذلك أن انتفاضة عكار ضد الحكم المصري كانت بقيادة الزعامة الاقطاعية في عكار، ولا تلحظ الوثائق التاريخية أية تنظيمات فلاحية فيها. مما يؤكد أن فلاحي عكار في اواسط القرن التاسع عشر لم يدخلوا مرحلة التنظيم الذاتي، ولم يعوا بعد مصالحهم الطبقية المتمايزة عن مصالح كبار الاقطاعيين. فكانوا، إلى جانب فلاحي البقاع والهرمل وجبل عامل والضنية، أقل تطوراً من فلاحي جبل لبنان الذين قادت عامياتهم إلى تبدلات جذرية في تاريخ جبل لبنان في حين استمرت زعامة الأسر المقاطعجية في تلك المقاطعات قوية وفاعلة حتى اواسط القرن العشرين . لذلك لم تترك انتفاضات الضنية وعكار وبعلبك وجبل عامل لعام ١٨٤٠ آثاراً كبيرة على المستوى الاقتصادي في تلك المقاطعات. كما أن عودة الزعماء المقاطعجيين إلى ممارسة سيطرتهم بعد رحيل الحكم المصري تركت آثاراً سلبية للغاية وزادت في إفقار الفلاحين وإحكام تبعيتهم للمقاطعجيين خاصة وأن تدابير الحكم المصري حول

---

(٢٤) **A. ISMAIL** «Documents».. T. 6. PP. 65 - 66 et 69 - 71.

(٢٥) **A. ISMAIL** «Documents».. T. 6. PP. 231 - 233.

(٢٦) «**أوراق لبنانية**» ـ المجلد الأول ـ صفحات ١٢٥ ـ ١٣٠.

(٢٧) «**اوراق لبنانية**» ـ المجلد الأول ـ صفحات ـ ١٨٨ ـ ١٩٠.

المساواة، وتوحيد الضرائب، والمقاضاة أمام المحاكم وغيرها بقيت دون أثر وانتهت بنهاية الحكم المصري. ورغم الانتفاضات والعاميات الكثيرة التي اندلعت في مقاطعات جبل لبنان (١٨٤٠ - ١٨٦٠) فإن المقاطعات اللبنانية خارج الجبل عادت إلى دورة الركود الاقتصادي السابق في ظل الهيمنة شبه المطلقة للأسر المقاطعجية المتسلطة عليها بقوة بدعم مباشر من السلطنة العثمانية.

انتفاضة حرش بيروت ضد الحكم المصري في حزيران ١٨٤٠

يشير تقرير للقنصل الفرنسي في دمشق بتاريخ ١٠ حزيران ١٨٤٠ أن العصيان قد بدأ في جبل لبنان، وأن أهالي القرى المجاورة لقصر الأمير بشير في بيت الدين قد أعلنوا شق الطاعة كما انتشرت الروايات الكثيرة حول قرب وصول البوارج الانكليزية والنمساوية والروسية وغيرها من الدول الأوروبية إلى السواحل اللبنانية. وكان رد الأمير الشهابي ضعيفاً إذ نصح المتمردين في دير القمر بعدم الأخذ بالإشاعات لكنه كان يعرف أن الجيش المصري بدأ بالانسحاب جنوباً باتجاه العودة إلى مصر (٢٨).

لقد دارت الانتفاضات الشعبية لعام ١٨٤٠ في إطار الضغط الاستعماري الاوروبي لإجبار ابراهيم باشا على التراجع حتى حدود مصر وعودة الحكم العثماني إلى سوريا، وخلع الأمير بشير، حليف محمد علي، عن سدة الامارة في جبل لبنان. وتوجهت مناشير انكليزية إلى سكان جبل لبنان تدعوهم إلى التمرد والعصيان ضد الأمير بشير وإبراهيم باشا (٢٩).

وفي الوقت نفسه كان أنصار الأمير بشير يشيعون الأخبار عن قدوم عساكر مصرية إلى بعلبك وطرابلس وبيروت للتحصن فيها ورفض تسليمها وأن معارك طاحنة ستدور على الأرض اللبنانية. لكن الضغط الأوروبي - العثماني على محمد علي من جهة، وتخلي الفرنسيين عنه من جهة ثانية، والدعاية القائلة بأن ابراهيم باشا سيجرد المسيحيين من السلاح الذي أعطاهم إياه وغيرها من الأسباب جعلت اللبنانيين يعيشون هواجس الحرب الأهلية. فأقام زعماء اللبنانيين اتصالات شملت الدروز والموارنة وباقي زعماء الطوائف واتفقوا على محاربة ابراهيم باشا الدي كتب إلى الأمير بجمع السلاح الذي سلمه إلى النصارى لقتال الدروز في وادي التيم. فرفض سكان دير القمر وباقي المقاطعات تسليم سلاحهم خاصة نصارى المناصف والشحار وطردوا رجال الأمير. وانتقل العصيان إلى بيروت حيث تحول إلى عامية كبيرة ضد الحكم المصري. يقول الشدياق: «وفي غضون ذلك

---

(٢٨) **A. ISMAIL** «Documents».. T. 5. PP. 431 - 433.

(٢٩) **A. ISMAIL** «Documents».. T. 5. PP. 437 - 438.



ورجالها ، وأتى من عبيه الأمير فاعور مع أهالي الشحار ، ووفد من كسروان الشيخ فرنسيس أبي نادر الخازن مع الأهالي فأصبح عدد الثائرين مخيفاً ، ولكنهم كانوا بحاجة إلى السلاح والذخيرة بعد أن سلم بعضهم سلاحه إلى القوات المصرية . فأخذ العاميون على أنفسهم مسؤولية الهجوم على المراكز المصرية وانتزاع السلاح منها وتسليمه لرجال العامية [٣٤] هكذا تحولت عامية حرش بيروت في مطالع تموز ١٨٤٠ إلى انتفاضة شعبية عارمة بقيادة قوى فلاحية وليست مقاطعجية . أما الأمير بشير الثالث الذي وسطه الأمير بشير الثاني للتفاوض مع رجال العامية فلجأ إلى التهديد بعد فشل الترغيب فخاطب قائد الانتفاضة ، أبو سمرا غانم ، قائلاً : « إن لهؤلاء الذين تراهم حولك من أمراء ومشايخ نفوذاً بين الناس فيحاربون بأموالهم ومزارعهم وخدمهم ، وأما أنت يا أبا سمرا فبأي شيء تحارب الدولة المصرية ، أبرجالك أم بأموالك ؟ فأجاب أبو سمرا : « إني لست بناكر أصلي وفصلي ، ولكن أما تعلم أن البارود يصنع من الزبل ، ولكنه يحطم الصخور » [٣٥] . لقد تصلبت قوة العامية حتى أن الأمير أمين شهاب توجه إلى سن الفيل لعند الأمراء اللمعيين واستدعى إليه الشيخ فرنسيس الخازن من حرش بيروت فلم يحضر . ثم أستدعى إليه وجوه العامية وأخذ يسترضيهم بحيث ينفضون إلى أوطانهم فوعدوه انهم يخاطبون أصحابهم ويجيبونه . فانتظرهم إلى اليوم الثاني في عين الشياح فلم يجيبوه . فتوجه إلى بتدين فأخذهم الطمع وتصلبوا . ثم كتب الأمير بشير إلى الأميرين بشير وملحم ، وسلمان سيد أحمد والأمير ملحم حيدر شهاب أن يذهبوا إلى الحرش ويخاطبوا وجوه العامية وينذروهم أن يعدلوا عن هذا الاجتماع فذهبوا ولما خاطبوا وجوه العامية أجابوهم أننا لا نرجع إلا إذا قبل الأمير بهذه الشروط :

« **أولاً** : إننا لا ندفع إلا مالاً واحداً فقط .
ثانياً : أن يرفع بطرس كرامه من ديوانه .
ثالثاً : أن يضع في ديوانه من الطوائف من كل طائفة اثنين .
رابعاً : أن يرفع عنهم السخرة وحفر الفحم الحجري وحجز الصابون .
خامساً : أن يبقى لهم السلاح » [٣٦] .

وفي روايات أخرى شروط إضافية كرفض التجنيد الاجباري في الجيش المصري ، وألا يدفعوا الفردة إلا عن الأحياء لا عن الذين توفوا أو قتلوا ، وإبطال السخرة والبلص ، وأن يكون عيد الصليب موعداً لتحصيل الميري ، وحصر معدل الفردة بـ ٣٠ غرشاً [٣٧] .

---

(٣٤) **ابراهيم غانم** - « ابو سمرا غانم » . - ص ٥٤ .
(٣٥) المرجع السابق . ص ٥٨ - ٥٩ .
(٣٦) **ابراهيم غانم** - « ابو سمرا غانم » . . ص ٥٧ والشدياق - المرجع السابق - الجزء الثاني - ص ٤٥٩ .
(٣٧) « أبو سمرا غانم » - ص ٥٧ .

ورغم التهديد بالقمع وبالعساكر المصرية، والدعوة إلى الطاعة بقي العاميون على موقفهم وهاجموا الجيش المصري في الكرنتينا. فأطلقت عليهم المدفعية من المراكب البحرية وفر العاميون إلى مركزهم في الطيونة حيث شكلوا مجلساً لادارة العامية وجمعية عمومية للتداول في المنهج الذي يسلكونه في تتبع محاربة العساكر المصرية [٣٨]. واستطاع رجال العامية توسيع سيطرتهم من حدود صيدا إلى حدود طرابلس ووصل نفوذهم إلى بلاد الضنية وعكار.

لكن النجدة المصرية وصلت من البر بقيادة عثمان باشا المصري من حلب إلى بعلبك بثمانية الاف رجل نظامي. فهزمت عامية المتن في معركة المريجات. ووصلت نجدة من البحر بقيادة عباس باشا المصري بالبواخر إلى بيروت فهزمت قوات دير القمر عند نهر الأولي وطلبوا الصفح من الأمير بشير. أما رجال عامية سن الفيل فلحقهم عسكر الارناؤوط والنظام من بيروت فهزموهم ووصلوا إلى حمانا فشتتوهم وأحرقوا قراهم.

وتشتت رجال العامية المقاتلين في حرش بيروت، والمتن، وسن الفيل، ونهر الأولي بسبب غلبة العساكر المصرية أما زعماء الثورة فتاهوا من غضب ابراهيم باشا والأمير بشير في الأودية والمغاور. وقبض على ٥٧ منهم أرسلهم ابراهيم باشا إلى مصر ومنها أمر والده بنفيهم إلى بلاد النوبة أو السودان حيث بقوا هناك إلى ما بعد خروج الدولة المصرية من سوريا. أما الشيخ فرنسيس أبو نادر الخازن ففر إلى جزيرة قبرص مع أبناء عمه الشيخ بشارة وولديه حصن وروفائيل الخازن. كذلك نجا أبو سمرا غانم، قائد عامية حرش بيروت باختبائه في دير مار قزحيا [٣٩].

في الوقت الذي كان فيه الجيش المصري يفتك بعاميات المتن ودير القمر وحمانا وحرش بيروت المناهضة للحكم المصري وصلت البواخر الانكليزية إلى ميناء جونيه وبدأت توزع السلاح على السكان داعية إياهم للعصيان والتمرد لأن أيام المصريين والأمير بشير باتت معدودة. فاندلعت مجدداً عامية كبرى في انطلياس صيف ١٨٤٠.

عامية انطلياس الثانية صيف ١٨٤٠

جاءت هذه العامية تتمة لعامية حرش بيروت وامتداداتها في المتن وجوار صيدا والمريجات وسن الفيل. ورغم أن عامية الحرش قد هزمت على أيدي العساكر المصرية وتشتت رجالها، من مقاطعجيين وقبضايات، فإن ظروفاً جديدة برزت بعد أيام قليلة على النهاية المأساوية لعامية

(٣٨) «أبو سمرا غانم» - ص ٦٠ - ٦١.

(٣٩) **الشدياق** - الجزء الثاني - ص ٤٦٥. وأبو سمرا غانم» - ص ٦٤ - ٦٥.

الحرش. فقد أمر عباس باشا بإرسال الأسرى من اللبنانيين إلى عكا ثم الاسكندرية عبر بيروت وصيدا وكان عددهم ٥٧ رجلاً منهم ثمانية أمراء شهابيين ولمعيين، وثلاثة مشايخ نكديين، وشيخ خازني واحد، والباقي من رجال عامية الحرش. في هذا الوقت بالذات وصلت مراكب الانكليز إلى بيروت.

« ولما أقبلت على المينا ارتجت البلاد وظهر المختبئون.. وكتب الكومندور الانكليزي نيبير Niepper إلى اللبنانيين يبشرهم انه قادم عمارة عثمانية يصحبها عمارة إنكليزية ونمساوية وروسية وبروسية لاستنقاذ سورية من استيلاء الدولة المصرية الظالمة »(٤٠). هكذا توضحت العودة تماماً في صيف ١٨٤٠. فمن جهة برزت في الأفق هزيمة مشروع محمد علي وتخلي فرنسا عنه مقابل حلف ـ عثماني ـ روسي ـ انكليزي ـ نمساوي ـ بروسي، ومن جهة ثانية تدابير قاسية اتخذها محمد علي ضد اللبنانيين قادت إلى عاميات كثيرة انتهت بالهزيمة العسكرية. لكن سيف الانتقام كان مسلطاً فوق رؤوس اللبنانيين كما هي العادة عند فشل أية عامية. فقد رفعت الضرائب من ٢,٥ مليون إلى ٨,٧٥٠ مليون غرشاً. وتمت مصادرة الحنطة والرجال والحيوانات. وأعلن عن جمع الضريبة لمدة ثلاث سنوات مسبقاً. وكثرت أعمال السخرة والبلص. وانتشرت العصابات الكثيرة في مختلف المناطق. وهزمت العاميات الفلاحية وتشرد الأمراء والمشايخ والذين شاركوا فيها فاعتقلوا وارسلوا إلى السودان ومنهم من فر إلى قبرص. واختبأ بعضهم وقتل البعض الآخر. وأحرقت عدة قرى وصودرت الغلال مما سبب نقمة شديدة على الحكم المصري ساهمت في تنظيمها الكنيسة المارونية. فأعلن البطريرك الماروني يوسف حبيش حرمه المشهور ضد كل من لا يعلن التمرد والعصيان على الحكم المصري ويشارك في ضربه(٤١).

فانتفاضة انطلياس الثانية لم تكن مجرد عامية فلاحية، رغم مشاركة الفلاحين فيها بل شاركت في قيادتها زعامات مقاطعجية محلية، من شهابية وخازنية وغيرها، كما شاركت فيها أيضاً القوى الاستعمارية الخارجية، خاصة الانكليز الذين وزعوا المال والسلاح والذخيرة بسخاء عام ١٨٤٠. وقد أدرك الأمير بشير الشهابي أن نهايته قد اقتربت فأودع بعض أشيائه الثمينة في دير بزمار بكسروان، وفي رشميا وعين تراز ودير المخلص لكن أعوانه استمروا في الانتقام من الفلاحين بجمع السلاح والخيل وتغريم الناس وبلصهم(٤٢).

---

(٤٠) **الشدياق** ـ « أخبار الأعيان ـ الجزء الثاني ـ ص ٤٦٦.

(٤١) **فؤاد قازان** « نظرة جديدة إلى الثورة اللبنانية ١٨٤٠ » ـ مقالة منشورة في مجلة « الطريق » ـ العدد السادس لعام ١٩٧٢ ـ ص ٦٨.

(٤٢) **الشدياق** ـ المرجع السابق ـ الجزء الثاني ـ ص ٤٦٦.

قامت البوارج الاوروبية والعثمانية بقصف مدينة بيروت وتهديم بعض أبنيتها ففر سكانها إلى الجبال المجاورة. ودخلت السفن الانكليزية ميناء جونيه ونزل العسكر العثماني والانكليزي[٤٣] عند شواطئها فقطع أشجار التوت. ووصل معهم الشيخ فرنسيس الخازن. « وفي الحال قدم سكان قرى كسروان الساحلية مسلمين لسر عسكر العمارة العثمانية فأعطاهم السلاح لقتال المصريين. كذلك أرسل مركباً محملاً بالسلاح والذخيرة إلى جبيل والبترون وجبة بشري [٤٤] كذلك فعل المندوب البريطاني وود Wood الذي وزع السلاح على سكان الدامور وصيدا. وعاد مشايخ آل الخازن الذين هربوا إلى قبرص. وأغدقت الوعود الكثيرة على اللبنانيين بإعفائهم من الضرائب لثلاث سنوات. وحصلت مناوشات عديدة بين ابراهيم باشا وحلفائه من اللبنانيين وبين الجيش العثماني والقوى الداعمة له من الانكليز والاوروبيين والتي التف حولها جميع المناهضين للحكم المصري وحليفه الأمير بشير الشهابي. وهدمت أو خربت عدة قرى في المتن وكسروان خاصة بكفيا وعين زحلتا، ونهبت وأحرقت بعض بيوتها. واستمرت معارك كسروان قرابة العشرين يوماً انتهت برحيل الجيش المصري منسحباً. وجدّ اللبنانيون في مطاردة فلوله. وأعلن في ميروبا عزل الأمير بشير الثاني وتعيين الأمير بشير الثالث أو بشير ملحم بحضور مندوب بريطانيا في جبل لبنان القنصل وود [٤٥]. وغادر الأمير بشير الثاني بيت الدين مع أولاده الثلاثة وحفيده الأمير سعد حاملاً معه ثروة كبيرة قدرت بثمانية عشر ألف كيس من النقود الذهبية القديمة[٤٦]، جمعها من البلص والسخرة وعرق الفلاحين ومصادرة أموال المقاطعجيين. وأعيد المشايخ المنفيون من آل جنبلاط وعماد ونكد إلى مقاطعاتهم بعد نفي طويل في مصر والسودان فبدأت بعودتهم مرحلة جديدة من تاريخ المقاطعات اللبنانية إذ طالبوا على الفور باستعادة أراضيهم المصادرة وعمدوا إلى الاقتصاص من القوى التي ساندت الأمير بشير وابراهيم باشا. واتخذت المعارك وجهاً طائفياً بارزاً خلال سنوات عدة.

لقد بالغ بعض المؤرخين اللبنانيين في تقويم عامية انطلياس سلباً أو ايجاباً. فمنهم من رأى فيها مجرد حركة موالية للانكليز والعثمانيين، ومنهم من اعتبرها ثورة وطنية تحررية ضد الحكم المصري ولاقت الدعم المباشر من القوى الخارجية. وزاد في صعوبة تقويم هذه العامية أن الطائفية لعبت دوراً

(٤٣) هناك إشارات كثيرة في الأرشيف الفرنسي إلى توزيع الانكليز والعثمانيين للسلاح في جونيه عام ١٨٤٠.

A. **ISMAIL** «Documents».. T. 6. PP. 189, 193 - 194, 201, 215, 221, 232 - 233, 249.

(٤٤) **الشدياق** ـ المرجع السابق ـ الجزء الثاني ـ ص ٤٦٧.

(٤٥) A. **ISMAIL** «Documents».. T. 6. P. 228.

(٤٦) **الشدياق** ـ المرجع السابق ـ ص ٤٧١.

أساسياً في اصطفاف اللبنانيين خلال عام ١٨٤٠، بين قوى مناصرة للأمير بشير وحليفه المصري وقوى مناهضة لهما. وكثرت البيانات التي تعد اللبنانيين، باسم السلطان العثماني، برفع الظلم عنهم والغاء السخرة، والجندية الاجبارية، والاحتكار، وتعدهم أيضاً بإعفائهم من الضرائب سنوات متتالية. وبرز دور الإكليروس الماروني كبيراً إلى جانب القوى المناهضة للحكم المصري. ومرت فترة زمنية قصيرة خلال عام ١٨٤٠ شهدت، تجمعات لبنانية من كل الطوائف «من دروز ونصارى ومتاولة وإسلام» تبعا لوثائق تلك المرحلة. وتذكّر البيانات بالخطب الحماسية التي رافقت الثورة الفرنسية الكبرى لعام ١٧٨٩ باسم الحرية والمساواة والإخاء، مما يوحي بدور لبعض المثقفين اللبنانيين، خاصة من صغار رجال الدين.

مهما يكن الموقف السياسي من تلك العامية فهي تأتي في إطار عاميات فلاحية كثيرة اندلعت في المقاطعات اللبنانية في النصف الأول من القرن العشرين. وتميزت تلك العاميات ببروز قوى مقاطعجية كثيرة في قيادتها، وكانت على صلة وثيقة بصراع المقاطعجيين فيما بينهم ومع الأمير الحاكم ومع والي عكا. لكنها عاميات شعبية تجد كل سماتها في الانتفاضة ضد الظلم والتعسف والسخرة والمصادرة والبلص. ورغم انعدام البرنامج النظري الواضح، وفقدان التنظيم الدقيق، والاعتماد على الهبّات الشعبية السريعة للفلاحين، فإن تلك الانتفاضات شكلت مدرسة حقيقية تعلم فيها رجال العامية دروساً وعبر كثيرة، واستفادوا من تجاربهم العملية فجاءت انتفاضاتهم ضمن وتيرة متصاعدة من التنظيم والصلابة ووضوح الرؤية النضالية. وكان من الطبيعي أن تحاول القوى المقاطعجية المحلية والولاة العثمانيون، والحكم المصري، والقوى العثمانية والأوروبية الاستفادة من تلك الانتفاضات لتوظفها في صراعها بعضها ضد البعض الآخر. فتنتهي العاميات بمزيد من إفقار الفلاحين وفرض ضرائب إضافية عليهم وإحراق عدد من قراهم. وأفضل تقويم لانتفاضة انطلياس الثانية صيف ١٨٤٠ ما كتبه المؤرخ فؤاد قازان: «إن إنتفاضة اللبنانيين وغيرهم، كانت الخطوة الأولى في ضمير الشعب، لا في ضمير مشعليها، للمطالبة بالحرية وبتصاعد النقمة والاستياء ضد السياسة الضريبية الجائرة، وللمطالبة بالاستقلال الوطني. وجعلت الفلاحين خصوصاً، يشعرون عندما تكون البندقية في ايديهم، أنهم ليسوا أقل شأناً من المشايخ والأمراء» [٤٧].

إن نظرة موضوعية إلى عامية انطلياس الثانية لعام ١٨٤٠ تبرز التبدلات النوعية التي رافقت المجتمع في جبل لبنان على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فتلاحقت الانتفاضات في مرحلة تاريخية عرفت بعهد الفتن الطائفية نظراً لاندلاع تلك الانتفاضات في ظروف احتدام التنافس الاستعماري الخارجي من جهة، وسعي السلطنة العثمانية إلى الانفراد بحكم جبل لبنان من

(٤٧) **فؤاد قازان** «نظرة جديدة إلى الثورة اللبنانية ١٨٤٠» - مرجع سابق - ص ٨١.

جهة ثانية، ومحاولات زعماء الطوائف تحسين مواقعهم السياسية والاقتصادية في مناطق سيطرتهم.

لذلك تداخل في تلك الانتفاضات العامل التحرري بالطائفي، والاقتصادي بالسياسي، والاقليمي بالدولي. وأبرز التبدلات التي رافقتها هي التالية:

إنها شملت مناطق واسعة من إمارة جبل لبنان وانزلت ضربات موجعة بفلول الجيش المصري المنسحب من جبل لبنان، وإن القوى المشاركة في الانتفاضة كانت، وبالدرجة الأولى، تتكون من الفئات الأشد فقراً بين الفلاحين خاصة الشركاء، والمياومين، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والفئات المسحوقة بالديون والربا وغيرها. ويلاحظ بعض الرواة أن قسماً من الفلاحين لم يكن يمتلك السلاح بل يذهب إلى المعركة مزوداً بالأوتاد، والعصي، والفؤوس ريثما يشارك في المعركة ويحصل على بندقية وذخيرة. ولم يكن سهلاً على الفلاحين ترك مزروعاتهم ومواسمهم في فترات محددة من السنة للالتحاق بالعاميات لولا إيمانهم بعدالة قضيتهم، وأن الظلم الاجتماعي الذي يعانون منه يفوق قدرتهم على التحمل. وقد بلغ عدد المشاركين بتلك الانتفاضات الفلاحية ما يقارب العشرة آلاف فلاح في أكثر من انتفاضة وعلى امتداد رقعة جغرافية واسعة تمتد من بلاد العلويين إلى نابلس في فلسطين مروراً بعكار، والضنية، وجبيل، والبترون، وكسروان، والمتن، وضواحي بيروت، والبقاع، وحاصبيا، وراشيا، والشوف، وجزين، وجبل عامل، وغيرها.

إن الأسباب العميقة للانتفاضات الفلاحية تجد تفسيرها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي كان يعيش الفلاحون في ظلها. ولا نفع من ترداد العامل الطائفي الذي طبع الغالبية الساحقة من الأحداث الاجتماعية والسياسية في لبنان في القرن التاسع عشر وحتى الآن. فالعامل الطائفي الشديد البروز آنذاك يجب ألا يخفي العوامل الأخرى، خاصة الاجتماعية منها لأن جميع حركات الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في لبنان الحديث والمعاصر مازالت تصطدم بهذا الحاجز الطائفي الشديد التأثير وتعجز عن اختراقه في الربع الأخير من القرن العشرين. فهل يطلب من القوى الفلاحية اللبنانية المنتفضة ضد الظلم والتعسف والسخرة والبلص إنجاز مهمات تاريخية مازالت قوى سياسية كبيرة ومنظمة عاجزة عن تحقيقها بعد قرن ونصف القرن على تلك العاميات؟ اضف إلى ذلك ان نفوذ الأسر المقاطعجية كان مايزال قوياً جداً، وسيطرتهم على الفلاحين كانت واضحة ولا يستطيع أحد تجاهلها. كما أن تلك الأسر المقاطعجية كانت تستخدم أساليب متنوعة في تنظيم قوى مسلحة خاصة بها، وتستفيد إلى الحد الأقصى من الانتفاضات الفلاحية وتحاول تجييرها باستمرار في صراعها بعضها ضد البعض الآخر. فكانت تظهر على الساحة فرق فلاحية منتفضة ضد الظلم والطغيان المقاطعجي وإلى جانبها فرق مسلحة بإمرة الزعماء المقاطعجيين، بالإضافة إلى القوى النظامية للأمير الحاكم أو للوالي كفرق الارناؤوط

والمغاربة والأكراد وكلها على أتم الاستعداد للبطش بالعاميات الفلاحية والتنكيل بأفرادها وقياداتها. وكانت نتيجة ذلك أن دخلت العاميات الفلاحية في حلبة الصراع المقاطعجي - المقاطعجي، والمقاطعجي ضد الأمير الحاكم، وبين الأمير الحاكم والولاة المجاورين وكلها مهمات لا تمت إلى أهداف العاميات بصلة. وجاءت أحداث ١٨٤٠ تزيد إلى المهمات السابقة مسألة إسقاط الحكم المصري لصالح السلطنة العثمانية وحلفائها من الدول الاستعمارية الأوروبية. وهي مهمة ليس فقط لا تنسجم مع أهداف العاميات الفلاحية بل تتناقض جذرياً معها لأن عودة الحكم العثماني المباشر أسوأ بكثير من نظام السلطة الذي أنشأه المصريون في سوريا ولبنان وقدم خدمات هامة للقوى الفلاحية على صعيد توحيد الضرائب، والمساواة، وحرية العبادة، والتمثيل الشعبي، والمحاكم، ورفع التعديات وغيرها، وذلك رغم السلبيات الكثيرة التي رافقت الحكم المصري في لبنان.

بقي أن نشير إلى أن تشجيع العثمانيين وحلفائهم الأوروبيين لفلاحي جبل لبنان على الانتفاضة ضد الحكم المصري وحليفه الأمير بشير الشهابي ترك آثاراً هامة على صعيد تسليح الفلاحين بعد إعلان عامية انطلياس صيف ١٨٤٠ إذ قدر عدد حاملي السلاح من الفلاحين بالآلاف. وتقول المؤرخة سميليانسكايا في ذلك: « لقد تسلح ثلث الفلاحين القادرين على حمل السلاح تقريباً، مما يمكن أن يسفر عن عواقب جدية في ظروف احتدام التناقضات الاجتماعية.. كما أن دعاية الحلفاء لصالح الانتفاضة أو العصيان، وانتشار البيانات المعادية للسلطة المركزية ساعدا على تطور الفكر السياسي عند فلاحي جبل لبنان. وخلق الدور الذي لعبه الفلاحون في العمليات العسكرية ثقة لديهم بقوتهم الذاتية. وليس من قبيل الصدفة أن يكتب الجبليون للسلطان بعد عامية انطلياس صيف ١٨٤٠ أن اللبنانيين ليسوا بحاجة لحماية الباب العالي فهم قادرون على الذود عن أنفسهم وعلى حكم أنفسهم بأنفسهم [٤٨].

ويكتب القنصل الروسي الشهير بازيلي في تقويم تلك الانتفاضة التي عايشها عن كثب: « ليس بالإمكان اليوم - أي ١٨٤١ - تقويم الأثر المعنوي للثورة التي عمت هذه البلاد بقوة، لكن يلاحظ بوضوح أن العادات القديمة المتوارثة عن العهد البطريركي الابوي قد اندثرت فعلاً » [٤٩].

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن الصدامات الدموية التي مارسها الحكم المصري وحليفه بشير الثاني ضد الأسر المقاطعجية الدرزية وفلاحيها قد أضعفت الدروز، قيادة وفلاحين، وقادت إلى تدهور

(٤٨) **سميليانسكايا** « الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر » - تعريب عدنان جاموس - دارا الفارابي. بيروت ١٩٧٢ - ص ١٠٠.

(٤٩) ذكرته سميليانسكايا - المرجع السابق - ص ١٠٠ - ١٠١.



الفصل الرابع

انتفاضات شعبية وليست فتناً طائفية

١٨٤١ - ١٨٤٨

عامية عين عنوب في أيار ١٨٤١

تميزت فترة حكم الأمير بشير الثالث بعدم الاستقرار والضعف الشديد لأسباب عدة أبرزها ضعف في شخصيته من جهة، وتصميم السلطنة العثمانية على إفشال حكمه بهدف تعيين حاكم عثماني مكانه [١]. لذلك أصدر الوالي العثماني أمراً بإعادة الأراضي إلى أصحابها من المقاطعجيين الدروز. فعمد بشير الثالث إلى تشكيل ديوان القضايا وإعطائه صلاحية توزيع الضرائب بحيث يحد من صلاحيات المقاطعجيين الدروز والموارنة معاً وعين على رأسه الفقيه بشاره الخوري، وهدد بالاستيلاء على أراضي كل من يتمنع عن دفع الضريبة. وعمل على كسب ود الفلاحين بإيصال الطحين إليهم وبيعه دون وساطة ليتفادى الهيجان والخوف من غضبة الجياع. لذلك أطلق عليه المقاطعجيون تهكماً لقب «بشير بوطحين». كذلك حاول إلغاء فرق الجوّالة التي كانت ترهق كاهل الفلاحين وتدب الرعب في صفوفهم. ويرى القنصل الروسي بازيلي أن الأمير بشيراً الثالث كان على قناعة تامة باستحالة الاستمرار في النظام التعسفي السابق الذي كان يطبق في جبل لبنان لأن الاستياء كان عاماً بين الأهالي، ولأن أموراً كثيرة قد تغيرت جذرياً على أرض الواقع. لكن توزيع الطحين دون تجار وسطاء، وإلغاء نظام الجوّالة أثارا عليه نقمة التجار أيضاً بالإضافة إلى نقمة المقاطعجيين خاصة وإن فرق الجوالة كانت تساعد التجار الأوروبيين في تحصيل

(١) JOUPLAIN «La Question du Liban». p. 257.

ديونهم من الفلاحين. وعندما اضطر بشير الثالث إلى التراجع عن قرار إلغاء الجوّالة نزولاً عند رغبة أولئك التجار فقد هيبته في أول اختبار جدّي له. وأدرك المقاطعجيون ضعف شخصيته فانخرطوا في معركة عزله إلى جانب التجار الأجانب من جهة، والوالي العثماني من جهة أخرى. واضطربت حال الأمن في جميع المناطق اللبنانية، فكثرت حوادث السطو والسلب والنهب على الطرقات. وازداد تدخل القناصل الأجانب في شؤون الامارة حتى بات الأمير عاجزاً عن القيام بأي عمل مهما كان صغيراً دون استشارتهم.

في ربيع ١٨٤١ كان الباب العالي يعاني أزمة مالية جعلته يطالب بدفع الضرائب مسبقاً والضرائب المتأخرة من أهالي جبل لبنان رغم وعوده السابقة بتأجيل جبايتها وإلغاء بعضها وإعفاء الجبليين لثلاث سنوات قبيل إعلان عاميتهم الثانية في إنطلياس. وكانت السياسة العثمانية تريد إخضاع الامارة اللبنانية لنظام الضرائب العام السائد في جميع أرجاء السلطنة « وذلك بفرض ضريبة العشر على المنتجات الزراعية إلى جانب ضريبة الأرض وجباية الخراج من المسيحيين وهي ضريبة لم تكن تجبى قبل القرن التاسع عشر في جبل لبنان، ثم ضريبة الويركو المفروضة على جميع الأهالي » [٢]. ويرى القنصل الفرنسي أن ذلك التدبير يزيد مقدار الضريبة التي تجبى في لبنان بنسبة عشرة أضعاف إذ أن الرسوم التي كانت تؤخذ من الفلاحين الذين يبيعون الحرير ويشترون الحبوب كانت تصل وحدها إلى نسبة ٤٠ ٪ من أصل المدخول [٣].

لاقت تلك التدابير احتجاجاً شديداً لدى اللبنانيين حتى أن أهالي طرابلس عبّروا عن احتجاجهم آنذاك برفض إقامة الصلاة التقليدية للسلطان. وبدأت بوادر الاستياء تعم جميع المناطق مما دفع بالبطريرك الماروني إلى إعلان الصك الشهير باسم « الأمراء والمشايخ والشعب الماروني » عام ١٨٤١ يدعو فيه إلى المحبة والطاعة، وأن يكونوا مطيعين للسلطان، ومن يوليه عليهم، وأن يكونوا متيقظين على صالحهم العمومي، وأن يرفع دعاواهم إلى الوالي، وأن يُحفظ مقام كلٍ حسب مرتبته وأن كلاً منهم يجري العدل والرحمة على من يختص به، وأن يكون الاتحاد مستمراً فيما بينهم بلا انحلال. وأن يقام من جميع المقاطعات وكلاء أمناء بموجب صكوك لإصلاح الشعب » [٤].

كان البطريرك الماروني يدرك أن الصدام حاصل لا محالة لكنه كان يخشى أن يكون الموارنة البادئين به فيتلقوا الضربة العثمانية الأشد قساوة. فاقترح حلاً لمسألة الأملاك الاقطاعية الدرزية

(٢) سميليا نسكايا « الحركات الفلاحية. . » ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) A. ISMAIL «L'Histoire du Liban». T4. p. 170.

(٤) الشدياق « أخبار الأعيان »، الجزء الثاني، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

القديمة أن تعاد لأصحابها المقاطعجيين شرط أن يكونوا عادلين ورحماء مع الفلاحين وأن يقبلوا بتعيين وكلاء عن الفلاحين. وكان يعلم مسبقاً أن هذا الطلب مرفوض سلفاً من جانب المقاطعجيين الموارنة والدروز على السواء لكنه كان يرغب الظهور بمظهر المدافع عن حقوق الطائفة المارونية، بأمرائها ومشايخها وفلاحيها، وأن يلغي التضامن الفلاحي السابق لصالح التضامن الطائفي تحت زعامته (٥). لكن اللافت للنظر أن صك البطريرك الماروني يوسف حبيش قد تجاهل تماماً مسألة الضرائب التي هي موضع الخلاف الحاد بين المقاطعجيين والفلاحين اللبنانيين من جهة، وبين السلطنة العثمانية من جهة أخرى. ويشير القنصل بازيلي إلى نكتة طريفة تقول « كان أهالي جبل لبنان يتحدثون في اجتماعاتهم عن منطقة في بلاد الأفرنج تسمى سويسرا وهي منطقة جبلية شبيهة بلبنان ولا تدفع الأتاوات لأحد. ومن الأمور اللافتة للنظر أن الأساطير عن الفلاحين السويسريين كانت منتشرة بين الفلاحين المتمردين في أوروبا، وقد تسربت بطريقة ما إلى جبل لبنان » (٦).

المسألة إذاً أعمق من « المحبة والطاعة » التي يدعو إليها البطريرك الماروني الأمراء والمشايخ والفلاحين الذين اجتمعوا في بلدة عين عنوب في أواخر أيار ١٨٤١ ووقعوا عريضة هامة أرسلوها إلى الباب العالي (٧) ومما جاء فيها « أننا نحن رافعو هذه العريضة الطائعون لا نكسب عيشنا من التجارة أو الفنون أو من صناعة أخرى، وأن ليس لنا سهول لاستغلال حبوبها، وإنما كل ثروتنا قائمة بالزراعة الشاقة لاستنبات أراضينا المصخرة المجدبة وبزراعة التوت لتربية دودة الحرير وهي مورد رزقنا الوحيد مع قليل من الزيت... ونتجرأ على العرض بأن العُشر لم يفرض قط على جبلنا لقوامه صخور وتربته قليلة مجدبة ونملك هذه الأرض منذ عهد متقادم وليست على شيء من سائر السهول المخصبة الموجودة في السلطنة خاصة الحكومة التي يمكنها فرض ما شاءت من الضرائب عليها في حين أن هذا الجبل لم يدفع سوى « ميري ». أما الخراج ـ مال الأعناق ـ فقد فرض على المسيحيين في السلطنة العثمانية بدل حماية حياتهم وعرضهم وأموالهم. أما نحن، سكان جبل لبنان، فلم تكلف قط حكومة الباب العالي لهذه الحماية بل، بالعكس كان من عاداتنا حماية ذواتنا من الأفتئات والذود عن وطننا والولايات المجاورة وإخضاع سكانها كلما حاولوا شق عصا الطاعة على الحكومة العثمانية. ومقابلة لهذه الخدم لم يطلب السلاطين العثمانيون منا مال الأعناق ومن السهل تحقيق قولنا هذا بمراجعة سجلات المالية » (٨).

(٥) **سميليا نسكايا**، « الحركات الفلاحية... » ص ١٢٥.

(٦) ذكرته سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص ١٢٦، حاشية رقم ٥٩.

(٧) **فيليب وفريد الخازن** « مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية » المجلد الأول، صفحات ٨٤ ـ ٨٨، لكنه يضعها خطأ في ٢٢ أيار ١٨٤٢ بدلاً من ١٨٤١.

(٨) المرجع السابق نفس الصفحات.



في مواجهة التضامن الفلاحي عمدت الزعامات المقاطعجية، الدرزية والمارونية على السواء، وبدعم مباشر من البطريركية المارونية من جهة، والسلطنة العثمانية والقناصل الأجانب من جهة أخرى، إلى تفجير الساحة اللبنانية على قاعدة التهييج الطائفي لقطع الطريق على العاميات الفلاحية ومنعها من تحقيق أهدافها التي تتناقض جذرياً مع مصالح تلك القوى مجتمعة. فدخلت الطائفية عنصر تهديم وتشويه لجميع العاميات الفلاحية اللاحقة حتى قيام عامية كسروان عام ١٨٥٨.

تبلور الوعي الفلاحي في مواجهة الكنيسة والمقاطعجيين عام ١٨٤١

لم تكن سنة ١٨٤١ عام فتن وقلاقل طائفية بل مرحلة بالغة التعقيد على كافة المستويات، لكن الطائفية أحد أسلحتها الأكثر تدميراً. فالسلطنة العثمانية كانت تعمل على إزاحة الأسرة الشهابية نهائياً عن حكم الجبل وتعيين والٍ عثماني بدل الأمير بشير الثالث الضعيف. وكانت فرنسا وبريطانيا تعارضان عودة الحكم العثماني المباشر إلى جبل لبنان مستخدمين كل الوسائل الممكنة، خاصة التهييج الطائفي. وقد ضمنت فرنسا إلى جانبها بعض زعماء الموارنة في حين ضمنت السلطنة العثمانية وبريطانيا غالبية الزعماء الدروز والسنّة والشيعة. وزاد في تعقيد الأوضاع أن الأمير بشيراً الثالث كان قد أشهر اعتناقه للمسيحية على عكس سلفه بشير الثاني الذي بقي متستراً على «مسيحيته» حتى لا يثير حساسية الدروز والسلطنة العثمانية. لذلك قدم زعماء الدروز إلى الباب العالي عريضة هامة بتاريخ آخر حزيران ١٨٤١ جاء فيها «الأمير بشير (الثاني) نشأ مسلماً ثم اعتنق الديانة المسيحية لكنه كان يجهد بأن يظهر أمامنا بمظهر مسلم ولكنه بدون ريب كان مسيحياً.. أما اليوم فإن الأمير الكبير (بشير الثالث) الذي يحكم الجبل فلكونه مسيحياً ينزل بنا ضروب الاحتقار ساعياً لاذلالنا وإجبارنا على اعتناق ديانته... وأننا لنجاهر تكراراً بأننا لن نلوذ أبداً بكنف حماية الأجانب ولو كان في ذلك إبادتنا جميعاً نحن ونساؤنا وأولادنا... لقد طالما كنا أوفر وجاهة من المسيحيين محترمي الجانب فكيف نطيق أن نكون تحت سيطرتهم أذلاء مهانين؟ لا مراء أن هذه الحالة لا تلائمنا وحكومة جلالة السلطان لا ترضى بها... وعليه فمن المحال أن نقبل بالبقاء تحت سيطرة حكومة مسيحية والخضوع لها ولأوامرها»[١٣].

هكذا تداخل العامل الاجتماعي بالطائفي، والسياسي بالاقتصادي. فالأسر المقاطعجية الدرزية تريد الابقاء على سيطرتها القديمة والعودة إلى ممارساتها السابقة رغم التبدلات الجذرية التي رافقت حكم الأمير بشير الثاني وحليفه محمد علي في جبل لبنان وسوريا، ومنها تبدلات طالت طائفية الرأس الحاكم للسلطة في إمارة جبل لبنان بالإضافة إلى الغنى الاقتصادي للمسيحيين، وتجارة

(١٣) الخازن، «مجموعة المحررات السياسية»، المجلد الأول، ص ٥٠ - ٥١.

الحرير، والانفتاح الكامل على الغرب، والزيادة العددية في السكان، وامتلاك السلاح، والمشاركة في المعارك العسكرية داخل جبل لبنان وخارجه. وكانت السلطنة العثمانية تدرك نفوذ القناصل الأجانب في الجبل، خاصة نفوذ القنصل الفرنسي في أوساط الموارنة، والانكليزي في أوساط الدروز.. فسعت إلى إظهار نوع من المرونة في علاقاتها مع الدروز والموارنة معاً بهدف تعطيل لعبة القناصل وإفساح المجال أمام والٍ عثماني يحكم جبل لبنان بعد إنهاء حكم الإمارة الشهابية.

وزاد في مأزق الزعامات الدرزية المقاطعجية أن تدابير سليم باشا، مندوب السلطان، نصت على مشاركة المسيحيين في المجالس التمثيلية، وحقهم في إرسال وكلائهم لتحديد الأموال الأميرية وطريقة جبايتها، والتعويض على سكان جونيه قيمة ما أتلفته عساكر السلطنة هناك عندما نزلت عند شواطئها. وأقام سليم باشا علاقة وثيقة مع البطريرك يوسف حبيش الذي أنعمت عليه السلطنة العثمانية بعلامة شرف من الماس [١٤]، والذي قدم للسلطنة صك اتفاق وقعه الأمراء والمشايخ ووكلاء الفلاحين الموارنة مضمونه «أن يكونوا مطيعين للسلطان ومن يوليه منهم عليهم.. وأن يقام من جميع المقاطعات وكلاء أمناء بموجب صكوك لاصلاح الشعب». وقد وقع الصك «الأمراء الشهابيون واللمعيون والمشايخ وباقي الشعب». المسألة إذاً ليست طائفية على الاطلاق. فعلاقة الموارنة بالسلطنة العثمانية كانت جيدة، لكن أثر العاميات الشعبية كان ما يزال واضحاً في جميع العرائض التي وقعها زعماء الموارنة وتنص على الاعتراف بوكلاء للفلاحين يشاركون في الدفاع عن مصالح الشعب. وكيف «أن بعض النصارى كتب صك اتحاد لطائفة الدروز يتضمن الحب والاتحاد». وفي غضون ذلك كتب الدروز صكاً لأعيان النصارى وعاميتهم مضمونه:

« **أولاً**: أن يكون كلاهما في طاعة السلطان.

« **ثانياً**: أن يكونوا متحدين بالمحبة الصادقة.

« **ثالثاً**: أن يكونوا يداً واحدة في مصالح الطائفتين العموميتين وأن يكون المناصب يعدلون في سياستهم.

« **رابعاً**: إن مناصب الطائفتين يجتهدون بمنافع بعضهم وأنه إذا خالف أحد منهم يكون الجميع ضده.

« **خامساً**: أن تحفظ المقامات لأصحابها حسب عوائدها وتقضى الحقوق. وإذا حدث (خلاف) خلف بين احد فليكن الاعتناء بالصلح. فإن تعذر الصلح فترفع الدعوى إلى الشرع أو العرف.

(١٤) **الشدياق** «أخبار الأعيان» الجزء الثاني، صفحات ٤٧٥ - ٤٧٦.

« **سادساً**: إذا حدث تعدٍ على أحد فليكن الجميع عونه. وكل مطاليب الدولة تتوزع بالسوية.

« **سابعاً**: إنهم يحفظون هذا العهد طالما تحفظه النصارى وإنهم تركوا كل ما مضى بينهم من الشؤون » (١٥).

تدل هذه الوثيقة والوثيقة التي سبقتها على المرونة الفائقة التي أظهرها زعماء الموارنة، خاصة الدينيون منهم تجاه وكلاء الفلاحين. فالتبدلات الجذرية التي حدثت في السنوات الماضية كان لا بد أن تؤتي ثمارها في المرحلة اللاحقة لصالح الكنيسة المارونية والفلاحين معاً. وقد أجبر المشايخ الموارنة على القبول بتمثيل الوكلاء الموارنة للفلاحين لأن هنالك جماهير فلاحية مارونية كثيرة تعيش خارج سيطرة المشايخ الموارنة، وبشكل خاص في المقاطعات الدرزية. أما في المقاطعات التي يسيطر عليها المقاطعجيون الموارنة فأصروا هم على تمثيلها وليس وكلاء الفلاحين.

كان الاختبار الأول لهاتين الوثيقتين عندما طلب سليم باشا من الأمير بشير الثالث في ١٥ أيلول ١٨٤١ أن يجعل لديه ديواناً مؤلفاً من ثلاثة أعضاء من الطائفة المارونية، وثلاثة من الدروز، ومسلم سني واحد، وأرثوذكسي واحد، وروم كاثوليك واحد، وشيعي واحد. وينتخب الأهالي أعضاء المجلس الذي من صلاحياته الفصل في الدعاوى والمسائل الخلافية دون أدنى تميز، وعلى الموظفين ألا يدنسوا أيديهم بالرشوة. ومن الواجب أن يوقّع أعضاء المجلس القرارات التي يبرمونها وتسجل في سجل المجلس. وينتهي أمر محمد سليم باشا، قائد الجيوش العثمانية إلى اللبنانيين بقوله: « عليكم يا أرباب السلطة إبلاغ هذا الأمر إلى الأهلين ليجأروا بالدعوات لجلالة السلطان » (١٦).

تشير هذه الوثيقة إلى أن السلطنة عمدت إلى التقرب من الفلاحين وخففت الضرائب عنهم إذ أسقطت من ويركو ١٨٤١ مبلغاً مقداره ١,٧٥٠,٠٠٠ عن ميري جبل لبنان. كذلك عمدت إلى الاعتراف بوكلائهم كممثلين لمصالح الشعب. يقول الشدياق إنه « لما أمر الأمير بشير المناصب ـ أي وجهاء البلاد ـ أن يرسلوا رجالاً ذوي خبرة بالحقوق إلى المجلس، امتثلت النصارى، وأنفت مناصب الدروز لأن الديوان يوقفهم عن إطلاق حريتهم بسياسة رعاياهم » (١٧).

خاف الزعماء الموارنة والدروز من صلابة العاميات الفلاحية ومن مبدأ التمثيل الشعبي. لكن زعماء الموارنة وافقوا على التمثيل الشعبي فقط خارج المقاطعات التي يسيطرون عليها. وفي ذلك تحد

---

(١٥) المرجع السابق، ص ٤٧٧.

(١٦) **الخازن** « مجموعة المحررات السياسية » المجلد الأول، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٧) **الشدياق**، « أخبار الأعيان »، الجزء الثاني، ص ٤٧٨.

كبير لسيطرة الزعماء الدروز الذين رفضوا أن تتمثل مقاطعاتهم إلا بأبناء الأسر المقاطعجية الدرزية دون سواها. وهم، بعملهم هذا، لم يقطعوا الطريق على وكلاء الفلاحين في صفوف الموارنة فحسب، بل وأيضاً على التمثيل الشعبي للفلاحين الدروز. فبرز الانشقاق داخل صفوف الموارنة بين البطريرك والمشايخ من جهة، وبين الفلاحين ووكلائهم من جهة أخرى. « أما الموارنة فازدروا برؤسائهم وبباقي الطوائف وطمعوا بتنازل الدولة معهم في الأموال الأميرية... وكان الشيخ نعمان جنبلاط يتردد إلى بطرك الموارنة طالباً اتحاد النصارى مع الدروز »[١٨].

في أيلول ١٨٤١ كانت القوى الفلاحية المارونية في المقاطعات التي يسيطر عليها الزعماء الدروز أمام اختبار حقيقي لقواها الذاتية في مواجهة التحالف الوثيق بين المقاطعجيين الدروز والموارنة معاً ضد العاميات الفلاحية. وقد ساهم الفلاحون الدروز إلى جانب ذلك التحالف المقاطعجي وليس إلى جانب إخوانهم الفلاحين الموارنة وبعض تجار الحرير. فكانت عامية دير القمر نموذجاً واضحاً على مصير الانتفاضات الشعبية المعزولة في ظروف التهييج الطائفي لعام ١٨٤١.

حركة دير القمر في أيلول ١٨٤١ وسقوط الامارة الشهابية

عندما شارك المشايخ النكديون في حركة المختارة عام ١٨٢٥ ضد الشيخ بشير جنبلاط إلى جانب الأمير بشير الشهابي كانوا يهدفون للانتقام للنكبة التي حلّت بآبائهم عام ١٧٩٧ وطمعاً باستعادة نفوذ الأسرة النكدية على منطقة المناصف. لكن آمالهم خابت تماماً بعد أن تفرد الأمير بشير بحكم الجبل وبمشاركة من حليفه محمد علي إلى أن اضطر الأمير للرحيل عن إمارته لاجئاً إلى الآستانة على أمل إعادة الحكم إليه أو لأحد أبنائه من بعده، خاصة وأن الأمير بشير الثالث كان ضعيفاً وغير قادر على ممارسة السلطة لسنوات طويلة. لذلك أمضى الأشهر القليلة التي حكم خلالها جبل لبنان عامي ١٨٤١ـ ١٨٤٢ يستعطف ممثلي السلطنة العثمانية عليه، ويحاول ايجاد الدعم الداخلي لدى بعض الزعماء المقاطعجيين دون جدوى.

كما أن ممثلي السلطنة العثمانية اعتمدوا سياسة ذكية ترمي إلى استمالة الشعب اللبناني ضد المقاطعجيين وذلك بحرمانهم من الابتزاز والتسلط والبلص وفرض الضرائب وجبايتها مضاعفة. فقد أصدر سليم باشا، بتاريخ ٥ أيلول ١٨٤١، أمراً إلى بشير الثالث جاء فيه: « نعلمكم أن قسماً من جبل لبنان، أي الشوف وكسروان وجبيل وملحقاتها، كانت تدفع في عهد محمد علي باشا ٦٤٨٨ كيساً بدل الجزية والفردة. وخلا ذلك كان الأمير بشير يستوفي مالاً باهظاً بمصادرته من الشعب. أما الآن وقد أصبحت سوريا تحت حكم جلالة سلطاننا الأعظم عبد المجيد، فقد أمر، مدفوعاً

(١٨) نفس المرجع والصفحة.

بعاملي الجود والرأفة برعاياه، ألا يصادر الرؤساء أرزاق الشعب، وحظّر على مأموريه قبول الهدايا والرشوة، وأمر بأن يدفع جبل لبنان ٣٥٠٠ كيس في السنة باسم ويركو أو ميري مذ بدء سنة ١٢٥٧ هجرية (١٣ آذار ١٨٤١). والآن يجب أن تسرعوا إلى عقد الاجتماع لاستيفاء المبلغ الذي تعهدتم به من الأهالي بعدالة دون ارهاق الشعب»[١٩].

يتضح من هذه الوثيقة أن العاميات الفلاحية تركت أثراً واضحاً في الفرمانات السلطانية وفي أوامر مندوبي السلطنة لحكم جبل لبنان. فكثرت تقارير: رفع المصادرة، وعدم قبول الرشوة والهدايا، وجباية الضرائب بعدالة، وعدم إرهاق الشعب وغيرها. لكن وكلاء الفلاحين رفضوا دفع الضريبة لأن ممثلي السلطنة وعدوهم عند إعلان عامية إنطلياس صيف ١٨٤٠ بعدم دفع الضرائب لمدة ثلاث سنوات. ورغم تعهد المشايخ والأمراء بدفع مبلغ ٣٥٠٠ كيساً فإن وكلاء الفلاحين أصروا على الرفض. وهذا ما يشير إليه بشير الثالث في رده على سليم باشا بتاريخ ١٦ أيلول ١٨٤١ حيث يقول: «إن المواد التي اتفق عليها في الجلسة المنعقدة في بيروت بحضوركم ووقع وثائقها جميع الأمراء والمشايخ، وقبلوها، قد ساء وقعها لدى أهالي الجبل فأعلنوا أنهم لا يرضون بها نظراً لايجابها عليهم ضريبة. ولهذا حصلت عدة اجتماعات بين المسيحيين والدروز. وقد وجهنا رسلاً إلى جميع الأنحاء فأفادونا أن الساعين في بذر الشقاق هم بعض المشايخ بتحريضهم الشعب على رفض مقترحات الباب العالي وإطاعة أوامره»[٢٠].

تضيف الوثيقة: «بيد أن بعض مندوبي الأهلين قد توفقوا إلى اقناع كثيرين منهم بالانقياد لأوامركم. أما غاية المحركين فهي إنقاص التعريفة على الحرير وإعادتها إلى ما كانت عليه في السابق. وقد شوهد كثيرون من الذين وقعوا الاتفاقية المبرمة في ديوانكم في بيروت منضمين إلى المستائين ومتفقين معهم خوفاً من أن يلومهم سائر أهالي الجبل». ويقترح الأمير بشير الثالث القوة والبطش ضد المتمردين فيقول: «أظن أنه من اللازم اللازب استدعاء فرقة الفرسان غير المنظمة الموجودة في عكا ووضعها حوالي بيروت وصيدا مع إقامة لواء من الجنود المنظمة في سهل بيروت. وبهذه الوسيلة تستدركون حدوث القلاقل التي يخشى وقوعها فتجري الأمور مجراها الحسن بحيث يتسنى فيما بعد إبعاد هذه الجنود»[٢١].

يتضح من هذه الوثيقة أن نفوذ رجال العاميات كان كبيراً بحيث اضطر المشايخ والأمراء إلى التراجع عما تعهدوا بجبايته أمام الوالي. ولعب تجار الحرير والمستفيدون من زراعة التوت وإنتاج

(١٩) **الخازن**، «مجموعة المحررات السياسية»، المجلد الأول، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٢٠) **الخازن**، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٢١) **الخازن** «المحررات»، المجلد الأول، ص ٦٠.



مرج السمقانية لترتيب الأموال الأميرية وتوزيعها ، رغم تحذير الشيخ حسين تلحوق له ، ونصحه باستدعائهم إلى دير القمر . في هذا الوقت بالذات كان الدروز يجمعون قوات لهم داخل الحي الدرزي في دير القمر وإلى جوارها . وهجموا على أسواق دير القمر فنهبوا حوانيتها . ودارت معركة داخل البلدة قتل فيها الشيخ عباس النكدي وحوالي أربعين من أصحاب الحوانيت ، فأضرمت النار في قيسارية الدير . واحتجز الأمير علي منصور أبي اللمع عند الشيخ ناصيف النكدي . وأرسل أهالي الدير يستنجدون بأهالي زحلة ، وبالبطريرك الماروني ، وبنصارى العرقوب وكفرشيما ورشميا والدبية وغيرها . وأرسل البطريرك الماروني مناشير إلى الأمراء اللمعيين والأكليروس والمشايخ والوجوه وباقي الشعب يحتم عليهم نجدة الموارنة في دير القمر . وأرسل وكيلاً إلى بعبدا مصحوباً بالمال لتقديم المؤن والأعلاف والبارود والرصاص . وحصلت مناوشات كثيرة وأحرقت بعض القرى والمنازل في منطقة عاليه والشحار وبعبدا والشويفات وكفرشيما وجزين . لكن تدخل جيوش السلطنة حال دون استمرار المعركة فسلم الديريون ، أسلحتهم لسليم باشا لقاء إيصالات بها . وتحدث الشدياق عن مشايخ النصارى الخائنين الذين كانوا يراسلون وجوه الدروز في الشويفات ، وعن نهب بعبدا والحدث وحارة الحدث وإحراق ربع بعبدا وسبنيه ، وعن نهب وإحراق حمانا وفالوغا وإعداد العدة لاحراق زحلة (٢٤)

رأى بشير الثالث في كتابه المرسل من دير القمر بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٨٤١ إلى المستر وود Wood ، قنصل بريطانيا أن ما حدث في دير القمر يظهر أن الهجوم على المدينة قد تعمده الدروز ودبره المشايخ أثناء اجتماعهم للتباحث بأمر الضرائب التي اتخذوها وسيلة لتدبير الدسائس . مما حمل الشعب على الاعتداد بهم « وإني لواثق أشد الوثوق بتعمد هذه الفتنة لأن الدروز كانوا قد قطعوا السبل المؤدية إلى دير القمر وداهموا المدينة على حين غرة حؤولاً دون مجيء المسيحيين إلى مساعدة أبناء دينهم . وقد انثالت على مسيحيي دير القمر الأضرار وخسروا الخسائر الباهظة بسبب مفاجأة السفاحين واسرافهم في الحريق ونهب البيوت والحوانيت بما فيه سوق التجار حيث الأموال والبضاعة » (٢٥) . وبدأت تقارير القناصل تشير إلى الحرب الأهلية المستعرة نارها بين الدروز والمسيحيين في جبل لبنان طيلة سنوات ١٨٤١ - ١٨٦٠ . لكن القنصل الانكليزي وود Wood نصح سليم باشا بالحياد « لأن كل البلاد في حالة تقرب من الثورة وليس لدى الحكومة العثمانية سوى قوة صغيرة لإرهاب السوريين . وأن أي هزيمة تصيب الجنود الأتراك ستحطم سمعة السلطنة العثمانية في وسط هذه الجبال لأن من المحقق الثابت أن السوريين سيزدادون جرأة ويقومون كلهم كرجل واحد عليكم فتعجزون عن قمعهم لضعف قواكم لا سيما وأنه يعوزكم المال وعدد

(٢٤) **الشدياق** « أخبار الأعيان » ، الجزء الثاني ، ص ٤٨٧ - ٤٨٩ .

(٢٥) **الخازن** ، « مجموعة المحررات السياسية » المجلد الأول ، ص ٦٣ - ٦٦ .

القتال »[٢٦]. وتهاجم عريضة أهالي جزين بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٨٤١ « الأمراء والمشايخ ولاة الشعب » الذين أهملوا رعاياهم. « فأين تلك الغيرة التي طالما وعدتمونا بها؟ وأين حبكم للوطن ولدين أجدادنا! وأين جنودكم، ولماذا غللتم أيديهم عن العمل؟ وما السبب في تقاعس الأمراء المسيحيين عن نصرة إخوانهم؟ »[٢٧].

لقد أسفرت عامية دير القمر في أواخر ١٨٤١ عن سقوط الأمير بشير الثالث فسقطت معه الإمارة الشهابية وأقام السر عسكر مصطفى باشا الصلح بين الدروز والموارنة. وعين عمر باشا النمساوي العثماني حاكماً على الجبل. فأدرك الجميع أن عساكر السلطنة العثمانية، وبريطانيا، وفرنسا ساهمت إلى حد بعيد في إحراق دير القمر وبعض القرى. وأن الحل بالعودة إلى التكاتف. لكن نار الطائفية قد استعرت فأعطيت للعاميات الشعبية وجهاً طائفياً واضحاً تجلى في أكثر من انتفاضة.

إنتفاضة إهدن ـ بشري في تشرين الأول ١٨٤٢

ليست لدينا وثائق كافية حول هذه الانتفاضة والأسباب التي اندلعت من أجلها. لكن بعض الاشارات الواردة في المصادر تلقي أضواء مفيدة حول هذه الانتفاضة الهامة وذلك بانتظار الكشف على وثائقها الأصلية.

تضع المؤرخة سميليا نسكايا انتفاضة إهدن لعام ١٨٤٢ في إطار العرائض التي كان عمر باشا النمساوي يفرض توقيعها على سكان جبل لبنان للمطالبة بالحكم العثماني المباشر، في حين كانت فرنسا تدعم الموارنة للمطالبة بعودة الأسرة الشهابية إلى سدة الامارة. لذلك كانت المعارضة شديدة لتدابير عمر باشا وضد حركة توقيع العرائض فلم تقدم نتائج مرضية. لذلك عمد جماعة الباشا إلى الضغط وتزوير التواقيع واعتقال بعض الزعماء مما ضاعف في استياء الأهالي. تقول سميليا ـ نسكايا « .. وكان من نتيجة ذلك أن الفرقة المسلحة التي تضم عدة مئات من الرجال والتي بعثها الأتراك إلى إهدن في شمال لبنان بحجة ملاحقة أحد الأمراء الشهابيين (الأمير عبد الله شهاب)، تعرضت لهجوم الجبليين وقضي عليها »[٢٨]. وترتبط هذا الاستنتاج بتقرير للقنصل الروسي بازيلي جاء فيه: « إن إرسال الفرقة إلى إهدن واعتقال المشايخ الدروز أظهرا لسكان لبنان نية الأتراك في احتلال الجبل وتجريد السكان من السلاح »[٢٩]. لتستنتج مجدداً « أن هذا الصدام المسلح في منطقة

(٢٦) المرجع السابق، صفحات ٦٧ ـ ٦٩.

(٢٧) المرجع السابق، صفحات ٦٩ ـ ٧٠.

(٢٨) **سميليا نسكايا**، « الحركات الفلاحية .. » ص ١٤٩.

(٢٩) ذكرته **سميليا نسكايا**، المرجع السابق، ص ١٤٩، حاشية رقم ١٢٢.

إهدن كان ايذاناً بتمرد دروز جبل لبنان الأوسط. وقد أسرع لمساعدتهم من لبنان الشرقي وحوران رجال شبلي العريان الذين اقتحموا جبل لبنان، وتوجهوا إلى بيت الدين مقر عمر باشا. وطالب شبلي العريان بتحرر المشايخ الدروز المعتقلين وإعادة الحكم الذاتي إلى جبل لبنان وإرجاع الشهابيين إلى الحكم. وكان دافعه لهذا الطلب الأخير هو الرغبة في استمالة الموارنة» [٣٠]. وحاول المشايخ الدروز أن يعقدوا اتفاقاً مع الارستقراطية المسيحية من أجل العمل الموحد ضد الأتراك. «لكن تلك المحاولات اصطدمت بمقاومة رجال الدين كما حدث في عام ١٨٤١... وقد حاول عمر باشا أن يعرقل هذا الاتحاد وبذل جهوده لاثارة الصدام بين الطائفتين» [٣١].

يتضح من هذه الاشارات أن المستفيد الأساسي من الصراع الطائفي بين الدروز والموارنة كان الحاكم العثماني عمر باشا النمساوي من جهة، والكنيسة المارونية الطامحة إلى زعامة الموارنة من جهة ثانية. أما المحاولات الحثيثة التي أجراها زعماء الدروز مع الارستقراطية المارونية أي الزعامات المقاطعجية المارونية فباءت بالفشل لأن الكنيسة المارونية كانت قادرة على تحريض القوى الشعبية ضد المقاطعجيين الموارنة وتهديد نفوذهم المباشر في مناطق سيطرتهم.

لقد استفادت الكنيسة المارونية إلى الحد الأقصى من العاميات الفلاحية لتحطم الكثير من ركائز المقاطعجيين الموارنة والدروز معاً ولتحل مكانهما في كثير من المواقع وتقطع الطريق أمام التحرر الفعلي للفلاحين ومنع تثمير الانتفاضات الكثيرة التي قاموا بها طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر.

لكن وثائق الأرشيف الفرنسي تقدم إضافات هامة حول انتفاضة إهدن لعام ١٨٤٢ [٣٢]. على سبيل المثال، ما ورد في تقرير للقنصل الفرنسي بوريه Bourée في ٧ كانون الأول ١٨٤١ من أن الجبليين سكان بشري والضنيه وعكار يناصرون رجال الانتفاضة في بلاد العلويين في التمنع عن دفع ضرائب إضافية والعودة إلى الضرائب التي حددها عبد الله باشا لكن تقريراً مفصلاً في ١٩ تشرين الأول ١٨٤٢ يتحدث عن انتفاضة كبرى حدثت آنذاك في إهدن. وورد في التقرير ما يلي «علمنا أن فرقة من أربعماية جندي نظامي تركي وألباني أرسلت إلى طرابلس بهدف اعتقال الأمير عبد الله (شهاب)، وبالتالي الشيخ بطرس (كرم) تعرضت لمقاومة فورية من الأهالي الذين احتشدوا دونما تخطيط مسبق. وقد توجهت كل القوى العسكرية التي تأتمر بأوامر العسكر إلى

---

(٣٠) المرجع السابق ص ١٤٩ و A. ISMAIL «Documents..» T.7 pp. 232 - 234.

(٣١) سميليا نسكايا «الحركات الفلاحية»، ص ١٤٩.

(٣٢) معلومات هذا النص وردت في الأرشيف الفرنسي ومقتبسة عن الصفحات التالية:

A. ISMAIL. «Documents..» t.7 pp: 58 - 59, 224 - 226, 230, 250.



بعض التقارير الفرنسية تذكر الانتفاضة إهدن ـ بشري، وتربط اسم البلدتين بها وتشدد عليها من زاوية اعتقال الشيخ بطرس كرم والعمل على إطلاق سراحه، وكيف أن المطران طوبيا والمشايخ الثمانية تصدروا اهتمام القنصل الفرنسي. لكن هزيمة أربعمائة جندي نظامي على أيدي فلاحي وأهالي إهدن ـ بشري في أواخر عام ١٨٤٢ تعتبر نصراً كبيراً للانتفاضات الشعبية في تاريخ لبنان الحديث. ويشير التقرير نفسه أن السر عسكر كان عازماً على إرسال ثلاثة مسيحيين إلى المشنقة بسبب تحريضهم الأهالي بعدم توقيع العرائض التي طلبها. لكن إنتفاضة إهدن ـ بشري أجبرته على إطلاق سراحهم. فقد خافت السلطات العثمانية من نتائج تلك الانتفاضة في منطقة جبلية وعرة. إذ لم يدخل مدينة طرابلس في اليوم الأول بعد المعركة سوى ٨٦ عسكرياً فقط. وتاه الآخرون في الجبال، فقتل بعضهم وجرح البعض الآخر أو تخفى لفترة من الزمن ولم يعرف عدد الجرحى بالضبط إلا بعد فترة فبلغ ٢٦ جريحاً بينهم خمسة ضباط أحدهم برتبة مقدم (٣٤). أما عدد القتلى والمفقودين فبقي مجهولاً ولم تذكره تقارير القناصل اللاحقة.

إن لإنتفاضة إهدن ـ بشري لعام ١٨٤٢ أهمية خاصة لأن نتائجها تركت انعكاساً سلبياً على مجمل المشروع العثماني في محاولته تثبيت أقدام عمر باشا النمساوي حاكماً على الجبل. فقد إنتفض فلاحو الدروز في أكثر من منطقة وطالبوا باطلاق سراح زعمائهم المعتقلين. واستفادوا كثيراً من أجواء الانتصار الذي حققته انتفاضة إهدن ـ بشري ضد عسكر حاكم طرابلس. ودعوا مجدداً إلى نبذ الخلافات الطائفية وإلى التكاتف وتناسي الأحقاد. وأرسل القنصل الفرنسي بوريه Boureé إلى حكومته نص الترجمة للرسالة التي وجهها الشيخ شبلي العريان في تلك الفترة إلى شيوخ واعيان وعقلاء المسيحيين يدعوهم فيها إلى الوحدة الكاملة دونما تمييز بين مسيحي ودرزي بحيث يعم الهدوء وتعم السعادة على الجميع. «فلننس الماضي ولننس الأحداث الأخيرة. ولنفتح صفحة جديدة في حاضرنا. نحن من جهتنا نعتبركم كأنفسنا تماماً. نساؤكم نساؤنا، وأولادكم أولادنا» (٣٥).

لكن دعوة التآخي، ونبذ الأحقاد، وتناسي الماضي لم تفعل فعلها بسبب الظروف المعقدة جداً والمشحونة بالتهييج الطائفي الداخلي من جهة، وبزحمة المشاريع التقسيمية ذات الوجه الطائفي البارز التي كانت تضج بها الساحة اللبنانية آنذاك بتخطيط وبتحريض مباشرين من السلطنة العثمانية، وقناصل فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا، وبموافقة عدد كبير من الزعماء المقاطعجيين الدروز والموارنة الذين كانوا يخافون تحرر الفلاحين وعامياتهم، وبموافقة أيضاً من الكنيسة المارونية التي كانت تتحول إلى القوة الأكثر نفوذاً بين الموارنة في أواسط القرن التاسع عشر. في هذه الأجواء

(٣٤) **A. ISMAIL** «Documents..» T. 7. p. 225.

(٣٥) Ibid. pp. 232 - 234.

المعقدة استمرت الانتفاضات والعاميات الشعبية في جبل لبنان. ورغم النتائج المحدودة التي كانت تتوصل إليها فإن دروسها وعبرها كانت تتراكم لتعطي ثمارها في المرحلة اللاحقة.

انتفاضة جبة بشري في حزيران ١٨٤٤

هناك إشارات سريعة فقط إلى هذه الانتفاضة التي تزامنت مع إخلال بالأمن في مدينة طرابلس نفسها. «ففي حزيران ١٨٤٤ امتنع سكان منطقة جبة بشري عن دفع الضرائب متذرعين بعدم الإنصاف في توزيعها. وتقول وثائق الأرشيف الروسي: «عبثاً حاول البطريرك الماروني التوجه إليهم بالانذارات والمواعظ اللاهوتية إذ لم تكن لديهم الرغبة حتى في مفاوضة أسعد باشا لأن شكاواهم السابقة كانت تظل دون جواب. وعندما أرسل الباشا جيشاً إلى تلك الجبال توجه الفلاحون إلى القناصل الأوروبيين بطلب المساعدة إذ «لا يعرفون أية جريمة اقترفوا حتى يهاجمهم الجيش». ثم تراجع السكان فيما بعد تحت ضغط الباشا وقبلوا بتعيين شخص يحدد مقادير الضرائب بالعدل. وتشير سميليا نسكايا أن وثائق الأرشيف الروسي تضم نص الشكوى التي أرسلها الفلاحون إلى القناصل الأجانب بتاريخ ١٤ حزيران توضح الطابع الفلاحي للانتفاضة رغم اتهام المقاطعجي بطرس كرم بالاستفادة منها في صراعه مع القائمقام المسيحي. فهناك وصف دقيق للظلم والاضطهاد اللاحق بالفلاحين من جراء توزيع الضرائب الذي اعتمده الأمير حيدر أبي اللمع لإرضاء السلطات العثمانية.

وتقول الشكوى: «وفقاً لأوامر الباب العالي من الضروري جباية ثلاثة آلاف وخمسماية كيس من الضرائب توزع على كل نواحي لبنان. وقد أمر الباشا القائمقامين الدرزي والنصراني أن يوزعا هذه الضريبة بالتساوي والعدل دون التفريق بين غني وفقير تمشياً مع أوامر الباب العالي. لكن القائمقامين اتفقا فيما بينهما على إنزال الظلم بالفلاحين لمصلحة رجالها وأملاكهما». وأهم ما جاء في الشكوى «تفسير الفلاحين لخط كلخانةأي الوثيقة العثمانية التي أقرت المساواة الاجتماعية والسياسية بين جميع السكان «الفقراء والأغنياء» دونما تمييز، كذلك الفلاحين والقائمقام، بالاضافة إلى الجرأة في اطلاق صفة «الظلم» على أعمال القائمقام. وتستنتج سميليا نسكايا «أن شكوى أهالي جبة بشري تستحق الاهتمام نظراً لأنها تعكس التبدلات التي حدثت في وعي فلاحي لبنان الشمالي بتأثير حوادث الأعوام الماضية»[٣٦].

نحن إذن أمام عامية حقيقية ذات سمات بارزة أهمها رفض الظلم، والتمنع عن دفع الضرائب، واتهام القائمقام مباشرة بالتواطؤ مع الوالي العثماني لجباية ضرائب باهظة من الفلاحين مع إعفاء

(٣٦) **سميليا نسكايا**، «الحركات الفلاحية»، ص ١٦٠ - ١٦١.

أملاكه وأعوانه من تلك الضرائب، والدعوة الصريحة إلى تطبيق مبادىء الخط الشريف العثماني حول المساواة بين جميع السكان، على اختلاف مراتبهم الاجتماعية وطوائفهم، في الحقوق والواجبات.

إن طرح هذه المطالب دفعة واحدة، وبهذا الوضوح دونما إشارة إلى تنظيم لفلاحي جبة بشري تثير أكثر من علامة استفهام حول علاقة المقاطعجي بطرس كرم بهذه العامية في إطار خلافه الحاد مع القائمقام حيدر أبي اللمع، وحول علاقة الكنيسة المارونية نفسها بتلك العامية.

تقدم وثائق الأرشيف الفرنسي إضافات كثيرة تغني وثائق الأرشيف الروسي حول طبيعة هذه العامية وأهدافها، والنتائج التي توصلت إليها، والقوى التي استفادت منها. ففي تقرير للقنصل الفرنسي في بيروت السيد بوجاد Poujade بتاريخ الأول من تموز ١٨٤٤ ترد المعلومات التالية: تـدور أحداث هامة في ولاية طرابلس، وفي جبة بشري دون أن تجد حلاً لها حتى الآن. فمن زمن طويل يدور صراع حاد بين الأمير حيدر أبي اللمع ومشايخ جبة بشري سببه الضرائب التي حددها الباب العالي والتي لم يتم تحصيلها حتى الآن. فضريبة الميري التي يدفعها سكان الجبل سنوياً هي ٣٥٠٠ كيس. ويطالب الباب العالي بضريبة الميري لمدة ثلاث سنوات أي ١٠,٥٠٠ كيس. وبعد القيام بتوزيع تلك الضريبة كان على مقاطعات جبيل والبترون وجبة بشري أن تدفع ٧٠٣,٨١١ قرشاً في السنة. فدفعها السكان عن السنة الأولى، وعندما حان موعد دفع المبلغ نفسه في السنة الثانية امتنع السكان عن الدفع لأن توزيعاً عادلاً للضريبة على مختلف مقاطعات الجبل لا يلزمهم بنسبة مشابهة. لذلك طلبوا إلى الأمير حيدر توزيعاً منصفاً ووصفوا حالتهم المزرية التي كتبت عليها مراراً في تقاريري السابقة. فأرسل أسعد باشا ضابطاً يدعو المشايخ والفلاحين إلى الخضوع للأمير حيدر. فتجمع المشايخ واتخذوا قراراً بأنهم عاجزون عن دفع الضريبة وكتبوا إلى أسعد باشا أن يكون الدفع بعد جمع محصول الحرير. عندئذ عمد الأمير حيدر إلى عزل أبرز مشايخ جبة بشري أي الشيخ بطرس كرم، المعروف لديكم جيداً، والشيخ جرجس حنا الضاهر وغيرهما وعين مكانهما الشيخ ميخائيل كرم، ابن الشيخ بطرس، والشيخ ابراهيم حنا الضاهر شقيق الشيخ جرجس[٣٧].

القنصل الفرنسي يشير إلى عامية جبة بشري فقط من باب الحديث على الصراع بين القائمقام حيدر أبي اللمع ومشايخ الجبة، وإبدال المشيخة من الأب إلى الابن ومن الأخ إلى أخيه. وهذا التحليل بعيد عن الحقيقة تماماً لأن التقرير نفسه يشير إلى أن الأمير حيدر أبي اللمع ذهب

(٣٧) A. ISMAIL «Documents» T. 7. pp. 369 - 372.



الوثائق الكافية للحكم على هاتين الانتفاضتين ضد تعسف ممثلي السلطنة العثمانية وفرض الضرائب وطرق توزيعها وجبايتها. وبدا واضحاً أن دور المقاطعجيين المحليين والكنيسة المارونية والقنصل الفرنسي طغى على الطابع الاجتماعي الطبقي لعاميات الفلاحين في مختلف المقاطعات اللبنانية ولا يشار إلى التنظيمات الفلاحية إلا بشكل عابر. لذلك استمر المقاطعجيون والأكليروس الأعلى والقناصل الأجانب يوظفون تلك العاميات في صراعات لا تقدم فوائد كبرى للفلاحين، في حين استمرت العاميات الفلاحية تكتسب خبرات ودروساً وتتسع أكثر فأكثر لتصل إلى مناطق جديدة من جبل لبنان والمقاطعات اللبنانية المجاورة. ونحن بحاجة إلى مزيد من الأضواء على تلك العاميات في جبل لبنان وفي مختلف المقاطعات لأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة بلغت درجة من الحدة جعلت الفلاحين ينتفضون تباعاً في أكثر من منطقة خلال العام الواحد. ورغم بروز العامل الطائفي بشدة آنذاك فإن عدداً كبيراً من العاميات الفلاحية كان واضحاً في صفائه الاجتماعي ضد الظلم والتعسف والضرائب. وكان الفلاحون مستنفرين على الدوام للرد على أية محاولة تقوم بها السلطة لفرض تدابير جديدة خاصة في مجال الضرائب. في هذا الإطار جاءت انتفاضة كسروان الأولى لعام ١٨٤٧ ضد تدابير المساحة كتعبير عن يقظة الفلاحين لقرارات السلطة المركزية والتصدي لها بحزم فاعل لإجبارها على التراجع.

الانتفاضات الشعبية في مواجهة التهييج الطائفي

لم تكن انتفاضة دير القمر عام ١٨٤١ مجرد حادث طائفي بين الدروز والموارنة كما تشير الكثير من وثائق القناصل والمؤرخين الطائفيين في لبنان بل حلقة في مخطط يرمي إلى انهاء حكم الامارة الشهابية وإحلال حاكم عثماني مباشر في جبل لبنان، واستخدام الطائفية كأسلوب لتحقيق مخطط توضحت أبعاده عبر المواقف التي اتخذتها القوى النظامية العثمانية من حادثة دير القمر وساهمت في نقلها إلى أكثر من منطقة لبنانية. فأحرقت عشرات المنازل، ونهبت المواشي، وجرى الاعتداء على الجماهير الشعبية لطرفي النزاع الدروز والموارنة في مناطق الشويفات والمتن وبعبدا والحدث وحارة الحدث وسبنيه وجزين بالإضافة إلى دير القمر. وتحولت الصدامات إلى عمليات انتقام واسعة للأقلية الطائفية الموجودة في منطقة ذات أكثرية من طائفة أخرى، في حين كانت عساكر السلطنة تتفرج من بعيد وتشارك ضمناً في توزيع السلاح والذخيرة على الفريقين المتنازعين.

وكان واضحاً من خلال تحول الانتفاضات الفلاحية لعام ١٨٤٠ إلى صدامات دموية طائفية عامي ١٨٤١ - ١٨٤٥ أن قوى داخلية وخارجية تنفخ في نار الفتنة وتستفيد من نتائجها. وعلى رأس تلك القوى المقاطعجيون الراغبون في التخلص من حكم الامارة الشهابية، يساندهم العثمانيون والانكليز لأن الحاكم الشهابي كان معتبراً حليفاً للفرنسيين وعند وصول مصطفى باشا النوري، سر



لتأديبهم دخلت غزير وخلعهم عن مقاطعتهم وعين مكانهم الشيخ خليل حبيش (٤٣). وداهمت قوة من الأرناؤوط دير مار جرجس في جبل موسى بحثاً عن المشايخ آل الدحداح فنهبت الدير وعاثت الفرق العثمانية فساداً في مختلف مناطق الجبل تحت ستار معاقبة الزعماء الدروز والموارنة المتمردين على السلطنة العثمانية. وامتدت تعدياتها لتشمل جزين والشوف والمناصف والعرقوب والمتن وكسروان وجبيل والزاوية والضنيه، وجبة بشري حيث حصلت معركة عنيفة تصدى فيها سكان بشري وإهدن لقوة عثمانية وكسروها وغنموا سلاحها وخيلها وهرب من بقي منها حياً إلى طرابلس.

وعقد المطارنة اجتماعاً بحضور البطريرك الماروني حكموا فيه ببراءة أهالي جبة بشري من الذنب في حق الدولة العثمانية. ورفض البطريرك طلب القائد العثماني أن تجوب عساكره مناطق الجبل تحت ستار البحث عن مشايخ آل الدحداح لأن ذلك سيسبب فتنة كبرى. فزار القائد منطقة الأرز ولاقاه أهلها بالترحاب فعاد إلى طرابلس ومنها إلى بيروت.

وكان لانتفاضة بشري المنتصرة ضد القوة العسكرية العثمانية ١٨٤٢ تأثير كبير على إعادة اللحمة إلى اللبنانيين بعد أن تأكد زعماء الدروز والموارنة أن مشروع السلطنة العثمانية يهدف إلى إخضاعهم جميعاً. كتب الشدياق «وبلغ الدروز ما فعله أهل جبة بشري فهاجوا طالبين حرب عمر باشا. فأرسلوا الشيخ اسماعيل عبد الملك (الملكي) إلى المتن ليجعل اتحاداً بينهم وبين النصارى. فارتضت النصارى طالبين صكاً برجوع الولاية إلى الأمراء الشهابيين. فكتب الدروز ذلك الصك واشترطوا فيه أن يكون أحد الأمراء اللمعيين معيناً من الوالي وأن يكون عنده أربعة مدبرين: إثنان من مشايخ الدروز واثنان من مشايخ النصارى. واجتمع الأمراء اللمعيون وبعض وجوه المتن وكسروان في انطلياس وفي غضون ذلك نهبت دروز الجرد بعض أنفار نظام سائرين من بيروت إلى دمشق. فرجع النظام إلى بيروت. فأرسل الشيخ محمود تلحوق ما نهبوه إلى بيروت...».

«واستدعى الدروز شبلي العريان لمعونتهم فحضر بعسكر إلى المختارة. فتقوت الدروز وقطعوا الماء عن بتدين وتجمع أكثرهم في المختارة وكفرنبرخ».. وقامت عساكر السلطنة بعمليات مستمرة ضد القوى الدرزية في الجرد والعرقوب وبقعاتا وبتاتر والشويفات وغيرها (٤٤). دلالة ذلك أن السلطنة العثمانية لعبت الورقة الطائفية ١٨٤١ ـ ١٨٤٤ فاضطرت عساكرها إلى تجهيز حملات لتأديب المناطق المأهولة بالمسيحيين تحت ستار تأديب مشايخ آل الدحداح، والمناطق المأهولة

(٤٣) **الشدياق**، «أخبار الأعيان»، الجزء الثاني، ص ٤٩٢.

(٤٤) **الشدياق**، المرجع السابق، ص ٤٩٣ ـ ٤٩٤.

بالدروز لتأديب المشايخ المتمردين عليها من آل جنبلاط والعماد ونكد. وكانت نتيجة ذلك أن عمت الانتفاضة معظم المقاطعات اللبنانية. لذلك يتهم قناصل فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا القيصرية السلطنة العثمانية مباشرة في تدبير المذابح الداخلية بين الدروز والموارنة وذلك في عريضة مشتركة أرسلوها إلى سليم باشا في بيروت في أواخر تشرين ١٨٤١ جاء فيها:

« ٢ ـ لا يُنكر أن قد أرسلت بعض الذخائر إلى الموارنة بدلاً من التوسط الفعلي بين الفريقين اللذين استسلما لجميع جوائح الحرب الأهلية على مشهد من الجنود المنظمة على مسافة ميل من بيروت. بيد أنه من الثابت أن الدروز أُمدوا بذخائر وافرة مرسلة من دمشق رغماً عن تنبيه القناصل المقيمين في هذه المدينة » (٤٥).

لم تبرز الصدامات الدموية لسنوات ١٨٤١ ـ ١٨٤٤ صدفة بل كجزء من مخطط مدروس لاخضاع الجبل مباشرة، بدروزه وموارنته وباقي طوائفه، بزعاماته وفلاحيه وتجاره وحرفييه، إلى والٍ عثماني. ولم يكن بمقدور العثمانيين إخضاع تلك القوى. إذ رغم اعتمادهم الطائفية لتفكيك اللبنانيين وتحريضهم على التقاتل الطائفي فيما بينهم فإن الممارسات الشاذة والنهب والسرقة والبلص التي مارستها القوى العسكرية العثمانية ضد القرى الدرزية والمسيحية على السواء كانت كافية لتوجيه المعركة مجدداً ضد السلطة المركزية التي تحولت عن الأسرة الشهابية إلى الوالي العثماني. وعادت الاتصالات مجدداً بين الزعماء الدروز والموارنة لتشكيل جبهة واحدة ضد التعسف العثماني. وعادت العاميات الفلاحية مجدداً تنشط في معظم مقاطعات الجبل. ورفض الفلاحون دفع الميري مضاعفة. وأصروا على تمثيلهم إلى جانب المشايخ والأمراء، وإلى الطابع الفلاحي للانتفاضات حيث يرد في كتاب أهالي زحلة إلى القنصل الفرنسي بوجاد Poujade عام ١٨٤٥ المقطع التالي:

« يؤخذ من الافادات التي تلقيناها ما يثبت أن الدروز لم يأتوا لمحاربتنا إلا مكرهين من أصحاب الاقطاع فإنهم يجبرونهم على ذلك بضرب العصي. ولا مراء أن لبنان لا يتمتع بالراحة ما دام لزعمائه امتيازات ومعافيات كان يمنحهم إياها أمير الجبل لقاء خدماتهم وينزعها منهم حينما شاء.. » ويضيف الكتاب « ... من الممكن عقد الصلح بين فلاحي الدروز والمسيحيين إنما يتعذر ذلك مع زعمائهم الذين يريدون حفظ امتيازاتهم وسلطتهم على إخواننا مما لا نرضاه ». وفي وثيقة الصلح بين الدروز والموارنة التي عقدت في بيروت بتاريخ ٢ حزيران ١٨٤٥ ترد عبارات مشابهة (٤٦).

(٤٥) الخازن، « مجموعة المحررات السياسية »، المجلد الأول، ص ٧٦.

(٤٦) الخازن، المرجع السابق، صفحات ١٨٣ ـ ١٩١.

هكذا كانت تدابير السلطنة العثمانية ومؤامرات القناصل الأجانب تهدف إلى تشويه العاميات الفلاحية في جبل لبنان لسنوات ١٨٤١ - ١٨٤٥ ودفعها باتجاه الصدامات الطائفية التي يدفع الفلاحون ثمنها غالياً. وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد بسبب الظروف الموضوعية السائدة وضعف الرؤيا السياسية لدى الانتفاضات الفلاحية وقياداتها في تلك المرحلة. لكن تلك الانتفاضات كانت تكتسب على الدوام خبرة نضالية تبلورت في ممارسات عملية استمرت بالترقي في عملها وفي أشكال تنظيمها النظري.

عامية كسروان الأولى والانتصار السلمي للفلاحين عام ١٨٤٧

بعد عاميات ١٨٤٠ - ١٨٤٥ وما رافقها من تكتل جماهيري واسع استفاد الفلاحون كثيراً من التنافس الداخلي بين الزعماء المقاطعجيين وصراع البعض منهم ضد البعض الآخر، كذلك استفادوا من التنافس الاستعماري الخارجي ووعود السلطة المركزية العثمانية. وبات مطلبهم الأساسي رفع الظلم والتعديات عنهم، والسماح لهم بالاحتفاظ الدائم بالسلاح وعدم تسليمه لأي سبب كان، ورفع البلص والسخرة، وعدم دفع ضرائب إضافية أو المطالبة بمال مكسور أي ضرائب متأخرة، وعدم السماح للمقاطعجيين بالاعتداء على الفلاحين والطعن بكراماتهم.

لقد ترك الحكم المصري آثاراً ايجابية بالغة الأهمية على صعيد تحرر الفلاحين وباقي القوى المنتجة، وذلك بإعلانه المساواة التامة بين الناس في الحقوق والواجبات، ومنع المتاجرة بالطائفية، وتوحيد الضريبة، وإيجاد المجالس التمثيلية المحلية، وخضوع الجميع للمحاكم القضائية. لذا لم يعد بالإمكان حكم جبل لبنان على نفس الأسس السابقة التي كانت سائدة فيه قبل مجيء الحكم المصري. فالناس في حالة استنفار دائم، وأي شرارة، مهما كانت صغيرة يمكن أن تقود إلى حريق كبير يطال جميع مقاطعات الجبل والمقاطعات المجاورة له. وقد تأكد للسلطنة العثمانية العائدة على أنقاض الحكم المصري إلى سوريا وجبل لبنان، وبدعم مباشر من التحالف الأوروبي، أن الاستعماريين الأوروبيين، عندما عجزوا عن الاتفاق الودي فيما بينهم لاقتسام الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية، أجلوا ذلك الاقتسام إلى مرحلة لاحقة على أن يعملوا بكل قواهم من أجل إفشال حكم السلطنة وتفكيكها من الداخل تحت ستار حماية الطوائف والقوميات المحلية والجاليات الأجنبية وغيرها.

ونظراً لكثرة الصدامات الدموية خلال سنوات ١٨٤٠ - ١٨٤٥ إرتأى السلطان عبد المجيد أن يوفد ناظر خارجيته شكيب أفندي إلى جبل لبنان متمتعاً بصلاحيات مطلقة لإعادة الأمن فيه إلى نصابه، ولتسوية جميع مشاكله، وتنظيم الحكم فيه. فوصل إلى بيروت في تشرين الأول ١٨٤٥ بعد أن استصدر أمراً من السلطان إلى المشير نامق باشا، القائد الأعلى للفيلق العثماني في البلاد العربية



لقد أفردنا لحركة ١٨٤٧ هذه الصفحات باسم انتفاضة كسروان الأولى أو العامية المؤجلة. فالسمات الأساسية فيها هي نفسها في العاميات الأخرى لكن هذه الانتفاضة تأجلت قبل أيام معدودة من اندلاعها إذ بادر ديوان شورى النصارى في جبل لبنان إلى وقف استيفاء الرسوم. فحققت العامية بعض أهدافها بمجرد التهديد بإعلان العصيان وفي ذلك دلالة واضحة على مدى نفوذ الضغط الفلاحي.

ويلاحظ أن المشايخ من آل الخازن كانوا وراء ذلك القرار خوفاً من اندلاع العامية في مقاطعتهم فنجحوا في تأجيلها حتى عام ١٨٥٨ لكنهم لم يعملوا على إزالة الأسباب العميقة لها. جاء في نص القرار الذي أصدره ديوان شورى النصارى: «إنه حضر إلى المجلس جناب المشايخ خالد الخازن، وقسطنطين الخازن، بالأصالة عن أنفسهم والوكالة عن عائلتهم المشايخ بيت الخازن مقاطعجية كسروان، وقرروا أنه صار متقدم لهم جملة تقريرات من أهالي المقاطعة المذكورة، من وجوه ورؤساء أديرة وخلافهم، لجهة استرحامهم السابق من معولة الدولة العليا. صانها رب البرية، في شأن تسوية الأموال الميرية، كما استرحم غيرهم من مقاطعات الجبل، وصدرت الإرادة السنية باجرائها... وذلك لرفع الزيادة الواقعة بالمقاطعات المذكورة وغيرها، بمطلوبها الميري، ولكي تكون جميع المقاطعات بالتساوي، والمطابقة للعدالة والانصاف بالوجه الحقاني»(٤٨).

وعند الكلام على «وجوه ورؤساء أديرة وخلافهم» فإن تعبير «خلافهم»، يشير، أكثر ما يشير إلى وكلاء القرى وقادة الفلاحين. مما يؤكد على تحالف الكنيسة المارونية مع الفلاحين لتقليص نفوذ مشايخ آل الخازن في كسروان وغيرها من المقاطعات. ويستخدم النص تعابير المساواة، والعدالة والانصاف، والحق وهي تعابير ذات دلالة هامة في وثائق هذه المرحلة وتبرز التطور النوعي الذي دخل على وعي فلاحي كسروان في أواسط القرن التاسع عشر.

لكن قرار ديوان شورى النصارى يشير إلى إجبار الفلاحين على دفع الضرائب مؤقتاً مستخدماً تعبير «على وجه المقارضة لوقت قريب». أي أن عليهم تحمل الزيادات، وتحمل الظلم وعدم التساوي بانتظار الرحمة والعدل والانصاف «ولا يُعلم متى تصير هذه التسوية العامة القطعية العادلة، فما عاد لهم مكنة ولا طاقة على دفع ما هم متظلمين به من الزيادة، بأكثر مما يتوجب على مقاطعتهم المزبورة في الأموال الأميرية، وإن كان دفعهم ذلك على وجه الاقتراض. على أن القرضة لا تكون إلى ما شاء الله، فما عاد لهم احتمال ذلك لا سيما لوجود الضيق والعسر ومحل المواسم مع حال

(٤٨) «أثر لبناني: لكي تكون جميع المقاطعات بالتساوي»، مقالة منشورة في مجلة «أوراق لبنانية» المجلد الأول، صفحات ٥٣٦ ـ ٥٤٠.

فقرهم الكلي »، كما ورد في إحدى فقرات القرار [٤٩].

يشير القرار كذلك إلى نوع من التهديد المبطن حين يقول: « ليس من العدل والانصاف أنهم ـ أي الكسروانيين ـ يتحملوا أموال غيرهم من المقاطعات ويدفعونها عنهم، وإن كان ذلك بوجه المقارضة وتحت حساب عند التسوية العامة العادلة، بل إنهم غير ملزومين أن يدفعوا شيئاً قبل عمل التسوية المذكورة حسب مضمون تعليمات شكيب أفندي المثبتة من الدولة العليا، التي يوضح بها أن تصير التسوية، ويصير في المجالس نظم دفاتر عادلة لويركو الجبل كله، محلاً فمحلاً إلى آخره، ويكون ذلك دستور العمل. أو أنه يصدر الأمر الكريم بعمل تسوية هذه الادارة كلها في بعضها الآن، وتوحيد الرحمة والعدالة من مقاطعاتها كلها، أو أنهم بموجب التعليمات المذكورة يتوقفوا عن دفع مطلوبهم كله وايراده بعد التسوية العامة ليعرفوا قدر مطلوبهم العادل فيؤدونه » [٥٠].

دل هذا القرار أن مشايخ كسروان من آل الخازن لم يعودوا قادرين على التسلط في مقاطعتهم كما في السابق إذ يشير التقرير إلى أن المشايخ وإلى جانبهم « الأهالي عموماً من هذه المقاطعة يطلبون من المجلس المساعدة ». وجاء في القرار أنه: « لمصلحة الميري، ولمنع الأسباب والحركات الموقفة لكل المال، أو لجانب كبير منه على الخزينة المالية، وملافاة لحال الأهالي المذكورين الضيقة، لا سيما الفقراء، رؤي أن تتناسب الآن المقاطعة المذكورة أقله بمقاطعات بلاد جبيل، ويتوقف عنها، أي عن منطقة كسروان المزبورة، من مطلوبها الزيادة المذكورة، أي الـ ١٨ ألف غرش المحررة، التي بالنسبة للمقاطعات المذكورة هي زيادة » [٥١].

هكذا حققت عامية كسروان الأولى لعام ١٨٤٧ أهدافها بمجرد التهديد المبطن بالتمنع عن دفع كامل الضريبة إذا لم ترفع عنهم الزيادة، وما لم تعامل كسروان بالمساواة التامة مع باقي المقاطعات. فأحرز فلاحو كسروان نجاحاً كبيراً ساعدهم على تنظيم صفوفهم في السنوات العشر التالية لانتزاع مزيد من المكتسبات ورفع الظلم والتعديات عنهم.

---

(٤٩) « أثر لبناني.. » مرجع سابق، ص ٥٣٩.

(٥٠) نفس المرجع والصفحة.

(٥١) نفس المرجع ص ٥٤٠.

الفصل الخامس

الانتفاضات الشعبية في أروع تجلياتها ١٨٥٨

انتفاضة زحلة لعام ١٨٥٨

تأتي هذه الانتفاضة في سياق صراع عنيف بين الزعماء المقاطعجيين الموارنة وبين القائمقام المسيحي الأمير بشير أحمد أبي اللمع. ففي أيار من عام ١٨٥٨ هاجمت القوى المقاطعجية المارونية مقر الأمير في برمانا، فهرب إلى بيروت وانتقلت السلطة إلى يد المقاطعجيين. فاستفاد أهالي المتز والقاطع من هذا الجو وعملوا على تحويله إلى انتفاضة ذات طابع شعبي جماهيري. لكن السلطات العثمانية أرجعت الأمير بشير أحمد إلى السلطة بحراسة عساكرها مما أوجد حالة من العصيان في مناطق الجبل [١].

كانت حركة العرائض والصراع ضد القائمقام بمثابة الشرارة التي فجّرت التناقضات الاجتماعية، ولم تكن أحداث زحلة وغزير إلاّ الإرهاصات التي أنبأت بالانفجار الكبير. فسكان زحلة، الذين حصلت بينهم وبين أسيادهم المقاطعجيين من أمراء آل أبي اللمع مشادات كثيرة قبل ذلك التاريخ، امتنعوا عن طاعة بشير أحمد أبي اللمع وانتخبوا من بينهم شيخ شباب وشكلوا مجلساً بلدياً منتخباً من ستة أشخاص.

فكتبت جريدة التايمز اللندنية Times في ٢٢ آب ١٨٦٠ « أن سكان زحلة آنذاك قد أعلنوا « جمهورية

---

(١) **A. ISMAIL** «Documents..» T. 10. pp. 112 - 119.



هكذا ترتدي انتفاضة زحلة لعام ١٨٥٨ أهمية استثنائية في تاريخ الانتفاضات الشعبية اللبنانية. فهي التي أوجدت تقليد شيخ الشباب قبل عاميتي غزير وكسروان، وهي التي عملت على انتخاب الوكلاء لتمثيل الشعب وإليها تنسب صحيفة التايمز اللندنية إعلان «**الجمهورية التيوقراطية**» حتى قام هنري أبو خاطر بتأليف كتاب بعنوان «**جمهورية زحلة ـ أول جمهورية في الشرق**» (٥).

لسنا في مجال تحليل اللفظ وما إذا كانت العامية جمهورية ذات سمات واضحة أم لا، كما أن تقريراً صحفياً أو عنواناً عاطفياً لكتاب لا يشكل قرينة تاريخية للكلام على تلك الجمهورية. لكن ما نود تأكيده أن هذه الانتفاضة، حسب علمنا، أول انتفاضة شعبية حقيقية لا يلاحظ في قيادتها وجود للأسر المقاطعجية الحاكمة. كما أنها موجهة، بالأساس، ضد الأسرة المقاطعجية الحاكمة، أي أسرة الأمراء أبي اللمع، وهم في أعلى سلطة سياسية على رأس قائمقامية النصارى. ويشير تقرير للقنصل الفرنسي أواخر عام ١٨٥٨ إلى أن انتفاضة زحلة آنذاك والتي يسميها عصيان زحلة، جاءت في إطار الصراع المقاطعجي العنيف بين القائمقام المسيحي والزعماء الآخرين. وإن ١٣ زعيماً مقاطعجياً شاركوا في الصراع مما أدّى إلى هزيمة القائمقام رغم عودته إلى مقر حكمه برمانا مدعوماً بعساكر الأتراك إثر طرده منها (٦).

لكن التقرير الفرنسي لا يخفي خشيته على زحلة وسكانها بعد دخول القوات التركية إليها بحجة حمايتها إذ يشير إلى الرغبة القديمة لدى السلطات العثمانية بفصل زحلة عن جبل لبنان وبتعيين حاكم تركي عليها على غرار ما حصل في دير القمر. وهناك إشارات كثيرة حول هذه النقطة بالذات منها القول بفصل زحلة عن إيالة صيدا وإلحاقها بإيالة طرابلس، أو خشية آل أبي اللمع من فقدان مدينة زحلة وضمها إلى ولاية دمشق لأن ذلك سيضعف نفوذهم السياسي والاقتصادي إلى الحد الأقصى (٧).

فالانتفاضات الشعبية في أواسط القرن التاسع عشر لم تكن مجرَّد أحداث داخلية فحسب بل تعبير مكثّف أيضاً عن الصراع المقاطعجي ـ المقاطعجي، وتوق الكنيسة المارونية للترقي الاقتصادي والسياسي، والتنافس الحاد بين القناصل الأجانب على النفوذ، وتوظيف الرساميل تحت ستار حماية المسيحيين في الشرق، ورغبة السلطنة العثمانية في إلغاء الأمارة اللبنانية وإلحاق جبل لبنان بالحكم

---

(٥) هنري أبو خاطر «جمهورية زحلة ـ أول جمهورية في الشرق»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٧٨ في ٢٧٣ صفحة.

(٦) **A. ISMAIL**«Documents..» T. 10. PP. 114 - 121.

(٧) Ibid. pp 136 - 141.

العثماني المباشر وتوحيد نظامه السياسي والضرائبي والتربوي والإداري مع باقي مقاطعات السلطنة.

لكن انتفاضة زحلة لعام ١٨٥٨ دخلت تاريخ الانتفاضات الشعبية من بابه الواسع إذ شكلت نموذجاً يحتذى لباقي الانتفاضات الشعبية. فخسر الأمراء من آل أبي اللمع نفوذهم على سكان المدينة وتحولت إدارتها خلال عام ١٨٥٩ إلى حاكم عثماني يدير شؤونها. وقام وفد من أعيانها بزيارة الوالي خورشيد باشا، فاستقبله بحفاوة بالغة، ورفع طلبه إلى الاستانة، وأصبحت زحلة جزءاً من ولاية دمشق طيلة الفترة الممتدة من ١٨٥٩ حتى إعلان بروتوكول المتصرفية عام ١٨٦١ حيث عادت للارتباط مجدداً بمقاطعات جبل لبنان[^٨].

وكان من أبرز نتائج تلك الانتفاضة تحرر سكان المدينة من سيطرة آل أبي اللمع، كما أن تجربتها التنظيمية نقلت إلى غزير ومقاطعات أخرى فلعبت دوراً بارزاً في إسقاط نظام القائمقاميتين وإحلال نظام المتصرفية مكانه. لكن القوى الطبقية المعادية لتحرر الفلاحين ولجماهير المدن اللبنانية آنذاك كانت كبيرة جداً. وهي تبدأ بالزعامات المقاطعجية المحلية، الصغيرة والكبيرة، وبالزعامات الدينية خاصة البطريركية المارونية التي كانت تسعى للزعامة السياسة على الموارنة، بالإضافة إلى محاولات السلطنة العثمانية لإعادة حكمها المباشر على جبل لبنان وضمه إلى الولايات المجاورة، والمعارضة العنيفة التي أبداها القناصل الإنكليز والفرنسيون والروس والنمساويون ضد رغبة السلطنة في التفرُّد بحكم الجبل أو ضمه إلى الولايات المجاورة. في هذا الجو المشحون بالصراع الدموي، وبالدسائس وتوزيع المال والسلاح والذخيرة، اندلعت ثلاث انتفاضات فلاحية في ربيع ١٨٥٨ في زحلة وغزير وكسروان وهي شديدة الارتباط فيما بينها. فانتفاضة زحلة تركت آثارها المباشرة على إنتفاضة غزير بعد أيام قليلة من اندلاعها في ربيع ١٨٥٨. وكان لهاتين الانتفاضتين الأثر المباشر، في الفكر والتنظيم والممارسة، على انتفاضة كسروان الكبرى في نفس الفترة من ربيع ١٨٥٨. وليس صدفة أن تندلع ثلاث انتفاضات نوعية في ثلاث مقاطعات لبنانية دفعة واحدة، وبأشكال تنظيمية متشابهة لدرجة التطابق، ولأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية متشابهة أيضاً. دلالة ذلك أن الوعي الفلاحي بلغ درجة عالية من التطور في جبل لبنان وترك آثاراً إيجابية بالغة الأهمية على أوضاع سكانه، البورجوازية الصاعدة والفلاحين المنتفضين ضد الظلم ومختلف أشكال التسلط المقاطعجي. وكانت انتفاضة فلاحي كسروان الأكثر تنظيما بين تلك الانتفاضات، فأفردنا لها صفحات طويلة، أمّا انتفاضة غزير فليست لدينا سوى إشارات سريعة حولها ونأمل أن يوليها الباحثون الأهمية التي تستحق في الكشف عن وثائقها ودورها ونتائجها.

[^٨]: هنري أبو خاطر: «جمهورية زحلة..»، مرجع سابق، ص ١٧٥.

تفسخ الهرم المقاطعجي المسيطر في كسروان ١٨٥٨

تدل غالبية وثائق الانتفاضة الشعبية في كسروان أن بدايتها كانت صراعاً بين مشايخ آل الخازن والأمير بشير أحمد أبي اللمع، قائمقام النصارى، وذلك في صراع مكشوف على السلطة والنفوذ. وقد دعم مشايخ آل الخازن انتفاضة زحلة في ربيع ١٨٥٨ بهدف إضعاف نفوذ القائمقام وإجباره على الاستقالة مما اضطره إلى الذهاب إلى زحلة والبقاء فيها ثلاثة أشهر لتهدئة الحال. ورغم أن نار زحلة بقيت تحت الرماد فإن انتفاضة أخرى مشابهة لها تماماً قد اندلعت في غزير ضد المشايخ من آل حبيش. وبدأ العصيان يعم معظم مناطق كسروان مما أوجد خوفاً شديداً لدى البطريرك الماروني، وقنصل فرنسا، ومشايخ الدروز. يقول الحتوني « أرسل دوليسبس Delesseps، جنرال دولة فرنسا في بيروت، معتمدين من قبله ينصحون مشايخ بيت الخازن الذين ضد الأمير (بشير أحمد) ويحذرونهم من الانقسام والخلاف موضحاً لهم أن الأجدر أن يكونوا متحدين حزباً واحداً مع القائمقام ويستمروا منقادين لأوامره إلى وقت آخر موافق لعزله وإلاّ لا يقدر يكفل لهم الغوائل الوخيمة الناتجة عن تعصباتهم هذه فلم يذعنوا له، وبأثناء ذلك حضر الشيخ بطرس واكد حبيش من قبل قنصل دولة الإنكليز ليأخذ معروض التشكي المطرز بأختام المشايخ الخازنيين وغيرهم من الذين هم ضد الأمير. ولما اطّلع عليه قنصل دولة فرنسا المذكور اغتاظ جداً لعدم قبولهم إرشاداته وانقيادهم إلى رأي الدولة الإنكليزية »[٩].

دلالة النص أن المشايخ الخازنيين كانوا كثيري الاعتداد بقواهم الذاتية ويعملون على كسب رضى الإنكليز والفرنسيين معاً في معركتهم ضد القائمقام. لكنهم لم يقيموا وزناً كبيراً للعاميات الفلاحية لأن العنجهية الاقطاعية جعلتهم يتعامون عن التطورات الهائلة التي حصلت على الساحة اللبنانية. وزاد في صلفهم أن بعض العاميات الشعبية كانت بزعامة خازنية، وأن تلك العاميات لم يكن بمقدورها أن تفعل أي شيء، ما لم تكن بقيادة مقاطعجية. لذلك عمدوا إلى التضامن العائلي فيما بينهم. لكن تجاهل الفلاحين ومطالبهم، والاكتفاء بالتضامن المقاطعجي داخل الأسرة الخازنية، وخوض معركة شرسة ضد القائمقام دون سند داخلي وخارجي جعلت القوى المقاطعجية الكبيرة قلقة على المستقبل لأن الانتفاضات الفلاحية لن تقف عند حدود كسروان بل ستعم باقي

(٩) منصور الحتوني، « نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية »، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.
يلاحظ أن وثائق الأرشيف الفرنسي التي ينشرها الدكتور عادل اسماعيل لم تتحدث عن انتفاضة فلاحي كسروان وذلك بانتظار نشر مجموعة نانت Nantes التي تضمنت وثائق تلك الانتفاضة. لذلك استندنا إلى مذكرات العقيقي، والحتوني، ودراسات فؤاد قازان، ودومنيك شفاليه، وسميليا نسكايا وغيرهم.

مقاطعات الجبل، الدرزية والمسيحية على السواء. فبرز التضامن المقاطعجي بأجلى مظاهره قبل ذلك بأيام معدودة من انتفاضة فلاحي كسروان إذ نبّه الزعيم المقاطعجي الدرزي سعيد جنبلاط من مخاطر الإنقسام في الهرم السياسي المسيطر بكسروان في فترة تاريخية عرفت تبدلات بنيوية جذرية لصالح الكنيسة المارونية وصغار المنتجين.

يذكر الحتوني «وبهذه الغضون أرسل سعيد بك جنبلاط معتمداً من قبله كاتب يده يوسف الخوري البكاسيني الماروني ومعه أحد عقّال الدروز يخاطب بلسانها المشايخ الخازنيين قائلاً أن تحزبهم ضد قائمقامهم هو آيل إلى ضررهم وضرر كامل ذوي الاقطاع في جبل لبنان. فالانكفاف إذاً عن هذا التحزُّب والانقسام هو الأوفق والأجدر بهم أن يكونوا حزباً واحداً وغرضاً واحداً إن كان مع الأمير أو ضده. فأجابه الخازنيون متشكرين من معروفه، حامدين زاكي فهمه وأنهم صاروا يتبصَّرون بما هو موافق»(١٠).

رغم هذا التحذير الذي ينم عن وعي طبقي بالغ الذكاء استمر المشايخ الخازنيون في معركتهم المنفردة ضد القائمقام بهدف إسقاطه. وعندما قدم من اسطمبول عطا بك مأموراً من السلطنة العثمانية لتفحّص أحوال قائمقامية النصارى بسبب كثرة الاضطرابات الدموية فيها خلال النصف الأول من ١٨٥٨، نزل القائمقام بشير أحمد لملاقاته في بيروت وأفهمه أن بعض الأمراء والمشايخ، وحدد اسماءهم، هم سبب جميع الاضطرابات وطلب قوة للاقتصاص منهم. فرد مشايخ آل الخازن بتحريض الناس في كسروان وجبيل ضد القائمقام غير آبهين بوجود مأمور السلطنة العثمانية، مما دفع عساكرها إلى إلقاء القبض على الشيخ حصن الخازن وأودعه والي بيروت السجن حيث عانى الإهانات، ولم يطلق سراحه إلاّ بعد تدخل القنصل الإنكليزي. لكن أياماً قليلة فصلت هذه الصفعة التي وُجّهت للشيخ الخازني في ١٢ أيلول ١٨٥٨ عن الانتصار الكبير لآل الخازن بعزل القائمقام الأمير بشير أحمد في ٢٨ أيلول فانصرف بكليته للمشاركة في تهييج الناس ضد آل الخازن. يروي الحتوني «لما انقطع رجاؤه (أي القائمقام بشير أحمد)، من إبقائه في الوظيفة، اجتمع بحلفائه وقرروا الرد بواسطة التهييج وتحزيب أهالي كسروان ضد مشايخهم. واستوثق الأمير وحلفاؤه أولاً برجل من الروم الكاثوليك يدعى إلياس المنيَّر من زوق مكايل وكلّفه زرع البلبلة وإعلان الثورة. فكان يعلن أمام الناس أن الدولة العلية ترغب كثيراً راحة رعاياها ولا تريد أصلاً أن يكونوا أرقاء كالعبيد. قال إلياس المنيَّر مخاطباً الناس: نحن أهالي كسروان مستعبدون لكامل عائلة كثيرة العدد ومختلفة الأطباع، ولكامل أفرادهم السلطة والسيادة التي لآل الخازن علينا. فإذا علينا أن نطلب الإقالة من هذه ونتظاهر برفض تسلُّط عموم المشايخ عنا وأن يكون لواحد منهم

(١٠) الحتوني، «نبذة تاريخية..» ص ٣٢٩.

فقط تولي الأحكام وله وحده تكون السلطة والسيادة ويكون من الأشخاص المزدانين بالذكاء والمعارف ومحبة الإلفة والسلامة ويميل طبعاً للعدل والإنصاف مبغضاً للرشوة ينسينا جور الجهلة من الخازنيين »[١١].

سواء صحت رواية الحتوني حول دسائس القائمقام المعزول ضد آل الخازن أو لم تصح فمما لا شك فيه أن رفع شعار زعيم مقاطعجي واحد لا أسرة مقاطعجية بكاملها كان عامل تهديم ليس للأسرة الخازنية فحسب بل لباقي الأسر المقاطعجية اللبنانية بشكل تدريجي. فانهارت بذلك إحدى ركائز التضامن المقاطعجي داخل الأسرة الواحدة، وبينها وبين الأسر المقاطعجية الأخرى. وقد أشار إلى ذلك أنطون ضاهر العقيقي في مذكراته حين قال: « صدر الأمر بتوقف الأمير (أي القائمقام بشير أحمد) وعند ذلك زاد الافتتان في كسروان من المشايخ والغرضية وصار الفريقان يزدادان بغضاً لبعضهم ضداً لما كان يظن بهم. وأخذ سعادة الأمير يستعمل الحيل لينكس بيت الخازن عن شرفهم كما عملوا به، وما عاد حصل فرق بين الصالح والطالح. ومع ذلك لم يحصل له نتيجة بالحال. وأما الرعايا فأخذوا يلهجون فيما بينهم عن هذا الصنيع معتدين ذواتهم أنهم صاروا كالعبيد بيد المقاطعجية، وما عاد لهم قول ولا مشورة في شيء. فعند ذلك حصلت المخابرة فيما بين الأهالي عن ذلك بين البعض الذين ليس هم من الأعيان وذلك كل قرية من قرايا كسروان من دون علم من أهل القرية الأخرى لأن الرعب واقع في قلوب جميع الرعايا وبالأخص إهابة بيت الخازن على أهالي كسروان لأنهم ما عادوا احتسبوا رعاياهم ولا أكابرهم ولا رؤسائهم في شيء »[١٢].

هذا النص بالغ الدلالة. فتعسُّف آل الخازن، كباقي الأسر المقاطعجية، مسألة تاريخية موجودة منذ عهد قديم وهناك أمثلة كثيرة عليها سنستعرض بعضها في الصفحات التالية وهي أكثر من أن تحصى وتعتبر من الأسباب العميقة لانتفاضة فلاحي كسروان ضد آل الخازن عندما لاحت لهم إمكانية التحرّك الناجح في ظل التفكك الحاصل في رأس الهرم المقاطعجي والذي تجسَّد بصراع القائمقام ضد المشايخ آل الخازن واستعانة كل منهما بجماهير الفلاحين للانتصار على خصمه. مما أكسب تلك الجماهير ثقة كبيرة بالنفس فطالب وكلاؤها المتنورون برفع التعديات وإحلال العدل، والاعتراف بزعيم مقاطعجي واحد لا أسرة مقاطعجية كبيرة العدد يمارس كل فرد من أفرادها أبشع استغلال للفلاحين ويوجه إليهم ما يشاء من الإهانات دون رادع أو عقاب. وكان لوكلاء الفلاحين دور أساسي في تعميق الوعي الاجتماعي لديهم إذ استخدموا شعارات واضحة ومفهومة جيداً من جماهير الفلاحين وعامة الناس فالتفوا حولها واظهروا الاستعداد الكامل للدفاع عنها

(١١) المرجع السابق، ص ٣٣٣.

(١٢) **العقيقي**، « ثورة وفتنة »، ص ٧١.



لم يحدث...! وعلا صياح المرأة والأطفال وأسرع الجيران مهرولين في ذلك الليل فوجدوا ميلاداً قد قضى نحبه »[١٤]. ولم يقتصر الأمر على تعسّف المشايخ الرجال بل تعداه إلى تعسّف نساء المشايخ ضد الفلاحين وإجبارهم على تقديم الهدايا إليهن أيام الأعياد، وتقبيل أيديهن كأمر واجب تماماً كما هو الحال بالنسبة للمشايخ ورجال الدين. وكان على الفلاح أن يقدم قفة من البن الأخضر هدية عرس ابن أو بنت الشيخ الخازني[١٥].

من الروايات أيضاً عن تعسّف آل الخازن ضد الفلاحين: « إن الشيخ ملحم دعيبس الخازن من غوسطا رام المعاركة (الكباش) مع ابن بيوس الشنيعي لأجل تجربة القوة. فلما غلب ابن بيوس الشيخ ملحم ضربه الشيخ ملحم بالسيخ فقتله... (وهذا الشيخ نفسه) وضع كذلك ابن فارس البيطار في المقبرة وهو حي مع أنّه من أعيان البلاد »[١٦].

دلالة ذلك أن اعتداءات المشايخ آل الخازن لم تقتصر على الفلاحين فحسب بل تعدتهم إلى التجار وأعيان القرى مما سبب نقمة شديدة ضدهم. وقد تحرى المرحوم يوسف يزبك قصة دفن إلياس البيطار حياً من الروايات الشفوية المتناقلة في كسروان فإذا بها قصة تقشعر لها الأبدان لفداحة الأسلوب البربري الذي استخدمه الشيخ الخازن في قتل الوجيه المعروف إلياس البيطار. كتب يوسف يزبك: « قصة الشيخ ملحم دعيبس الخازن مع إلياس البيطار لا تقل فظاعة عن اختها السابقة (يقصد قتل ميلاد الديك بالخنجر ورمي كانون الجمر عليه وذلك على مرأى من زوجته وأولاده). وخلاصة القصة أن الشيخ ملحم عشق فتاة من الأهالي في غوسطا وأخذ يراودها عن نفسها، وهي تأبى مجاراته في إغوائه خصوصاً وأنها تعلم أن الخازنيين لا يتزوجون إلاّ بفتيات من أسرتهم لأنّهم يعدّون أنفسهم أشرف أصلاً من الشعب. وهذا الاعتداد مصدره تقاليد إقطاعية يعمل بها في كثير من البلدان. وخيل إلى العاشق الشيخ ملحم أن إلياس البيطار يحب الفتاة وأنه هو الذي يشجعها على صده. وآل البيطار في كسروان أسرة معروفة بالفضل وحسن الأخلاق، وبنو الخازن يكرهونهم لأنّهم يسابقونهم إلى الزعامة المحلية. فغضب الشيخ ملحم على إلياس البيطار وطفق يترقب حركاته ليبطش به. وذات ليلة كمن له بالقرب من الكنيسة، أمام باب الخشخاشة (المقبرة). وفي عودة إلياس البيطار إلى بيته هجم الشيخ عليه وكبله ورماه في المقبرة وسد عليه الباب ورجع إلى داره... واتفق أن مرّ بالمدفن أحد الأهلين وسمع الأنين، فرفع الحجر عن الباب وانقذ المسكين من القبر وأوصله إلى ذويه... ولم يجرؤ آل البيطار على الشكوى لأن الحاكم كان

(١٤) **العقيقي**، « ثورة وفتنة »، حاشية ص ٧٢ ـ ٧٣.

(١٥) **B. POUJOULAT** «La Vérité sur la Syrie». pp. 58 - 59.

(١٦) **العقيقي**، « ثورة وفتنة »، ص ٧٤.

يغضي عن أعمال بني الخازن، شركائه في المغانم. ولكن أقرباء الشيخ ملحم دعيبس الخازن اجتمعوا وقرروا أن يأتوا بنسيبهم موثوق اليدين إلى بيت البيطار ويلقوه على الأرض لكي يضربه اصحاب الدار، ولكنهم اشترطوا أن ينطرح والد إلياس «المدفون حياً» على الشيخ ملحم ليرد عنه الضرب وهكذا تمت الترضية»(١٧).

صحيح أن العقلاء من مشايخ آل الخازن بدأوا يدركون مغبة الأعمال الهمجية التي يقوم بها أنسباؤهم، وأن النتائج ستكون وخيمة ضدهم، لكن إستدراكهم للأمور وتصالحهم مع أعيان القرى بشكل خاص كان يتم مقروناً بالعنجهية المقاطعجية التي تمتهن كرامة الأهالي في معرض تقديم الاعتذار الشكلي كما هو واضح من الرواية السابقة.

ويورد العقيقي أيضاً قصة الشيخ يونس البدوي الخازن من مزرعة كفردبيان، «الذي عرّى نادر القسيم من غير ثياب كما خلقه ربه، وأركبه على حمارة وأخذ يضربه بالقضبان على الأعضاء المستترة وخلافه. وبهذه الواسطة مات نادر بعد ما مضى برهة وإنما كان سبب موته من هذا العمل»(١٨).

وكعادته في تحري الحقائق التاريخية بحث المؤرّخ يوسف يزبك عن هذه القصة الفظيعة في مرويات أهالي كسروان ودوّن الخلاصة التالية: «كان نادر القسيم، ويكنّى بأبي طوبيا، عجوزاً في الثمانين من شيخوخته، مشهوراً بالتقوى ولين العريكة والابتعاد عن الشرور وأسبابها، ويعمل برّاكاً في مطحنة القرية في وادي الجزيرة. فأرسل إليه الشيخ يونس البدوي الخازن قمحاً مع خادمه للطحن. واتفق أن الخادم وصل في الدقيقة التي علق فيها رجل آخر طحنته، فاضطر رسول الشيخ للانتظار وأبطأ في الرجوع. ولما لقيه معلمه سأله عن سبب تأخُّره، فأخبره. فغضب ابن الخازن كيف أن صعلوكاً كأبي طوبيا لم يفرغ الطاحونة حالاً من القمح ويطحن له قمحه. وذهب إلى ذلك العجوز وأمسك بلحيته، وعرّاه من ثيابه كلها، وأركبه دابة المطحنة، وأتى به إلى كنيسة الضيعة. وفي الطريق إنهال عليه ضرباً بعصاه ثم قطع شوكاً حاداً ووضعه بين فخذيه... ولما شهد الأهلون هذا المنظر المحزن اضطربوا ودمعت عيونهم.. ولم يجرؤ أحد على اعتراض الشيخ يونس الخازن. وأمّا أنسباؤه فاغرقوا في الضحك والقهقهة! وبعد يومين مات المسكين الشيخ بو طوبيا!»(١٩).

---

(١٧) المرجع السابق، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(١٨) **العقيقي**، «ثورة وفتنة»، ص ٧٥.

(١٩) المرجع السابق، ص ٧٥، حاشية.

هذه النماذج الحية تعبِّر بصدق عن التاريخ الفعلي الذي عاشه فلاحو كسروان وعموم الأهالي فيها إبان تسلّط آل الخازن عليهم. وهي نماذج تجد شبيهاً لها في ممارسة المقاطعجيين الآخرين في قرى ومقاطعات أخرى. ونحن مدينون للمؤرِّخ يوسف يزبك بالروايات المفصَّلة التي أشار إليها العقيقي إشارة خاطفة لكن يزبك تحرَّاها ودوَّنها كاملة فكانت أشدُّها هولاً قصة الاعتداء بالاغتصاب ثم القتل على يوسفية إبنة اغناطيوس عقل. وبطل هذه المأساة الشيخ منصور الخازن الذي دل مسلكه المقاطعجي على تشابه تام بين هذا المقاطعجي الصغير وأبناء النبلاء الأوروبيين في العصور الوسطى. ومصدر ذلك التشابه ادعاء المقاطعجي والفيودالي الغربي بحق مشروع في اغتصاب بنات الفلاحين وامتهان كرامتهن دونما رادع من ضمير أو خوف من سلطة مركزية مسيطرة. وهناك نماذج كثيرة في هذا المجال يمكن تحويلها إلى مسلسلات تلفزيونية تدخل وعياً تاريخياً صحيحاً وغير مزيَّف حول الأسباب العميقة لانتفاضات الفلاحين في القرن التاسع عشر في جبل لبنان، والتي يتم تصويرها بشكل مشوَّه كصراع طائفي، أو تناحر مقاطعجي، أو تنافس خارجي.

تحتل مسألة العرض المقام في المجتمعات الفلاحية بشكل خاص، ومختلف المجتمعات النامية والمتطورة على السواء. فالفلاح على استعداد لتحمُّل عبء الضرائب والسخرة والفقر والجوع دون أن يشعر بالحزن والألم النفسي والحقد الموصل إلى ارتكاب الجريمة.

أمّا الاعتداء على الكرامة الشخصية، ومسألة العرض هي في الصميم منها، فلا يمكن أن يرد عليه إلاّ بجريمة قتل لأن الدم وحده يغسل العار. لذلك شددت أمثال الفلاحين كثيراً على هذه الناحية لأن التهاون بها يورث العار للعائلة بأسرها نظراً للانغلاق العائلي ذي الوجه الطائفي والطبقي في تلك المرحلة وحتى أواسط القرن العشرين في أكثر من مقاطعة لبنانية. ومن الأمثلة الفلاحية ذات الدلالة في هذا المجال «العرض قبل الأرض» بمعنى أن من لا يستطيع الدفاع عن عرضه عاجز بالضرورة في الدفاع عن أرضه. وبمعنى آخر أن لا قيمة للحياة على أرض معينة إذا رافقها ذل العار. لذلك كان العاجز عن محو العار مضطراً إلى مغادرة أرضه وعائلته وقريته وحتى منطقته والانتقال إلى مكان آخر حيث لا يعرف الناس قصة عاره فتدفن معه، وكان يتستر عليها حتى أمام أقرب الناس إليه ولا يفشي بها إلاَّ مضطراً أو لتحريض أحد أبنائه، بعد أن يصبح شاباً، على محو العار وقتل الجاني ولو بعد سنوات طويلة من ارتكاب الفعل الشنيع. ومن الأمثلة كذلك «البنت ما بيدفن عارها إلاَّ القبر» للدلالة على أن العار يلازم صاحبه مدى الحياة. ومن الأشعار المعروفة أيضاً في وصف هذه الظاهرة العربية الشائعة:

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

الأمثلة كثيرة لكن حوادث القتل أو جرائم الشرف في لبنان وباقي المجتمعات العربية تكاد



أبي اللمع، وكان ضعيف الإرادة، خائر العزيمة، وحليفاً لآل الخازن، فأرسل ضابطاً مع بعض الجنود للتحقيق. فلما وصل الضابط المذكور إلى كفرذبيان استقبله أنساء الشيخ منصور واقنعوه بأن الحادثة ليست بكبيرة الأهمية. وأن قطع بعض أشجار التوت من أرض القاتل يكفي لعقابه! فذهب الضابط إلى محلّة تسمّى المزحلق يملكها الشيخ منصور الخازن وقطع منها بعض أغراس التوت... وكان الله يحب المحسنين»[٢١].

هناك نماذج كثيرة في هذا المجال تبرز السمة الأساسية لمرحلة تاريخية تميّزت بتحالف ثابت بين السلطة القمعية العثمانية والقوى المقاطعجية المحلية. وهو التحالف الذي تمت في ظلّه أبشع الجرائم على كافة المستويات والتي فاقت في همجيتها كل تصوُّر فعبرت بذلك عن انهيار القيم الأخلاقية للتحالف الطبقي المسيطر في جبل لبنان في أواسط القرن التاسع عشر فجاءت انتفاضات الفلاحين رداً طبيعياً مدروساً ساهم في تعميق أزمة النظام المقاطعجي وانهياره.

براعم كسروان الحمراء في ربيع ١٨٥٨

تكاد تجمع الروايات والأبحاث التاريخية أن انتفاضة فلاحي كسروان بدأت كصراع بين المشايخ آل الخازن وقائمقام النصارى ومن ثم تحوّلت إلى ثورة شعبية لأن الظروف كانت مؤاتية تماماً كما أن الفلاحين عرفوا كيف ينظموا أنفسهم نتيجة الخبرة الطويلة في الانتفاضات السابقة. كتبت سميليانسكايا عن بداية تلك الانتفاضة في ربيع ١٨٥٨: «كانت الفئات المقاطعجية تتصارع حول منصب القائمقامية من أجل أهدافها السياسية النفعية. وكان فريق من آل الخازن يدعم القائمقام بشير أحمد وفريق آخر يسعى إلى عزله واستبداله ببشير عساف. وكان كل فريق يعمل على جر الفلاحين إلى جانبه مستخدماً الشتم والضرب ضد الفريق الآخر حتى أن الأمر كاد يصل إلى القتل. ولم يتورّع المشايخ عن نهب مدخرات الفلاحين بهدف الحصول على المال اللازم لمتابعة الصراع. وقد تظلّم فلاحو كسروان إلى البطريرك الماروني من أن المشايخ المتنافسين قد حرموهم الأمن والراحة والسكينة»[٢٢].

البداية إذاً تشير إلى اندراج الانتفاضة في إطار التاريخ العام للعاميات، أي صراع عنيف بين المشايخ، أو بينهم وبين الأمير الحاكم فيدفع الفلاحون الثمن باهظاً، وتزداد الضرائب باستمرار وتجبى عدة مرات في السنة. وعندما قرر القائمقام بشير أحمد خوض المعركة لرد التحدي ضد آل الخازن بعد أن انقطع رجاؤه من إبقائه في الوظيفة، عمد إلى تهييج وتحزيب أهالي كسروان

(٢١) نفس المرجع والصفحة.

(٢٢) **سميليا نسكايا**: «الحركات الفلاحية..»، ص ١٩٢.

ضد مشايخهم وتشكيهم من سياستهم. فكلّف إلياس المنيَّر، من زوق مكايل، بنشر الدعوة إلى الثورة لأن الدولة العثمانية ترغب براحة رعاياها ولا تريد لهم العبودية. فرفض المنيَّر مبدأ أن يخضع الأهالي لكامل عائلة آل الخازن الكثيرة العدد، وأن يكون لهم جميعاً السلطة والسيادة على الناس. فيجب رفض تسلط عموم المشايخ وأن يكون لواحد منهم فقط حق تولي الأحكام، وله وحده تكون السلطة والسيادة ورفض حكم الجهلة من الخازنيين.

كتب الحتوني: « فأخذ هذا المبدأ بمجامع ألباب سامعيه وحسن عندهم جداً، وسرّوا به غاية السرور. وقالوا: نعم لا ترضى الخاصة ولا العامة أن يملكوا عليهم عائلة بكامل أفرادها الكثيرة. وأخذ كل من بلغه ذلك أن يبثه على من يوافقه. وأخذ هذا المبدأ في سريانه أولاً في زوق مكايل ثم ثانياً في قرية عجلتون بواسطة البعض من سكانها... ثم استمال إليه لفيفاً من ريفون وعشقوت والقليعات ومزرعة كفرذبيان وغيرها من قرى جهة كسروان الجنوبية... وقد جعلوا لكل قرية من قراهم المذكورة وكيلاً سمُّوه شيخ شباب يمكّن هذه المبادىء في بني قريته ويزيدها انتشاراً » (٢٣). تلك كانت البداية التي لم يدرك نتائجها آل الخازن بسبب العقلية المقاطعجية السائدة التي لا تقيم وزناً كبيراً لانتفاضة الفلاحين ودورهم، وكانت تنظر إليهم كأدوات في مخطط الصراع الدائر بين المقاطعجيين. لذلك يقول الحتوني: « البعض من عقلاء الخازنيين قد استدلوا أن هذه المبادىء لا تحتوي سلامة إلاّ أنّهم لم يخطر على بالهم غاية شرها » (٢٤).

يدوّن أنطون ضاهر العقيقي في مذكراته أنباء الأيام الأولى لانتفاضة كسروان على الشكل التالي: « أخذت الرعايا بالاجتماعات ليجدوا لهم طريقة يوقوا ذواتهم بها من هذه المظالم من دون معارضة الأحكام في شيء. فحصل أولاً اجتماع في قرية عجلتون بين بعض الشبان وتحالفوا فيما بينهم بأنَّه لا أحد يخون الآخر. وأنّه إذا أحد المشايخ تعدّى على واحد منهم يكونوا الجميع مسعفين له حتى الدم. وأقاموا عليهم وكيل أول الخواجه صالح جرجس صفير ووكيل ثاني داود محبوب القاموع. وأنّه أي كان أفشى هذا السر أو تأخر عن المساعدة يكونوا الجميع ضده » (٢٥).

ويورد كتاب المحررات السياسية أسماء المندوبين الذين حضروا ذلك الاجتماع على الشكل التالي: « عن **أهل عجلتون:** صالح جرجس صفير، يوسف الزغبي، يوسف البسكنتاوي، مخلوف بريدي، سعد غصن، [والأصح طنوس سعد غصن] ويوسف طنوس ثابت.

---

(٢٣) **منصور الحتوني:** « نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية »، ص ٣٣٤.
(٢٤) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٢٥) **العقيقي:** « ثورة وفتنة »، ص ٧٧.

« عن **القليعات**: حسان صفير، وبطرس كنعان.

« عن **عشقوت**: باخوس أبي صعب ويوسف أنطون نصر.

« عن **زوق مكايل**: إلياس المنيَّر، أنطون بشاره قطان، إلياس خضرا، حبيب الجاماتي، يوسف حبالين.

« عن **مزرعة كفرذبيان**: هابيل الخوري، حبيب يزبك، إلياس حبق، ضاهر الخوري.

« عن **جونيه**: سجعان العضيمي وبشاره غانم.

« عن **درعون**: حنا ديب، ويوسف أغناطيوس.

« عن **السهيلة وجعيتا** والمزارع المجاورة: صليبي القاعي ومارون القيم.

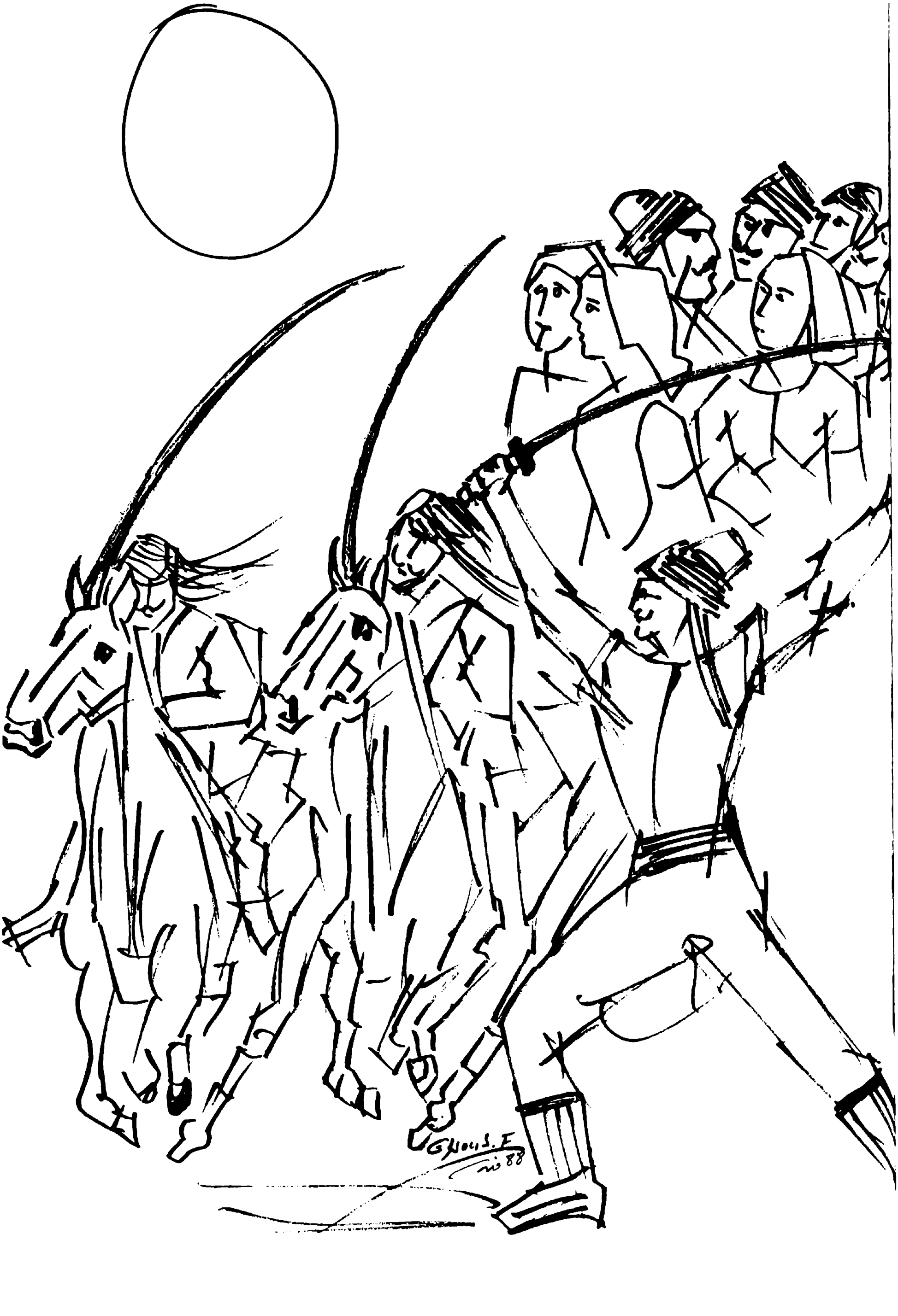
« ثم أخذ هؤلاء الوكلاء بتحريض أهل القرى على الانضمام تحت لواء الفتنة (إقرأ الانتفاضة) تخلّصاً من حكم المشايخ واختاروا طانيوس شاهين رئيساً لها »(٢٦).

ما من شك أن بعض الوكلاء ليسوا من الفلاحين بل من مثقفي بعض القرى والعاملين في القطاعات الحرفية كصناعة النسيج والحرير والحدادة وغيرها. مما يعطي للانتفاضة طابعاً شعبياً وليس فلاحياً فقط. وتشكّلت منظمات سرية للدفاع عن مصالح الأهلين دون أن يدري بها أحد مما يدل على الطابع المنظّم للانتفاضة. يقول العقيقي: « بقي ذلك مستكناً زمناً من دون أن يعلم به أحد. وبمثل هذا قد صار الاجتماع بمزرعة كفرذبيان أيضاً وتحالفوا فيما بينهم وكانوا أولاً نحو ثلاثة عشر نفراً لا غير. وأقاموا عليهم وكيلاً هابيل الخوري العقيقي وبقي كل ذلك مستتراً من دون مخابرة بين الفريقين. وبقي نحو ثمانية أشهر. وبعد ذلك أخذت المشايخ تبحث البحث المدقق فظهر لهم كيفية العمل لكن من دون علم ما هي مبنية عليه هذه الاجتماعات. وأمّا أهالي المزرعة، لما علموا باجتماع أهالي عجلتون أرسلوا لهم المراسيل سراً وأخذوا بالمخابرة حتى أنهم أظهروا فيما بعد لبعضهم كما تنطوي عليه الأفكار أنّها لأجل الوقاية لا غير »(٢٧).

دلت الأشهر الأولى لعام ١٨٥٨ أن أحداثاً كبرى يتم التحضير لها في كسروان. فالقوى الشعبية، من فلاحين وحرفيين ومثقفين وبعض صغار الكهنة يعقدون اجتماعات سرية ويشكلون منظمات شعبية بقيادة شيوخ الشباب شملت عجلتون، والقليعات، وعشقوت، وزوق مكايل،

(٢٦) **الخازن**: « مجموعة المحررات السياسية »، المجلد الأول، ص ٣٩٠.

(٢٧) **العقيقي**: « ثورة وفتنة »، ص ٧٨.



موجَّهة ضد القائمقام فاستمروا في تأييدها ما بين ربيع وخريف ١٨٥٨. كتب العقيقي: «ـ أمّا بيت الخازن، نظراً لبغضهم إلى الأمير بشير أحمد (القائمقام المعزول) أخذوا يحثّوا الأهالي قائلين لهم إنكم اعملوا اجتماع وشيوخ شباب وقدموا معارض برفض الأمير بشير أحمد. والفريق الثاني يقولون لهم اعملوا ذلك وارفضوا الأمير بشير عساف [الموعود بالقائمقامية]. وكل فريق منهم يروم نجاحه وتنكيس الفريق الآخر ولم يعلموا هؤلاء المشايخ أن نهاية الأمر تعود على رؤوسهم كما قيل من رام الضرر لأخيه كان على رأسه راجعاً»(٢٩).

فقد اعتقد المشايخ آل الخازن أن العامية لا يمكن أن تخرج من يدهم، وأن القوى الفلاحية، كما في السابق، محكومة بقيادة مقاطعجية بالضرورة. هناك رواية مشابهة حول موقف آل الخازن الذين لم يعطوا الانتفاضة أهمية كبرى رغم تخوُّف عقلائهم منها، أوردها الحتوني بقوله: «البعض من عقلاء الخازنيين استدلوا أن هذه المبادىء (أي مبادىء الانتفاضة) لا تحتوي سلامة إلاَّ أنهم لم يخطر على بالهم غاية شرها. والبعض وهم الثائرون ضد الأمير بشير أحمد (القائمقام المقدم ذكره) لما بلغهم إقامة شيخ شباب في القرى المذكورة وجعل صالح جرجس صفير وكيلاً عاماً عليهم قد انسرّوا بذلك لظنهم أن هذا آيل لنجاح ثورتهم ضد الأمير وبالأخص لأن صالح صفير كان من غرضهم ويثقون به جداً. غير أن الوكيل صالح قد خفي عنه نوايا منشيء الثورة وكان يعرف فقط رفع ولاية آل الخازن وتسليمها لواحد أو إثنين منهم بها الأهلية»(٣٠).

هذا النص بالغ في دلالته لأنّه يثبت التنظيم الدقيق للانتفاضة التي كانت بحاجة ماسة إلى فترة من الزمن قبل الإعلان عنها والتي استمرَّت ثمانية أشهر من العمل السري.

فقد أعلن إلياس المنيَّر، مهندس الانتفاضة ضد آل الخازن في أيامها الأولى، وبالتوافق الكامل مع القائمقام المعزول الأمير بشير أحمد أبي اللمع أن الانتفاضة ترمي فقط إلى رفض الطاعة لعموم مشايخ آل الخازن وإجبارهم على تحديد السلطة بيد واحد منهم يمتلك المواصفات المشار إليها سابقاً كالعدالة والإنصاف والبعد عن الظلم والجهل. ولم يكن في ذلك الطلب ما يثير خشية المشايخ آل الخازن بل اعتبروه من تدبير القائمقام المعزول فباستمروا في دعمهم لانتفاضة الفلاحين أو بالأحرى عدم التعرُّض لها خاصة وأن شيوخ الشباب لم يعلنوا أي موقف عملي ضد آل الخازن طيلة الفترة الممتدة ما بين ربيع وخريف ١٨٥٨. كما أن وجود بعض الأكليروس الماروني والرهبان إلى جانب الفلاحين أعطى الانتفاضة طابعاً جماهيرياً بحيث يصعب على المشايخ التصدي لها بسهولة، مما يؤكد التنظيم الدقيق الكامن وراء الانتفاضة قبل اندلاعها.

---

(٢٩) **العقيقي**: «ثورة وفتنة». ص ٧٩.

(٣٠) **منصور الحتوني**: «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية». ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

يشير الباحث الفرنسي دومينيك شفاليه في دراسته « الأسباب العميقة للاضطرابات الفلاحية في كسروان عام ١٨٥٨ » ، إلى الخسائر المادية التي حلّت بالأسرة الخازنية من جراء الصراع على زعامة القائمقامية المسيحية ، فيقول : « رشّح بعض المشايخ الخازنيين الأمير بشير عساف أبي اللمع ليحل محل القائمقام بشير أحمد أبي اللمع . وقد ساد الاضطراب عامي ١٨٥٦ و ١٨٥٧ من جراء المنافسات المقاطعجية . واضطر الخازنيون إلى الاستدانة وبيع كثير من الأراضي للسير قدماً في هذه السياسة وتمويل معركة النفوذ . فالتمرُّد يعود إلى المشايخ ، وكانت خسائرهم المادية والمعنوية تترافق مع استياء متعاظم لدى الشعب . وكان جميع وجوه الجبل قد شعروا بالمخاطر التي يعرضها إليهم ضعف الحكم » . ويكتب عن تدخل القناصل الإنكليز والفرنسيين : « فكم من أطماع دنيئة ، وكم من دسائس تحاول وتنجح أحياناً في استغلال الاستياء المشروع لدى الشعب لتسخيره في خدمة مشاريع بشعة للتخريب ونشر الفوضى » [٣١] .

تجدر الإشارة إلى أن القنصل الفرنسي هنري غيز Henri Guys رسم أهداف السياسة الفرنسية في جبل لبنان في تقرير له عام ١٨٤٥ كان ما زال صالحاً لعام ١٨٥٨ وتقضي بدعم الاكليروس الماروني وذلك بالاستفادة من نقمة الفلاحين على المشايخ وتشجيعهم على الاستمرار في الانتفاضات ضدهم . كما أن تجار الحرير في ليون Lyon كانوا يدعمون حركة التجديد الاجتماعي في جبل لبنان بدعم الفلاحين والاكليروس الماروني والرهبان لضمان تمويل مصانعهم بالحرير اللبناني ذي النوعية الممتازة وذلك بمعزل عن تسلُّط المشايخ المقاطعجيين وتعدياتهم .

أمّا فؤاد قازان في مقالتـه : « ثـورة الفلاحين بقيـادة طـانيـوس شـاهين » فيرى أن الفـوضى الاقطاعية بعد وفاة القائمقام القوي الأمير حيدر أبي اللمع قادت إلى تنافس حاد بين الزعامات المقاطعجية كان من نتائجه إضعاف تلك الزعامات وتحول الكثير من أفراد الأسر المقاطعجية إلى دمى بأيدي القناصل الفرنسيين والإنكليز وممثلي السلطنة العثمانية . ويستنتج « الشيء الأكيد ، أن الاكليروس الماروني كفريق أول ، والجماهير الشغيلة الكادحة كفريق ثانٍ ، حاول كل منهما ، تجاه تفسخ بنية الاقطاعية المارونية ، الاستفادة من الوضع . الاكليروس لـكي يحـل مكـان الخازنيين لأن ترتيبات شكيب أفندي أعطته حق المساهمة في تعيين أعضاء مجلس القائمقاميتين ، والجماهير الفلاحية بدافع الخلاص من الاقطاعية » [٣٢] . « لكن الفلاحين استطاعوا تنظيم ثورة فلاحية حقيقية

---

(٣١) **دومنيك شفاليه** « الأسباب العميقة للاضطرابات الفلاحية في كسروان ١٨٥٨ » ـ نقلها إلى العربية أكرم الرافعي ونشرت في مجلة « الطريق » العدد التاسع ـ تشرين الأول ١٩٦٩ ـ صفحات ٥٧ ـ ٧٩ . تراجع صفحات ٧٦ ـ ٧٧ .

(٣٢) **فؤاد قازان** : « ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين » . مقالة منشورة في مجلة « الطريق » ـ العدد الثالث ١٩٧٠ ، صفحات ٧٥ ـ ١٢٧ . تراجع ص ١٠٢ .

دامت قرابة أربع سنوات شكلوا خلالها جمهورية ديمقراطية شعبية »(٣٣)، حسب تعبير جوبلان. ويستنتج فؤاد قازان أن ثورة الفلاحين في كسروان لم تكن عفوية إطلاقاً، ولم تكن تنشب حسب إرادة فرد، سواء كان بشير أحمد أو غيره، إنما هي حركة حتمية لتطور تاريخي طويل لم يعد من الممكن حلها إلاّ بالعنف الثوري المسلح(٣٤). وقد سبقهم إلى ذلك، وفي العام ١٨٥٨ نفسه، أهالي زحلة ضد الأمراء آل أبي اللمع، وأهالي غزير ضد المشايخ آل حبيش.

في صيف ١٨٥٨ كان كل شيء ما زال هادئاً في كسروان سوى حركة صراع فوقي بين فريقي آل الخازن لفرض تعيين بشير أحمد أبي اللمع أو بشير عساف أبي اللمع على سدة قائمقامية النصارى. لذلك تقول سميليانسكايا: « عاد مشايخ آل الخازن في الخريف (١٨٥٨) فجددوا نشاطهم ضد القائمقام دون أن يلحظوا ما يجري في أوساط الفلاحين، وأن هؤلاء المشايخ لم يعلموا أن نهاية الأمر ستعود على رؤوسهم »(٣٥). لكن أجواء الفلاحين كانت مغايرة تماماً إذ تجاوزوا صراع آل الخازن من أجل السيطرة على القائمقامية إلى صراع عنيف ضد آل الخازن بالذات. كانت المنظمات السرية الفلاحية التي عملت بصمت خلال ثمانية أشهر قد قطعت شوطاً بعيداً من التنظيم الدقيق. « هذه الحركة ـ يقول شيفاليه ـ أذهلت الخازنيين رغم انشغالهم التام بصراعهم مع القائمقام. فمنذ خريف عام ١٨٥٨ تعرّض بعض المشايخ من آل الخازن للتحقير في زوق مكايل وجونيه »(٣٦).

وتحوّلت الاجتماعات الفلاحية إلى بداية ثورة شعبية في مطالع خريف ١٨٥٨ هدفها الإطاحة بتسلّط المشايخ آل الخازن في الوقت الذي كان فيه هؤلاء يعتقدون أن قوتهم لا تقهر وأنهم قادرون على إنزال أشد العقاب بالفلاحين وبالقائمقام الداعم لهم على حد زعمهم. لكنهم فوجئوا بإعلان التنظيم الدقيق لشيوخ الشباب، في غالبية قرى ومزارع كسروان، وان البيطار طانيوس شاهين من ريفون قد انتخب شيخاً للشباب بدلاً من صالح جرجس صفير الذي كانوا يثقون به ويعتبرونه إلى جانبهم. الأول من تشرين الأول ١٨٥٨ تاريخ مجيد في ذاكرة فلاحي كسروان وجميع فلاحي لبنان. إنّه يوم الاعلان عن الانتفاضة الفلاحية العارمة التي خطط لها بدقة ونفّذها فلاحو كسروان عبر شيوخ الشباب. لم يكن ذلك الاعلان صدفة، كذلك الانتفاضة نفسها التي جاءت تعبيراً عن مرحلة طويلة من تكثيف الوعي الاجتماعي الطبقي لدى فلاحي جبل لبنان بعد سلسلة واسعة من

---

(٣٣) **JOUPLAIN** «La Question du Liban». p. 347. Voir pp 345 - 356.

(٣٤) **فؤاد قازان:** « ثورة الفلاحين.. » ـ مرجع سابق ـ ص ١٠١.

(٣٥) **سميليا نسكايا** « الحركات الفلاحية.. » ص ١٩٤.

(٣٦) **د. شفاليه** « الأسباب العميقة.. » مرجع سابق ـ ص ٧٨.

الانتفاضات الشعبية والعاميات الفلاحية التي ساهمت إلى حد بعيد في تعميق وعي الفلاحين بمصالحهم الطبقية من جهة، وفي تفسُّخ الكثير من بنى النظام المقاطعجي وقواه المسيطرة من جهة أخرى. فكيف بدت صورة انتفاضة فلاحي كسروان في الأيام الأولى للإعلان عنها في الأول من تشرين الأول ١٨٥٨، ولماذا اختار وكلاء الفلاحين هذا اليوم من تلك المرحلة للإعلان عن انتفاضتهم الرائعة التي غيَّرت الكثير من سمات النظام المقاطعجي في جبل لبنان قبل غيره من سائر مقاطعات المشرق العربي الخاضع للسلطنة العثمانية؟

الأول من تشرين الأول ١٨٥٨ يوم مجيد في تاريخ كسروان وكل المقاطعات اللبنانية

كتب منصور الحتوني «وفي أول تشرين الأول ١٨٥٨ اجتمع أهل عجلتون أصحاب الثورة في بيت صالح صفير، الوكيل العام، وحضر إليهم بعض من معتمدي القرايا سراً وأوعز إليهم الوكيل قائلاً: لا تخافوا المكاره لأن من لا يركب الأهوال لم ينل الرغائب وان عملنا هذا فيه فخرنا وفخر بلادنا.. وفي اجتماعهم هذا أجمع رأيهم، طبقاً لإرشادات مدير الأعمال الزوقي، إلياس المنيّر، نشر راية العصيان على أوامر المشايخ ورفع تسلُّطهم... وفي أثناء ذلك حدث أن الشيخ عباس الخازن فيما كان يشتري حريراً في ساحة زوق مكايل، فشتم أحد مشتريي الحرير وأظهر على ذاته السلطة المعتادة. فجاوبه الشخص المشتوم ومن حضر جواباً مهيناً فصعب هذا الأمر عنده وعند أولاد عمه واستغربوه»(٣٧).

هكذا بدأت الانتفاضة العارمة بالتصدي المباشر للمشايخ آل الخازن، ورد الناس العاديون أي العامة على شتيمة آل الخازن بشتيمة مماثلة. فكان الموقف الجديد مثار استغراب شديد من قبل المشايخ آل الخازن لأنّه يخالف العادات السائدة حتى ذلك الحين حيث كان الشيخ يعتدي على الأهالي بالشتيمة والضرب وأحياناً بالقتل واغتصاب العِرض دون أن يجرؤ الناس على التصدي أو الدفاع عن كرامتهم المهانة.

ومنذ الأول من تشرين الأول ١٨٥٨، لم تعد الممارسات السابقة لمشايخ آل الخازن تمر دون عقاب من جانب الأهالي ولم يعد الشيخ المعتدي يسلم من الشتيمة وحتى الضرب أحياناً.

انطون ضاهر العقيقي، في مذكراته، يكتب أن اجتماع عجلتون قد تم في شهر أيلول من سنة ١٨٥٨ دون تحديد لليوم، وأنّه حضر الاجتماع جمهور من الأهالي وبعض الكهنة المعتبرين

(٣٧) الحتوني: «نبذة تاريخية..» - ص ٣٣٥.

والخواجات مثل ابن البيطار ومن بيت آصاف وغيرهم وذلك للاصلاح بين المشايخ آل الخازن والأهالي. «أخذت الأهالي تبرر حالها وأنهم يروموا المشايخ كما كانوا أولاً وليس عندهم فكر مضر أو تغيير»[٣٨]. فالاجتماع لا يشير إلى عصيان الأهالي وتمردهم لكن تصرُّف المشايخ دفعهم إلى ذلك. كتب العقيقي: «وأما المشايخ (آل الخازن) فبعضاً منهم كانوا يتهددوا الأهالي التهديد الكلي بأن يطردوهم من البلاد ويقتلوا منهم، والبعض كانوا يحاسنوا الأهالي... وبهذا الغضون (في تلك الأثناء) ظهرت الاجتماعات في المزرعة وعملوا شيخ شباب هابيل الخوري ومعه أربعة أنفار، وأخذوا بالحدى والغنا وطلق البارود بعد أن كابدوا تهديدات كثيرة قبل ذلك»[٣٩]. لقد إكتملت كل الاستعدادات السرية للانتفاضة الكسروانية فكان لا بد من الإعلان عنها بأشكال مختلفة عبر الاجتماعات، والبيانات، وشيوخ الشباب، والحدا، وإطلاق البارود، وصولاً إلى الاعتداء على كل من يصادفونه من مشايخ آل الخازن.

هكذا اندلعت الانتفاضة الشعبية العارمة في كسروان فكيف عبرت عن نفسها في الأيام الأولى؟ كتب العقيقي: «أظهر أهالي زوق مكايل ذواتهم بالحدى والغنا وطلق البارود وهجموا على الشيخ عباس الخازن فهرب من أمامهم وتخبأ في دير البشاره... وكان ذلك في تشرين الثاني»[٤٠]. لكن منصور الحتوني يحدد هذه الحادثة في ٩ كانون الأول ١٨٥٨ فيرويها على الشكل التالي: «كان رجل من زوق مكايل ماروني يسمّى يوسف العجوي في أسكلة جونيه قد جرى منه ما أوجب الشيخ يوسف وردان الخازن الذي كان وقتئذ يتاجر في مبيع الحنطة على شتمه وإهانته. ففر هارباً منه راجعاً إلى الزوق وشرع يصيح من قلب جريح في عرضة الأسواق قائلاً: ألا اسمعوا يا قوم ان الشيخ يوسف وردان الخازن قد شتمني وحاول ضربي لو لم أفر هارباً من أمام وجهه وأوسعني إهانة وأسمعني كلاماً لا يطاق احتماله»[٤١].

عندئذ وضعت قرارات الانتفاضة أمام المحك العملي. فإمّا الرد على كل استفزاز يقوم به أحد المشايخ من آل الخازن وإما تنهار الانتفاضة وتفقد مصداقيتها. لذلك يعقب الحتوني بقوله: «وحيث كان قد جرى الاتفاق على إظهار العصيان على أوامر المشايخ... لبوا حالاً ونهضوا حاملين راية العصيان (إقرأ الانتفاضة).. وانحدر منهم شرذمة إلى جونيه قاصدين إهانة الشيخ يوسف الخازن. ولما بلغوا إليه شرعوا يشتمونه ويهينونه حتى توصلوا إلى أن يضربوه»[٤٢]. وينسب

---

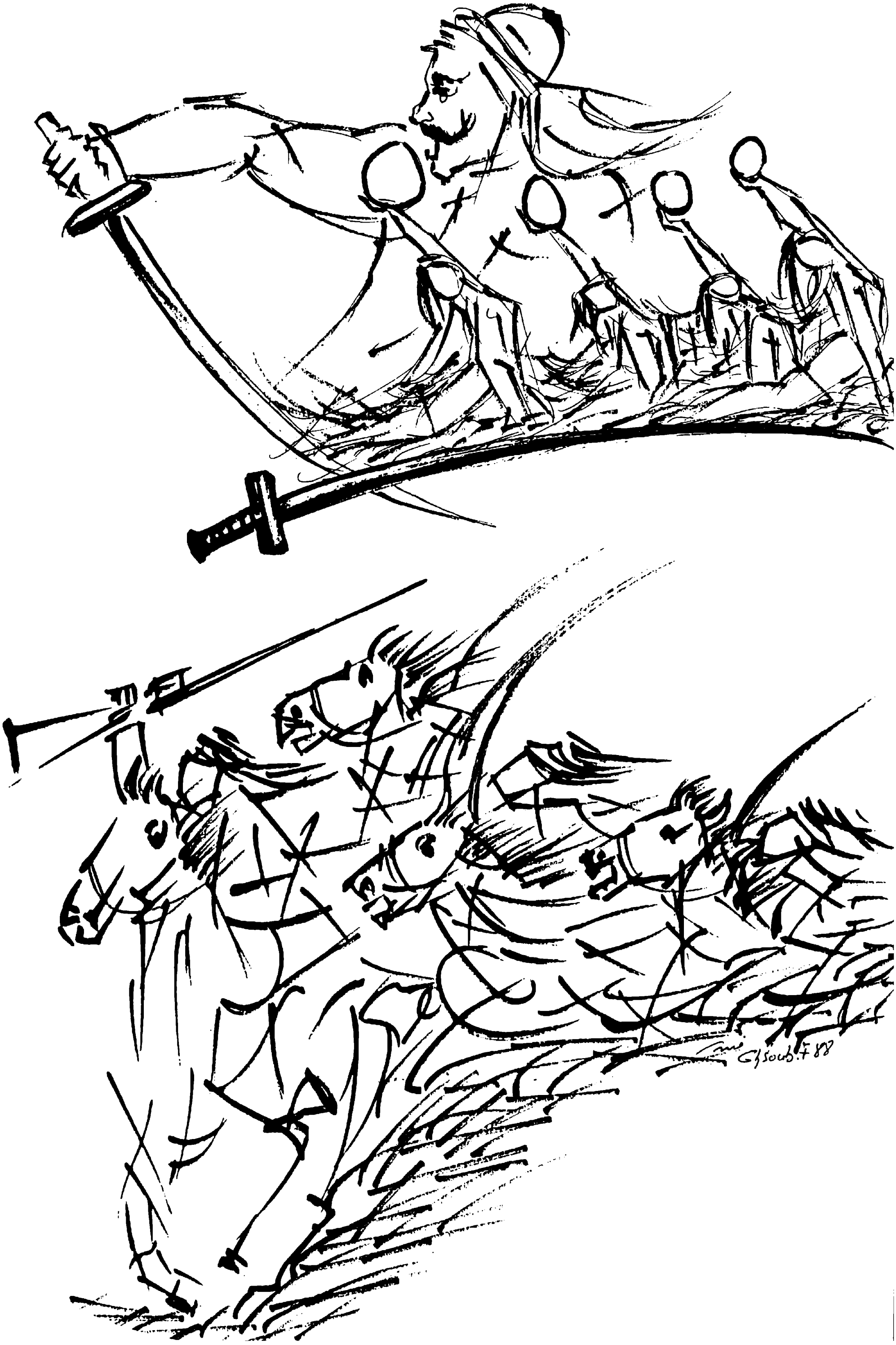
(٣٨) **العقيقي**: «ثورة وفتنة..» ص ٧٩.

(٣٩) نفس المرجع والصفحة.

(٤٠) **العقيقي**: «ثورة وفتنة». ص ٧٩.

(٤١) **الحتوني**: «نبذة تاريخية..» ص ٣٣٥.

(٤٢) **الحتوني**ـ نفس المرجع الصفحة ٣٣٦.



ذهابه يزيد هيجان أهاليها»[٤٤] حسب تعبير الحتوني. أمَّا الوقائع فتدل أن البطريرك بولس مسعد لم يكن يريد ذلك الاعتذار بل المزيد من إضعاف آل الخازن، وموقف شقيقه واضح. «أمَّا أهالي الزوق، فلما بلغهم اجتماع المشايخ في غوسطا وشهدوا شدة حنقهم عليهم ومزيد بغضهم وأن من عزمهم تعذيبهم وتنكيلهم.. شرعوا يتدججون بالأسلحة للمدافعة وأخذوا يكتبون إلى أهالي عجلتون وما جاورها أصحاب الثورة يدعونهم لنجدتهم ويستهمُّون غيرتهم ويحرضونهم على القيام والثبات على المعاهدة التي عقدت فيما بينهم»[٤٥].

لقد أبرزت حادثة زوق مكايل في ٩ كانون الأول ١٨٥٨، أن الانتفاضة الشعبية ستضع قراراتها موضع التنفيذ وذلك بالتضامن الكامل بين شيوخ الشباب. وأن أي انتقام يسعى إليه مشايخ آل الخازن سيلقى الرد الجماعي بالعنف المسلح. ورغم دخول أطراف كثيرة على طريق المصالحة بين المشايخ والأهالي فإن تباعد المصالح بينهما جعل الاتفاق مستحيلاً ولا بد من هزيمة أحد الطرفين.

بين الأول من تشرين الأول ١٨٥٨، يوم إعلان انتفاضة كسروان، وبين التاسع من كانون الأول من العام نفسه أكثر من صلة قربى. فقد تم الاعلان عن الانتفاضة بشكل جماهيري وتوقع المنتفضون أن يوم الاختبار قريب جداً. لذلك كان المشايخ آل الخازن يحاذرون الصدام مع الأهالي طيلة أكثر من شهرين، لكن العنجهية المقاطعجية تأبى إلاَّ أن تظهر نفسها حيث يغلب الطبع أشكال التطبع والوجه المستعار. فكان التحدي الأول في الزوق في ٩ كانون الأول، وربح المنتفضون الرهان فبدأ العد العكسي للسيطرة المقاطعجية لآل الخازن في كسروان منذ ذلك اليوم التاريخي.

من المجابهة إلى التحدي في كانون الأول ١٨٥٨

عندما أظهر أهالي الزوق استعدادهم الكامل للرد على المشايخ آل الخازن ومن التف حولهم من الأهالي في غوسطا ارتدت المجابهة وجهاً جديداً ترتَّبت عليه عدة نتائج. يقول الحتوني: «وبهذه الأثناء اجتمع أهل عجلتون وريفون وعشقوت والقليعات مع وكيلهم صالح جرجس صفير وأجمع رأيهم على حمل السلاح وشن الغارة ضد المشايخ ونزل البعض منهم إلى زوق مكايل»[٤٦]. عندها تدخلت البطريركية المارونية فأرسلت المطران يوسف رزق والمطران نقولا مراد ومعهما الخوري

(٤٤) منصور الحتوني: «نبذة تاريخية..» ص ٣٣٨.
(٤٥) نفس المرجع والصفحة.
(٤٦) الحتوني: «نبذة تاريخية» ص ٣٣٩.

فرنسيس زوين رئيس دير مار يوحنا إلى غوسطا ثم إلى الزوق بهدف المصالحة « ليقنعوا أهلها بالعدول عن هذه المخاصمة والثورة ضد المشايخ مبينين لهم غوائلها الوخيمة وان الأوفق أن يقنعوا على وجه يرضي المشايخ بنوع أنهم يطلبون المسامحة عما أذنبوه في حقهم مظهرين لهم الخضوع والطاعة »(٤٧). الحل الذي رعته البطريركية المارونية إذن يقوم على المصالحة وتبويس اللحى بأن يعتذر المشايخ شكليا شرط أن يقدم الفلاحون الطاعة لهم فيبقى كل شيء على حاله. فكان من الطبيعي أن يرفض الفلاحون هذا الحل، ورفض معهم أعيان أهالي الزوق. ودعمت البورجوازية الكسروانية هذا الرفض عبر ممثلها رجل الأعمال إلياس المنيّر. يقول الحتوني: « حينئذ تصدر مدير الأعمال للمجاوبة وأخذ يتفاصح ويطيل الاسهاب بالجدال وكان يبيِّن إصرار الأهلين على العدوان ضد مشايخهم. وطوراً يوضح جور المشايخ وقساوتهم على الأهلين. وحيناً كان يتظاهر بالتعقل وأنّه يميل إلى إلقاء السلامة والإلفة »(٤٨).

إن هذا الموقف الواضح لبورجوازية كسروان ذو دلالة. فهي تريد التخلّص من سيطرة المشايخ أي الأسر المقاطعجية وذلك بتحريض الفلاحين ضدهم لكنها لا تريد خوض معركة التغيير حتى النهاية حرصاً على « السلامة والإلفة ». فالتغيير مرهون بتأمين مصالحها وبفرض طروف جديدة لعملها في المقاطعات اللبنانية فتلاقت مصلحتها مع مصلحة الكنيسة المارونية التي تريد أيضاً أن يكف المشايخ عن ممارساتهم الشنيعة السابقة وتتعهد لهم بالمقابل ضمان طاعة الفلاحين لهم. هكذا أصبح وضع المشايخ آل الخازن في مأزق شديد. فالكنيسة تسايرهم في الظاهر وتعمل على إضعافهم عملياً بتأييد انتفاضة الفلاحين إلى حد لا يزعجها. كذلك البورجوازية الكسروانية الناشئة والمتمثلة بتجار الحرير وبعض ممثلي الحرف المحلية الأخرى. كتب العقيقي: « أمّا المشايخ الخوازنة فأخذوا باجتماع فيما بينهم وعملوا جملة جمعيات ولم يتفق لهم رأي (لكنهم كانوا يتهددون الفلاحين بالتنكيل بهم). وكاتبوا كامل الأمراء والمشايخ وكل واحد يجيبهم بالإيجاب من دون عمل. ثم كاتبوا مشايخ (المدرسة) الدروز مثل بيت جنبلاط وتلحوق وخلافهم وما حصل لهم منهم نتيجة »(٤٩).

لقد اسقطت إنتفاضة الفلاحين التضامن بين المقاطعجيين وداخل الأسرة المقاطعجية الواحدة. فكان الأمراء والمشايخ يتخوفون من إتخاذ أي موقف ضد الانتفاضة خشية انتقالها إلى مقاطعاتهم. فاضطر المشايخ آل الخازن للإستنجاد بالقائمقام وبخورشيد باشا لحماية أنفسهم وأملاكهم من غضبة الفلاحين لكن بعد فوات الأوان.

---

(٤٧) نفس المرجع والصفحة.

(٤٨) نفس المرجع والصفحة.

(٤٩) **العقيقي**: « ثورة وفتنة.. » ص ٨٠ - ٨١.

وتشير وثائق انتفاضة فلاحي كسروان أن التحضير السري لها كان دقيقاً للغاية خلال ربيع وصيف ١٨٥٨، وأن صداماً دموياً توقعه الفلاحون بهدف تحررهم النهائي من سيطرة آل الخازن. وبالتالي فإن كل التهديدات، والمصالحات الفوقية، والدعوة إلى الإلفة والمسالمة، وقبول اعتذار المشايخ مقابل الخضوع مجدداً لهم، كل هذه الأحلام ستبقى دون نتيجة. كتب الحتوني: «ولكن حيث أن هذه الحركة من حين مبتداها كانت ظواهر الأمور مناقضة لبواطنها ولذا كلما صار الاستعداد لإخماد نارها كان يزيد سعيرها وأوارها»(٥٠).

فهناك عوامل موضوعية ساهمت في ولادة هذه الانتفاضة وعرف الفلاحون كيف يستفيدون إلى الحد الأقصى من التفسّخ المقاطعجي المحلي، وفقدان التضامن بين الأسر المقاطعجية، والصراع العنيف بين آل الخازن والقائمقام، والمواقف الداعمة، ولو جزئياً، للكنيسة المارونية وللبورجوازية الكسروانية وللسلطنة العثمانية ولبعض القناصل الأجانب. فكان على الفلاحين خوض معركة رابحة ضد المشايخ آل الخازن وذلك عبر تنظيم دقيق لقواهم. وهذا ما أشار إليه العقيقي بقوله: «صار روابط في البلاد وكُتُبْ صكوك وحلفانات وأن تكون الضربة واحدة، وأن يكونوا الكل إخوان. وألزموا بعضهم بنقل الأسلحة. وأن الذي لا يوجد عنده سلاح يجبرونه بالشراء. ثم بعده حضروا لعند طانيوس شاهين(٥١) في ريفون كل من هابيل العقيقي من المزرعة ومعه كام نفر، وناصيف الخوري من ميروبا ومعه كام نفر، وصالح جرجس صفير من عجلتون ومعه كام نفر، وأهل القليعات، وباخوس أبي غالب من عشقوت وأعرضوا على طانيوس أن يدخل معهم في هذا الطابق (الانتفاضة) وأنهم يقيموه وكيل عام. فبعد مجادلة عظيمة ومخالفات قبل منهم وأقاموه وكيلاً على قرية ريفون ثم بعده وكيل قرايا كسروان الجرود»(٥٢).

يتضح من ذلك أن حركة الانتفاضة، على عكس حركة المشايخ تماماً، كانت تسير بخط تصاعدي نحو الانتصار. فقد وضعت بنجاح شعارات الانتفاضة، وتم الرد على العنف الذي مارسه أحد المشايخ من آل الخازن ضد الأهالي بالعنف المضاد حيث شتم الشيخ وضرب وأضطر للهرب والاختباء في الدير. وعندما فشل المشايخ في إيجاد التضامن الداخلي وفي جمع الأمراء والمشايخ

---

(٥٠) **الحتوني**: «نبذة تاريخية..» ص ٣٤٠

(٥١) ولد في ريفون عام ١٨١٥ وتوفي في ٣ شباط ١٨٩٥ وهو طانيوس شاهين سعادة. تراجع نبذة كاملة عن حياته في كتاب:

Henri JALABERT «un Montagnard contre le pouvoir: Liban 1866» Beyrouth. Dar el MACHREQ 1975. pp 212 - 213.

(٥٢) **العقيقي**: «ثورة وفتنة» ص ٨٢ - ٨٣.

المقاطعجيين إلى جانبهم لم يجرؤوا على خوض معركة منفردة مع الانتفاضة. فكانت النتيجة أن انفض عنهم أعوانهم وأزلامهم وفلاحوهم. وبالمقابل ازداد حماس الفلاحين، ونظموا اجتماعات كثيرة، وانتخبوا وكلاء عنهم من مختلف قرى كسروان، الساحلية والجردية، واظهروا الاستعداد الكامل للمجابهة، ودعوا الأهالي للتسلّح مهما كان الثمن، كما دعوهم إلى الوحدة الطبقية كفلاحين، وأن يكونوا يداً واحدة ضد المشايخ. وارتقوا بأشكالهم التنظيمية إلى مرحلة شيخ الشباب أي وكيل الوكلاء. فنقلوا المعركة من الزوق، أي ساحل كسروان، إلى الجرد أي ريفون وعجلتون والقليعات وجوارها وذلك بانتخابهم طانيوس شاهين وكيلاً عاماً عنهم وأصبح مقر الانتفاضة في ريفون، أي على أمتار قريبة جداً من مركز نفوذ آل الخازن. فعرف الجميع أن الصدام سينفجر خلال أيام معدودة.

هناك تساؤلات كثيرة حول موقف البطريرك الماروني بولس مسعد من الانتفاضة. فرغم علاقته الوثيقة بالأحداث ورغبته في إضعاف آل الخازن لصالح الكنيسة المارونية، كان يخشى من إضعاف الطائفة المارونية بسبب الصدامات في داخلها. يروي الحتوني في ذكرياته: «حينئذ شرَّف غبطة البطريرك بولس مسعد بكركي وعليه إمارات الغم والاضطراب من جراء هذه الحركة لعلمه بسوء نوايا من يعنيهم مهام وأمور الأحكام في جبل لبنان. وأمر حالاً بحضور مطارين الطائفة ومعتمديها من إكليروس وعوام من كسروان لمساعدته بتخميد نار هذه الحركة التي أوقعت عنده الوهم من عاقبتها»(٥٣).

وبالفعل، بدأ البطريرك بولس مسعد اتخاذ تدابير ملموسة لإضعاف الإنتفاضة وعندما ترك الأب يوسف راجي الخازن مقره في الزوق إلى بكركي، وخشية أن يتعرضوا له كونه من آل الخازن، فإن البطريرك «اوعز إلى أهالي الزوق أن يبدوا له مزيد الإكرام والطاعة... فلبوا أمر غبطته وحضر منهم جمهور غفير إلى بكركي وأخذوا الأب المشار إليه بحفلة. وقد أراد البطريرك بذلك أن يظهر للأهالي أن الصراع ضد المشايخ آل الخازن وليس ضد جميع آل الخازن، خاصة رجال الدين منهم. وكانت الخطوة الثانية جمع المطارنة ورجال الدين «والعمل على المصالحة والوفاق»(٥٤).

وكانت الخطوة الثالثة استقالة صالح صفير، والتي يبدو أن البطريرك لم يكن بعيداً عنها وهي تأتي في سياق التقليل من حجم التضامن الفلاحي. يقول الحتوني: «وأمَّا صالح جرجس صفير، الوكيل العام، لما أشرقت عليه المعرفة بغوائل هذه الثورة الوخيمة ودسائس منشئيها الآيلة للدثار

(٥٣) **الحتوني**: «نبذة تاريخية..» ص ٣٤٠ - ٣٤١.
(٥٤) المرجع السابق - ص ٣٤٠.

والخراب فخاف واستقال من الوكالة. فأهل تلك القرايا قد وكلوا عوضه طانيوس شاهين الريفوني »(٥٥).

ليست لدينا وثائق دقيقة حول مواقف البطريرك بولس مسعد من الانتفاضة في أيامها الأولى لكن المتداول من هذه الوثائق يؤكد أن البطريرك كان يخشى تطور الانتفاضة لما تتركه من نتائج على صعيد الإجماع الماروني، لكنّه لا يعارض في إضعاف آل الخازن وباقي المقاطعجيين الموارنة إذا كان ذلك الأضعاف يؤدي بالنتيجة إلى تعزيز سلطة البطريركية المارونية على حساب المشايخ والفلاحين معاً. وهذا الموقف بالذات يعطي لانتفاضة كسروان أهمية استثنائية لأنّها إنتفاضة فلاحية تماماً، ذات برنامج فلاحي، وقيادة فلاحية ولم تشارك فيها قوى أخرى إلاّ بهدف الاستفادة منها. لكنها سرعان ما طعنتها بالظهر في الوقت المناسب.

الانتصار الكبير لانتفاضة كسروان في ١٩ كانون الثاني ١٨٥٩

لم يكن اختيار طانيوس شاهين وكيلاً عاماً للانتفاضة حدثاً عادياً. فالرجل معروف بصلابته ضد المشايخ آل الخازن وبعلاقاته الممتازة مع جماهير الفلاحين والأهالي. كما أن نقل مركز الانتفاضة من الزوق، أي ساحل كسروان، إلى الجرد، أي ريفون وجوارها كان يعني بداية الصدام الحتمي بين الفلاحين والمشايخ آل الخازن. ويكتب الحتوني ان اختيار طانيوس شاهين وكيلاً عاماً كان إيذاناً بالثورة: « أهل تلك القرايا ـ يقصد كسروان ـ قد وكلوا طانيوس شاهين الريفوني ـ بدلاً من صالح جرجس صفير المستقيل ـ حينئذ حدث هيجان وضوضاء في ريفون وامتد صياحهم إلى القرايا المجاورة وكان ذلك ليلة عيد ميلاد الرب (٢٤ كانون الأول ١٨٥٨). وأخذوا يزيدون صياحاً قائلين أن المشايخ أطلقوا البارود على طانيوس شاهين الوكيل المذكور، فاجتمع في تلك الليلة إلى ريفون نحو ألف رجل. فاستولى الوهم والخوف على المشايخ الذين في ريفون وجوارها، وأخذوا يقتصرون عن الجولان لا سيا في محلات الاجتماعات »(٥٦).

هكذا بدأت الانتفاضة العارمة وتحول المشايخ من التهديد إلى الانكفاء تمهيداً للهرب من كسروان. وبدأت الانتفاضة تتسع وتعزز تواجدها في جميع مناطق كسروان. وشكل الوكلاء وفداً برئاسة طانيوس شاهين لمقابلة الوالي خورشيد باشا في بيروت حتى يقدموا له شكاواهم ضد المشايخ. « فلما علم الباشا المذكور بحضورهم أمر أن يحضر لديه الوكيل العام ومعه بعض وكلاء القرايا. فلما حضروا استقبلهم بكل بشاشة وأنس. وبعد أن عرضوا لديه التشكيات وعدهم أن

---

(٥٥) المرجع السابق ـ ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٥٦) الحتوني: نبذة تاريخية..» ص ٣٤١.



كان الصدام حتمياً بين هاتين القوتين الطبقيتين في حين كانت قوى طبقية أخرى تشارك سراً في الصراع وتسعى إلى تغيير النتائج لصالحها مستغلة قصر النفس المعهود في الانتفاضات الفلاحية ومتوقعة سقوطها في أخطاء كبيرة وممارسات سيئة.

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٥٩ اجتمع المشايخ آل الخازن في غوسطا بحراسة عساكر الأرناؤوط «فلما درى الأهلون بذلك زادوا هيجاناً وحالاً اجتمع نحو ثمانماية رجل من قرايا كسروان مدججين بالأسلحة. فحضروا إلى غوسطا بالحدو والصراخ طالبين قيام المشايخ من غوسطا ومن كامل قرايا كسروان. فلقيهم الأمير يوسف اللمعي وأعوانه، وآغا الأرناؤوط وأخذوا يسكنون ضجيجهم وينصحونهم ويتملقونهم ليرعووا عن مقصدهم. فازدادوا صياحاً وهيجاناً وهجموا على دور المشايخ، وأطلقوا الرصاص عليهم، ونزّحوهم من أوطانهم مع كامل حريمهم وأولادهم، وشتتوا شملهم. فالبعض منهم قد نزحوا إلى بلاد جبيل والبعض مكثوا في دلبتا وعرمون وغزير ثم رحلوا إلى بلاد جبيل وبيروت إلاّ الشيخ ميخائيل الخازن بقي ساكناً مع عائلته في عرمون. أمّا المشايخ الذين كانوا في أوطانهم الخارجة عن غوسطا كمثل عجلتون وريفون والمزرعة وخلافها فلما بلغهم ما جرى في غوسطا مع أولاد عمهم انهزموا إلى قاطع بيت شباب. فإلياس شيبان الخازن التقى البعض من شبان القليعات على طريق المعبور تحت القليعات فنزعوا عنه ثيابه وسلبوا ما معه ولم يتركوا عليه إلاّ القميص لكنهم بعد يومين أرجعوا له كل ما سلبوه منه. ثم بعد ذلك نهب بعض الأهلين حارات المشايخ في عجلتون والقليعات ومزرعة كفرذبيان وبلونه ما عدا غوسطا، وألقوا الحجز على أغلال أرزاقهم برأي طانيوس شاهين»(٦٠).

يعتبر ١٩ كانون الثاني ١٨٥٩ يوماً مشهوداً في تاريخ انتفاضة كسروان لا بل في تاريخ العاميات الشعبية في لبنان. ففيه سطّر الفلاحون أروع انتصار لهم في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر عندما استطاعوا ترحيل عائلة مقاطعجية عن منطقة بكاملها. فكتب العقيقي: «كان طلوعهم ـ أي المشايخ ـ من كسروان بخوف شديد من القتل وإهراق الدم غير الجايز فعله. كما أن أناس (أناساً) غير معلومين قتلوا إمرأة الشيخ دياب الخازن وابنتها في عجلتون، وأخذوا ما وجدوا من الأمتعة والمصاغ. فعند ذلك طلعت كامل المشايخ من كسروان إلى بسكنتا وبيروت واعرضوا لدى الحكومة هذه الحادثة وأن أهالي كسروان سلبوا مالهم وأملاكهم من دون حق. فصدر أمر الحكومة بطلوع عسكر إلى كسروان بقيادة محمد آغا السقعان ومعه ١٥٠ نفر من الأرناؤوط.. وكانوا من نوع التحويل في البلاد... فقدم المشايخ آل الخازن رشوة إلى الآغا حتى يزيد القصاص على الأهالي

(٦٠) الحتوني: «نبذة تاريخية...» ـ ص ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

ويحرر إلى الوالي في بيروت عن شرور الأهالي. لكن هذه الرشوة ذهبت بغير نفع لأن هذا العمل كان بحسب مشرب الدولة »[٦١].

يشكل التاسع عشر من كانون الثاني ١٨٥٩ بداية لتحولات تاريخية هامة، وعلى مختلف المستويات في كسروان وباقي المقاطعات اللبنانية. ففيه تحرر فلاحو كسروان من سيطرة آل الخازن، وبدا للوهلة الأولى أن فلاحي المقاطعات الأخرى ستحذو حذوهم، وظهرت مؤشرات ملموسة على ذلك. فكتب الحتوني: « وبهذه الغضون هاج بعض الجهلة (إقرأ الفلاحين الثائرين) من قرية عرمون على المشايخ الدحداحيين سكان عرمون وراموا طردهم منها. فتوجّه حالا الخوري يعقوب الحاج من دلبتا وبمعيته البعض من عقلائها إلى عرمون وردعوا اولئك الجهلة عن غيهم بمشاركة بعض عقلاء عرمون »[٦٢].

لقد أرعب انتصار فلاحي كسروان القوى المقاطعجية اللبنانية، على اختلاف مناطقها وطوائفها، وخاف البطريرك بولس مسعد من النتائج المترتّبة على هزيمة آل الخازن وغيرهم من المقاطعجيين الموارنة. واعتبر المقاطعجيون أن السلطنة العثمانية تستفيد من الانتفاضات الشعبية ضد المقاطعجيين. لذلك تشكل على الفور حلف مقاطعجي طبقي بزعامة الأمراء والمشايخ، ودعمته البطريركية المارونية التي عملت على منع امتداد الانتفاضة من كسروان إلى مقاطعات مارونية أخرى، وعلى توظيف نتائجها لصالح البطريركية المارونية بالدرجة الأولى.

الإنتفاضة تجذر شعاراتها وأهدافها بعد انتصارها بترحيل آل الخازن في مطالع ١٨٥٩

منذ تسلّم طانيوس شاهين قيادة الانتفاضة في أواخر ١٨٥٨ أخذت شعاراتها ترتدي طابعاً جذرياً أبرزها:

- **تشديد النضال المسلح ضد المشايخ** آل الخازن على أساس تمثيلهم لطبقة مسيطرة يجب أن تزول ويتحرر الفلاحون من عبوديتها وأساليبها التعسفية.

كتب فؤاد قازان: « تمثّلت المرحلة الجذرية للثورة بتشديد النضال المسلّح ضد الاقطاعية كنظام سياسي، وبطرد المشايخ من ديارهم، وبالاستيلاء على ممتلكاتهم وتوزيعها على الفلاحين »[٦٣].

(٦١) **العقيقي:** « ثورة وفتنة » ـ ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٦٢) **الحتوني:** « نبذة تاريخية » ـ ص ٣٤٣.

(٦٣) **فؤاد قازان:** « ثورة الفلاحين.. » مرجع سابق ـ ص ١١١.

ـ المساواة التامة بين الفلاحين والمشايخ في الحقوق والواجبات

أشار العقيقي في مذكراته إلى هذا الجانب بقوله: « رد الوكلاء على جمعية المشايخ بأننا لا نروم منكم شيئاً سوى رفع أثقالكم عنا وباقي مطاليبكم. ونريد أن يكون منكم ثلاثة مأمورين لا غير عن كل عهدة مأمور واحد لأن قبلاً كانوا من كل عهدة مأمورين، وان يكونوا (يكون) باقي المشايخ نظير الأهالي »(٦٤).

وفي وثيقة نقلها يوسف إبراهيم يزبك عن سجلات البطريركية المارونية تبرز المطالب التي رفعتها الانتفاضة على شكل شروط يجب تحقيقها. كتبت الوثيقة على الشكل التالي:

« البنود المطلوبة لنا من بني الخازن:

« **بند أول** : الدعاوى العمومية تجري محاسبتها عنيد (عن يد) شخصين منتخبين أولهما منتخب من قبلنا والثاني منتخب من قبل المشايخ. وقد ما يتعقَّب (يتأخر) بذمتهم (يدفع) يندفع حالاً.

« **بند ثاني** : يدفعوا المشايخ أكلافنا التي تكلفناها بسببهم من مصاريف التحويلات ومصاريف الوكلاء.

« **بند ثالث** تكون منزلة المشايخ بمنزلتنا في كل شيء بدون استثناء البتة.

« **بند رابع** : ان المشايخ لا يكون منهم أحد مأموراً علينا.

« **بند خامس** : رسومات المعايدات التي مسنينها (سنوها) علينا بسنوات عند مبيعهم لنا محلات من أرزاقهم فهذه حيث كانت تحصل جبراً فتكون باطلة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً »(٦٥).

يتضح من هذه البنود أنها شروط للتنفيذ وليس بنوداً للمفاوضات مما يشير إلى الزخم الكبير الذي احدثته الانتفاضة لدى جماهير الفلاحين فطالبوا بإلغاء كل الضرائب والسخرة والمعايدات السابقة ومساواة المشايخ بالفلاحين في جميع المجالات، ومنها جباية الضرائب من المشايخ بما فيها الضرائب المتأخرة.

ـ رفض سياسة تبويس اللحى والمصالحات الفوقية

إن من يقرأ وثائق الانتفاضة يلاحظ بدقة كيف كانت مطالب الفلاحين تزداد جذرية بقدر

(٦٤) **العقيقي**: « ثورة وفتنة » ـ ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٦٥) **العقيقي** ـ المرجع السابق ـ ص ١٧٨.

ما حققوا من مكاسب على الأرض. فهم لم يضعوا كل أهدافهم دفعة واحدة بل عمدوا إلى استغلال الظروف إلى الدرجة القصوى. فقد رفعوا شعار التضامن الفلاحي بوجه المشايخ ووضعوا هذا الشعار موضع التطبيق العملي. وعندما أهان أحد المشايخ من آل الخازن رجلاً في الزوق رد الأهالي بإهانة الشيخ. وعندما استخدم العنف شيخ آخر ضد فلاح ردوا عليه بالضرب وأجبروه على الاختباء لدى الرهبان. وعندما تجمع المشايخ في غوسطا مهددين باستخدام السلاح ضد الفلاحين رد هؤلاء بالدعوة إلى حمل السلاح وحث الجميع على شرائه بأي ثمن وهددوا باحتلال بيوت المشايخ إذا تعرضوا للفلاحين. وعندما استنجد المشايخ بعساكر الأرناؤوط العثمانية قام الفلاحون بمحاصرة غوسطا واحتلالها وطرد المشايخ من ديارهم وتحولت الانتفاضة إلى ثورة شعبية عارمة.

تشير هذه النماذج إلى التنظيم الدقيق للفلاحين عبر وكلائهم شيوخ الشباب، وأن مسرى الأحداث يؤكد على وجود تخطيط تم التحضير له واتفق الجميع على تنفيذه. ولما لاحظ الوكلاء أن الوكيل العام، أو شيخ الشباب، صالح جرجس صفير يميل إلى المساومة مع آل الخازن وغير جدير بحمل المسؤولية عملوا على إسقاطه وتعيين طانيوس شاهين شيخاً للشباب وهو الذي ارتبط اسمه بالصلابة في مواجهة مشايخ آل الخازن، وعدم المساومة معهم، ورفض كل الوساطات التي لا تخدم مصلحة الفلاحين، بما فيها وساطة البطريركية المارونية التي سارعت إلى رفع شعار إبعاد طانيوس شاهين عن قيادة الانتفاضة مهما كان الثمن، وإعلان الحرم ضده، ودعوة الفلاحين إلى الابتعاد عنه، والتحريض على إهانته وإذلاله حتى بعد عزله بحيث مات وحيداً منبوذاً.

وكأن البطريركية المارونية، بالاتفاق مع الزعامات المقاطعجية، كانت تسعى جاهدة لتهشم صورة هذا البطل الشعبي وإلصاق جميع التهم السيئة به دون أن تكون هناك أية ممارسات عملية قام بها تؤكد مصداقية تلك التهم. ولم تتورع الدولة اللبنانية نفسها، وعدد كبير من المؤرخين المناهضين للانتفاضات الشعبية عن تشويه صورة طانيوس شاهين وإظهار تعدياته على مشايخ آل الخازن. فقدمت عنه صورة بشعة للغاية في كتب التاريخ المدرسي اللبناني، في المدارس الخاصة والرسمية على السواء. كما أن هذه الإنتفاضة الرائعة لم تحظ بالاهتمام الكافي لدى الكتاب والشعراء والفنانين وباقي المبدعين رغم أن المؤرخ يوسف إبراهيم يزبك قام بنشر مخطوطة «ثورة وفتنة» لانطون ضاهر العقيقي منذ عام ١٩٣٩، وهي التي ساهمت، إلى جانب وثائق أخرى، في إبراز الصورة الحقيقية لهذا القائد الفلاحي الفذ الذي كان له الفضل الأكبر في تجذير انتفاضة فلاحي كسروان.

ماذا عن الجمهورية الشعبية في كسروان؟

تؤكد الوثائق التاريخية ولادة مرحلة ثورية حقيقية في كسروان خلال عامي ١٨٥٨ ـ ١٨٥٩.

فقد انتقلت السلطة بالكامل إلى وكلاء الفلاحين الذي تحوَّلوا إلى حكام حقيقيين في مناطقهم بدل المشايخ القدماء. وكان لهم حق مصادرة أراضي المشايخ وأراضي الدولة والمشاع، وتحصيل الحقوق، ومعاقبة المذنبين، وإخضاع القرى العاصية أو المتمردة. وكان طانيوس شاهين يحكم «دون معارض ويقول بقوة الحكومة الجمهورية وابتدى يتعاظم وأمره نافذ على الجميع»(٦٦). وتشير بعض الوثائق إلى أن طانيوس شاهين وضع لوائح تفصيلية لما كان يأخذه المشايخ من الأهالي بالقوة والبلص والسخرة والمعايدات وأرجع الكثير منها إلى أصحابها. وصادر الحرير والحنطة والمواد الغذائية لإطعام الجياع والمشردين. وفتح المنازل لايواء المشردين وإطعامهم. وكان الناس يشتكون إليه لقضاء حاجاتهم بما فيهم مشايخ من آل الخازن بالذات.

دلالة ذلك أن الانتفاضة لم تسقط من الداخل وأنها نفذت المهمات المطروحة عليها بدقة وتخطيط وذكاء بالغ. وفشلت محاولات المشايخ بالعودة مجدداً إلى مناطق نفوذهم لأن الفلاحين أظهروا تماسكاً شديدا في وجههم مما يؤكد مصداقية المقولة التي تبناها فؤاد قازان حول «**جذرية الانتفاضة**». فأصيبت القوى المناهضة لها بالهلع وعلى رأسها آل الخازن والبطريركية المارونية وكل الزعامات والقوى التي كانت تخشى استمرار الانتفاضة وانتقالها إلى مناطق أخرى بعد أن مضى عام كامل على صمودها وفشل إسقاطها من الداخل. لذلك سارعت إلى التآمر عليها واحتوائها بشعار «**التضامن الطائفي**» بعد أن فشل التضامن المقاطعجي الطبقي أمام صلابة الفلاحين وقيادتهم المجربة. ويمكن التأكيد أن القوى الطبقية المناهضة لانتفاضة فلاحي كسروان عجزت عن ضربها نظرا لتضامن الفلاحين ووعيهم الطبقي المميز. لكن العامل الطائفي كان أقوى من ذلك الوعي وما زال حتى الآن قادراً على تشويه الوعي الاجتماعي الطبقي، وهو أحد الأسلحة الإيديولوجية المجرَّبة للقوى الطبقية المسيطرة في لبنان. فهل يمكن أن تلام انتفاضة فلاحي كسروان قبل قرن وثلث القرن إذا سقطت في حمأة الصراع الطائفي في الوقت الذي لم تتخلَّص فيه، حتى الآن، قوى سياسية فاعلة على الساحة اللبنانية من الممارسات الطائفية؟ مهما يكن من أمر، فإن انتفاضة فلاحي كسروان تبقى واحدة من المحطات الهامة في تاريخ الانتفاضات الشعبية للبنان الحديث حيث تجلّى الوعي الاجتماعي الطبقي بمواقف جذرية ما زلنا نفتقدها في كثير من الانتفاضات الشعبية اللبنانية المعاصرة. لكن الظروف المحيطة لم تكن ملائمة لتطورها وانتصارها. كما أن القوى الطبقية الصاعدة، خاصة البورجوازية المحلية التي ولدت في علاقة تبعية مع قوى الرأسمال العالمي، لم تنجز ثورة حقيقية ضد نمط الإنتاج السابق على الرأسمالية بل تصالحت مع الاقطاعية وشكّلت حليفاً ذيلياً لها. لهذا يمكن القول أن ثورة الفلاحين في كسروان أهم الثورات التي خاضها الفلاح اللبناني ضد

---

(٦٦) **العقيقي**: «نبذة وفتنة» - ص ٨٧.



أملاكهم وزيادة مصاريفهم، وإن كان من الأهالي لعدم شغلهم في ما خص المعاش... وأراد المشايخ أن يجعلوا لهذه الطريقة نهاية وعزموا أن يفتنوا الأهالي فيما بينهم ويرجعوا إلى أوطانهم. لكن صار هذا بدون فايدة... ولم تنفذ غاية المشايخ في هذه العملية بعد أن جربوها في مزرعة كفرذبيان وفي ميروبا، وخاب أملهم لأن طانيوس شاهين وجه فرقتين لتأديبها وتهدد كل من يتعاون مع المشايخ »[٦٧].

يتضح من هذا النص أن قيادة الانتفاضة عرفت كيف تتعاطى السياسة بذكاء بالغ. فقد تحاشت الصدام مع عساكر السلطنة بحيث تبرز الوثائق وكأن السلطنة كانت تدعم الانتفاضة وهي من « مشربها » على حد تعبير الوثائق. وفي الوقت نفسه عملت على مصادرة أراضي ومنازل المشايخ آل الخازن الذين عجزوا عن استرداد نفوذهم المنهار، سواء برشوة ممثلي السلطنة وقادة عساكرها، أو بايجاد قرى كسروانية ينطلقون منها مجدداً للسيطرة على المنطقة واستعادة أراضيهم ومنازلهم. واستمر فشلهم طيلة عام ١٨٥٩ بكامله في الوقت الذي باتت فيه انتفاضة فلاحي كسروان تهدد أكثر من أسرة مقاطعجية، مسيحية ودرزية، كما تهدد نفوذ البطريركية المارونية نفسها. فعملت هذه القوى مجتمعة للضغط على خورشيد باشا، خاصة المشايخ آل الخازن. فأرسل عساكر إلى كسروان « لالقاء القبض على طانيوس شاهين ريس الثورة وتأديب العصاة والمذنبين »[٦٨].

هكذا تحولت عساكر السلطنة من التفرج خلال الأشهر الأولى عام ١٨٥٩ إلى اتخاذ الخطوات العملية لضرب الثورة وذلك بتحريض مباشر من آل الخازن، وبدعم ضمني من كافة الأمراء والمشايخ والكنيسة المارونية. فصدر الأمر العثماني بإلقاء القبض على طانيوس شاهين في ريفون واستدعاء باقي الوكلاء. وتأهبت حملة عسكرية في المديرج لدخول كسروان من الجهة الجردية لتأديب رجال الانتفاضة الذين يسميهم الحتوني « العصاة وأصحاب القلاقل »[٦٩]. فتدخل البطريرك بولس مسعد لدى القنصل الفرنسي في بيروت موضحاً له مخاطر الحملة على الكسروانيين والصدامات الدموية المرتقبة، وإن ذلك يخالف نظام ترتيبات شكيب أفندي فتوقف الباشا عن التنفيذ.

هكذا انقضى عام ١٨٥٩ بكامله وكسروان كلها في قبضة الانتفاضة الفلاحية وتحت سيطرتها. لكن المراوحة لم تنقذ الانتفاضة بعد أن تكاثرت القوى ضدها، وهي قوى طبقية بالدرجة الأولى عجزت عن استثارة الحماس الطبقي لدى المقاطعجيين الآخرين فلجأت إلى السلاح الطائفي الذي

(٦٧) **العقيقي**: « ثورة وفتنة » - ص ٨٧ - ٩٠.
(٦٨) **الحتوني**: « نبذة تاريخية.. » ص ٣٤٥.
(٦٩) المرجع السابق - ص ٣٤٩.



قادة الانتفاضة على الرفض وقالوا: «لا يمثل الفلاحين إلا واحد منهم». فزاد قلق البطريركية لأن أنباء وصلتها تقول: العساكر التركية لن تقمع الانتفاضة في حال دخولها كسروان. وخاف البطريرك على أديرة كسروان من النهب فطلب تدخل القنصل الفرنسي في بيروت الذي أثمرت جهوده عن تأجيل دخول القوات العثمانية إلى كسروان مما شكل انتصاراً للفلاحين فأصبح طانيوس شاهين الحاكم الحقيقي لكسروان وأطلق الأهالي الحدا لوصف انتصاره الجديد فقالوا:

يا بيكنا يا ريفوني   يا بو السيوف المسنوني
من هيبتك يا بيكنا   هربوا العساكر من جوني (جونيه)

هكذا ثبت الانتصار الجديد زعامة طانيوس شاهين في وجه عساكر السلطنة العثمانية والبطريركية المارونية وآل الخازن (٧٠). واستمر شاهين الحاكم الفعلي لكسروان حتى خريف ١٨٥٩ عندما اقترح البطريرك، عبر كاتم أسراره الخوري يوحنا حبيب ومندوب عن القنصلية الفرنسية أن يمثل كسروان ثلاثة مأمورين منهم واحد من الفلاحين والثاني «براني»، والثالث من آل الخازن (٧١). وكان من المفترض أن يكون الثالث يوسف بك كرم المعروف بعلاقته الوثيقة مع البطريركية المارونية وفرنسا فأصر شاهين أن يكون الثلاثة من الأهالي. عندها لجأت البطريركية إلى خطوة ذكية بقبول الثلاثة من الشعب شرط استبعاد طانيوس شاهين نفسه لتجريده من سلطته ونفوذه في كسروان (٧٢). دلالة ذلك أن البطريرك بدأ يعمل بكل قواه لإبعاد طانيوس شاهين عن القيادة، وسانده في ذلك يوسف كرم (٧٣)، وقنصل فرنسا بالاضافة إلى رجال الدين والقوى المقاطعجية من مختلف الطوائف التي خافت على مصالحها الطبقية بعد صمود الثورة طيلة عام كامل. فبدأت الانتفاضة تضعف لأن القوى التي تحالفت ضدها باتت كبيرة جداً.

فبعد هزيمة آل الخازن ورحيلهم عن كسروان في ١٩ كانون الثاني ١٨٥٩ ارتسمت على الفور ملامح مرحلة جديدة في تاريخ الانتفاضة التي حققت انتصارها الكبير برحيل المشايخ فبات عليها مواجهة

---

(٧٠) **B. POUJOULAT** «La vérité sur la Syrie..». p 62.

(٧١) **العقيقي**: «ثورة وفتنة» ـ ص ١٨٩.

(٧٢) **سميليا نسكايا** «الحركات الفلاحية..» ـ ص ٢١٧.

(٧٣) لعب يوسف كرم دوراً سلبياً للغاية في قمع انتفاضة فلاحي كسروان والتنكيل بقائدها طانيوس شاهين واحتلال منزله.

الخوري اسطفان فريحة البشعلاني: «لبنان ويوسف بك كرم» ـ دار صادر ـ بيروت طبعة ثانية ١٩٧٨ ـ صفحات ٣٣٧ ـ ٣٤٢.

البطريركية المارونية، والمشايخ الآخرين، وممثلي السلطنة العثمانية دفعة واحدة. وكان عليها أيضاً ايجاد الحلول للمشكلات الكبرى التي نجمت عن الأوضاع المستجدة وتحديد طبيعة السلطة الفلاحية، وقياداتها، العليا والوسطى، وموقفها من الضرائب، وتحالفاتها المحلية، وموقفها من القائمقام، والبطريرك، والوالي العثماني، وعساكر السلطنة وغيرها.

عن موقف البطريرك الماروني يكتب الحتوني: لعمري إن القلم يقصر عن رقم (وصف) ما قد حاق بغبطة البطريرك بولس مسعد من الحزن والشجن والقلق والاضطراب بداعي ما قد التحق (أصاب) بالمشايخ (آل الخازن) من الإهانة والأضرار ونجاح دسائس أصحاب الغايات. وزاد عند غبطته الوهم من الغوائل (النتائج) الوخيمة وانحطاط شوكة طائفته وتبلبل نظامها. وعليه كان يزداد الغم والهم لا سيما لما رأى أن أوامره لا تنفذ ولا نصائحه تنجح ولا ارشاداته تأتي بفائدة. ومع بذل جهده لتخميد هذه الثورة كان يظن البعض به سوء الظن وهذا كان يزيده ألماً وغيظاً، وليس بأقل من ذلك السادات (السادة) المطارين والكهنة الأجلاء الكرام، والأعيان محبو السلامة والاتفاق فجميعهم كانوا على جانب عظيم من الاكتئاب والانفعال لحبوط مساعيهم» (٧٤).

هذا الموقف الملتبس للبطريركية المارونية لا يمكن تفسيره إلا عند ربطه عملياً بما تمثله البطريركية آنذاك من قوى بشرية واقتصادية معاً. لقد كانت تسعى للتملص من نفوذ الأسر المقاطعجية، خاصة آل الخازن حيث مركزها في بكركي. لذلك دعمت الانتفاضة الشعبية سراً وتظاهرت بالدعوة إلى المحبة والتسامح والتضامن الماروني عبر تصريحات وخطب البطريرك والمطارنة وصغار رجال الدين الموارنة. في الواقع، كان تحرر الأهالي من سيطرة المقاطعجيين يتوافق تماما مع سعي البطريركية إلى التحرر أيضاً من سيطرة هؤلاء المقاطعجيين فتتحول إلى القوة الأكثر فاعلية لقيادة الطائفة المارونية. لكن مخاطر ذلك الانتصار أن يتحول إلى ثورة شعبية داخل هذه الطائفة فتعصف بالقوى المسيطرة فيها، مدنية ودينية على السواء لأن الكنيسة المارونية والرهبانيات المارونية كانت تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي حيث يعمل عدد كبير من الفلاحين والرعاة لمصلحة الكنيسة والرهبانية. وبالتالي لا مصلحة لهذه الكنيسة بالتحرر الجذري لفلاحي كسروان ولا لفلاحي المناطق الأخرى، لأن التحرر يهدد بنسف ركائز سلطة الكنيسة المارونية. وهذا ما يفسر، إلى حد بعيد سبب الاكتئاب الشديد للبطريرك بولس مسعد عندما فقد السيطرة على الفلاحين فخاف من النتائج الوخيمة وسعى بكل جهده، إلى جانب جميع مطارنته وصغار رجال الدين لديه، بارجاع الفلاحين إلى الطاعة تحت ستار تكتيل الطائفة المارونية ضد أعدائها في الطوائف الأخرى ولو اقتضى ذلك تحويل انتصارات الفلاحين إلى مجازر دموية ذات وجه طائفي.

---

(٧٤) **الحتوني**: «نبذة تاريخية..»، ص ٣٤٣.

وهذا ما حدث بالضبط في الأشهر اللاحقة عام ١٨٦٠.

لقد أرهبت التدابير الجذرية للانتفاضة جميع المقاطعجيين بالإضافة إلى الكنيسة والأديرة لأن استمرارها سيؤدي إلى الاستيلاء على أراضيهم وتمرد شركائهم وانهيار نفوذهم كما حصل لآل الخازن. ولم يكن باقي الوكلاء بنفس الدرجة من الوعي التي لطانيوس شاهين بل كان كثيرون منهم يميلون إلى التصالح مع المقاطعجيين والكنيسة. فبدأت حركات التمرد ضدهم في أكثر من قرية. ويذكر العقيقي كيف أن الأهالي انتفضوا ضد وكلائهم في الزوق فيقول: «وأما وكلاء الزوق فالجهلة (إقرأ الأهالي) قاموا ضدهم وصاحوا بصوت عال أن مأمورهم الأميغو ـ أي الرفيق ـ طانيوس شاهين لأن الأميغو كان محبوباً من الفلاحين وعمل على تحريرهم واتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين شروط عملهم وضمان ملكياتهم» [٧٥]. وترى سميليانسكايا «أنه من ذلك الحين أخذت سلطة الانتفاضة تعبر قبل كل شيء عن مصالح الفلاحين الذين يملكون أراضي قليلة والفلاحين المحرومين من أية ملكية.. وأخذ الفلاحون المنتفضون يفتشون عن دعم فلاحي لهم لدى سكان المقاطعات الأخرى وينظمون علاقاتهم بهم عبر شبكة من المحرضين على التمرد» [٧٦].

وبالفعل بدأت حركات التمرد تتسع إذ ظهرت حركة مماثلة في منطقة اللاذقية حيث رفض فلاحو صافيتا دفع الضرائب للسلطات العثمانية. وظهرت أيضاً بوادر العصيان لدى الفلاحين في القائمقامية الدرزية في الوقت الذي لم تثمر فيه الاتصالات بين طانيوس شاهين ومندوب البطريركية المارونية عن نتائج ايجابية. وهذا ما دفع الخوري يوحنا حبيب إلى تسجيل ملاحظة هامة قال فيها «لم يزل حاصل الوهم عن وقوع الفتنة بين النصارى والدروز» [٧٧].

في أواخر عام ١٨٥٩ لم تكن إمكانية تحويل الانتفاضة الفلاحية إلى مجزرة طائفية مجرد وهم بل مخطط مدروس أقدمت على تنفيذه، وبوعي كامل، جميع القوى الطبقية التي تضررت مصالحها من جراء انتصار انتفاضة كسروان وصمودها لفترة زادت على العام الكامل. ويشير العقيقي في مذكراته إلى جوانب هذا المخطط الدقيق بقوله: «ولم يزل البغض يتزايد بين المشايخ والأهالي إلى أن وقعة (وقعت) الخلفة (الخلاف) بين النصارى والدروز في ناحية بلاد الشوف وكان ذلك في ابتداء سنة ١٨٦٠. وسبب وقوعها هو أن البعض من أهل تلك الناحية راموا رفع المقاطعجية مثل الأمراء بيت أبي اللمع وخلاف (سائر) مشايخ من دورز ونصارى وأخذوا في ابتداء الحركة المفسدة. فمشايخ الدروز علموا بهذا الخبر فأخذوا يضطهدوا الأهالي بنوع الحيل ويوقعوا الفتن

(٧٥) **العقيقي**: «ثورة وفتنة..» ص ١٩٣.
(٧٦) **سميليا نسكايا**: «الحركات الفلاحية..»، ص ٢٢٤.
(٧٧) **العقيقي**: «ثورة وفتنة»، ص ١٩٤.

بين الطائفتين.. ثم وقع الخلاف.. وأخذت الحركة تتزايد في بلاد الشوف وأقليم جزين ودير القمر وفي تلك النواحي. وخاطبوا أهالي كسروان عن يد طانيوس شاهين إذا كانوا (كان) ينجدهم أم لا. فجاوب طانيوس شاهين بأنه ينجدهم على الدروز وأنه عنده نحو خمسين ألف رجل تحت الأسلحة عند اللزوم يحضر بها. فعند ذلك تشددت النصارى القاطنة في تلك النواحي وأخذوا يطلبون الشر. وأما الدروز فكانوا دائماً بالاجتماعات والمخابرات مع بعضهم البعض في كل المحلات. وخاطبوا دروز حوران وحاصبيا وبلاد الشام وعملوا روابط فيما بينهم سراً بأن تكون الضربة واحدة. والدولة العلية كانت تشددهم وتعطيهم القوة سراً حتى يفنوا النصارى مع معرفة دولة الانكليز» (٧٨).

من التضامن الاجتماعي الطبقي إلى التضامن الطائفي (٧٩)، تلك هي السمة البارزة في مسار الأحداث التاريخية التي رافقت مطالع عام ١٨٦٠. لكن التضامن الطائفي ليس سلاحاً جديداً يستخدم للمرة الأولى عام ١٨٦٠ بل سبق واستخدم منذ عام ١٨٤٠، وعمل على تفشيل جميع الانتفاضات الشعبية السابقة. فالتضامن الطائفي يعيد توحيد اللحمة بين القوى المقاطعجية بعد تفسخها، ويعيد في الوقت نفسه تفتيت القوى الشعبية بعد توحدها. ذلك كان وما زال الهدف الأكثر أهمية لشعار التضامن الطائفي في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. وليس سراً أن يقترن هذا الشعار دوماً بوجود تأثير مباشر لقناصل الدول الأجنبية بالإضافة إلى ممثلي السلطنة العثمانية وكبار رجال الدين ورجال الاقطاع في لبنان. هذا الوجود الدائم لتلك القوى مجتمعة يبعد عن الحدث التاريخي الذي يظهر فيه شعار التضامن الطائفي طابع الصدفة أو العفوية بل يأتي نتيجة تخطيط دقيق تقوم بـه تلك القوى مجتمعة عندما تشعر بأي خطر يتهدد مصالحها بشكل جذري.

أما انتفاضة الفلاحين في كسروان وقيادتها الفلاحية فقد نجحت طيلة عام ١٨٥٩ في إبقاء الطابع الاجتماعي الطبقي لتلك الانتفاضة. لكن الأفق الفلاحي الضيق جعل قادتها يتوهمون أن

---

(٧٨) المرجع السابق ـ ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٧٩) تجدر الملاحظة إلى أن بعض المؤرخين الأنطروبولوجيين لم يدرسوا الانتفاضات الفلاحية بشكل كاف ولم يلاحظوا فيها سوى الجانب الطائفي البارز إلى سطح الأحداث فغابت عنهم الأسباب العميقة لتلك الانتفاضات وسقطوا في تصنيفات طائفية مشكوك بصحتها. على سبيل المثال، يجزم روبير كراسويل أن الأمير بشير الثاني كان أميراً درزياً، وأن النزاعات كانت طائفية. «بين ١٨٣٨ و ١٨٤٠ تأججت الخلافات الاجتماعية وانطوت على نزاعات أخطر ما فيها أنها نزعات طائفية. ولجأ بشير الثاني، الأمير الدرزي، إلى فرض ضرائب باهظة جعلت السكان يتّحدون ضده».

روبير كراسويل: «القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني»، ترجمة ميشال أبي فاضل ـ منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٧٣ ـ ص ٢٢.

تضامن القوى الشعبية على قاعدة شعار التضامن الطائفي يمكن أن يؤدي إلى تحرر فلاحي باقي المناطق. فإذا بالتضامن الطائفي للفلاحين الموارنة في مختلف المناطق يقود إلى تضامن طائفي معكوس للزعامات الدرزية والفلاحين الدروز والكنيسة المارونية والمقاطعجيين الموارنة وسط تدخل كثيف من جانب ممثلي السلطنة العثمانية وقناصل الدول الأجنبية. وذلك لأسباب موضوعية ناتجة عن الدور الفاعل للقوى المسيطرة التي تضررت مصالحها من جهة، وهي قوى طبقية من جميع الطوائف، والدور المحدود لقوى الانتفاضة وحلفائها، وهي قوى طبقية ينحصر نفوذها في منطقة ضيقة وإبان مرحلة قصيرة للغاية بسبب تكاتف القوى المعارضة لها وتعمل على إفشالها. هكذا أدخلت انتفاضة فلاحي كسروان عمداً في معركة التضامن الطائفي التي خططت لها بدقة القوى المعادية للانتفاضة. وبرز هزال الدعم الذي يمكن أن يقدمه الفلاحون إلى إخوانهم الفلاحين في المقاطعات الأخرى في ظل شعار «التضامن الطائفي». فتقلص ظل الانتفاضة وتقلص دورها وسط ضجيج الصدامات الطائفية الدموية لعام ١٨٦٠ واعتقل طانيوس شاهين وهدم منزله وأمضى ايامه الأخيرة منعزلاً عن الناس حتى توفي مغموراً في ٣ شباط ١٨٩٥ تاركاً وراءه ذكرى الانتفاضة الأكثر جذرية في تاريخ لبنان الحديث. فأين تكمن جذرية تلك الانتفاضة، وما هي العبر التي يمكن استخلاصها منها؟

دروس وعبر من انتفاضة كسروان ١٨٥٨ - ١٨٦٠

إن من يتصفح كتاب «مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان» بمجلداته الثلاث كما عرّبها ونشرها عام ١٩١٠ الشيخان فيليب وفريد الخازن، صاحبي جريدة «الأرز»، يلاحظ أن انتفاضة فلاحي كسروان لم تحظ باهتمام كبير في الوثائق الفرنسية أو الانكليزية. كذلك نجد أن بعض الباحثين الأوروبيين (أمثال بوجولا Poujoulat وأدواردس Edwards، و تشرشل Churchill) قد استرعت انتباههم، أثناء دراستهم لمذابح عام ١٨٦٠، حركة الفلاحين الموارنة. «ولما كانوا منصرفين بكليتهم إلى التحقيق في النزاع بين الدروز والمسيحيين، فإنهم لم يتمكنوا من إدراك عمقها. كذلك كانت حال الممثلين الرسميين للدول الأوروبية الكبرى في بيروت. فهم، باستغراقهم في الدسائس التي كانت تحوكها حكوماتهم لاقتسام تركة «الرجل المريض»، لم يدركوا في الغالب البعد النوعي لتلك الحركة التي كانوا يعتقدون أنها ناشئة فقط عن تصرفات دولة منافسة وتصرفات السلطنة العثمانية. وعلى هذا فإن التقارير التي وضعوها لا تعرض سوى صورة ناقصة لحقيقة تلك الثورة، وطبيعة التركيبة الاقتصادية والسياسية لمجتمع جبل لبنان في تلك الفترة» (٨٠)

---

(٨٠) د. شفاليه «الأسباب العميقة..» مرجع سابق - ص ٥٩.



التحقيق الذي وعد به منذ مدة طويلة. وقد عقد اجتماع هام في قلب بلاد كسروان تألب إليه من كل قضاء جمهور غفير من المسيحيين على اختلاف مذاهبهم ومن الدروز أيضاً. وعليه يُظن أن الباشا والقائمقام إزاء حركة عظيمة كهذه لا يخاطران بمحاولة قمعها بالقوة» (٨٣).

لقد أبرز تقرير القنصل الانكليزي مور عدة مستويات هامة لانتفاضة فلاحي كسروان منها:

- أنها انتفاضة فلاحية استقطبت جماهير غفيرة بحيث لا يجرؤ الحاكم العثماني ولا القائمقام على التصدي لها.
- أنها ضمت فلاحين دروزاً إلى جانب الفلاحين الموارنة.
- أنها موجهة ضد القائمقام بالدرجة الأولى.
- أن على السلطنة العثمانية التدخل السريع لمنع تطور هذه الانتفاضة نظراً للأخطار العظيمة التي تهدد المنطقة في حال استمرارها. فالقنصل مور Moore يكتب تقريره من موقع الداعي إلى قمع الانتفاضة في المهد لأنها تتناقض جذرياً مع الأهداف الخفية والمعلنة للسياسة العثمانية، والسياستين الفرنسية والانكليزية في المشرق العربي. وهي سياسة قمع الانتفاضات الشعبية وذلك باعتماد كل الوسائل المتاحة سواء عبر الخلافات الداخلية وصبغها بالصبغة الطائفية أو باستخدام القوى العثمانية المسلحة.

المؤرخ فؤاد قازان يرى في انتفاضة فلاحي كسروان «ثورة فلاحية ديمقراطية شعبية اندلعت في كسروان في آخر العقد الخامس من القرن التاسع عشر» (٨٤). ويدرس عامية كسروان على ضوء العاميات التي سبقتها خاصة عاميات حمانا وانطلياس ولحفد. ويدرسها توفيق توما على اساس تشكلها كأول جمهورية في الشرق أعلنت عام ١٨٥٩ في كسروان (٨٥). أما عصام خليفة فيرى أن الانتفاضة - ويسمي أعمالها بالتعديات - طالت المشايخ الدحادحة وآل حبيش وليس آل الخازن وحدهم (٨٦).

ويستنتج فؤاد قازان العبرة من العاميات السابقة بقوله «هذه العاميات الثلاث كانت كالغيث

---

(٨٣) **الخازن**: «مجموعة المحررات السياسية» - المجلد الأول. ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٨٤) **فؤاد قازان**: «ثورة الفلاحين..» مرجع سابق - ص ٧٦.

(٨٥) **T. TOUMA** «Paysans et Institutions Féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVII ème siècle à 1914». Tome I. pp 259 - 278.

(٨٦) **عصام كمال خليفة**: «أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر» مقالة «البطريرك بولس مسعد ومسألة السلطة في حركة كسروان ١٨٥٨ - ١٨٥٩» صفحات ٢٩ - ٥٨ - الاستشهاد ص ٥١، والدراسة تناقش معظم ما كتب حول انتفاضة كسروان.

الذي يبشر بالربيع، وتجارب لا بد من أن تؤدي إلى رفع النضال الطبقي إلى مرحلة أعلى، وهي بلورة ما كانت تتحسس به المنطقة على الصعيد اللبناني »[٨٧].

فانتفاضة كسروان هي تتويج للعاميات الفلاحية السابقة وبشكل أرقى وأكثر جذرية وعمقاً، وبالتالي أكثر تأثيراً على التطور اللاحق للمقاطعات اللبنانية.

أما المؤرخ يوسف يزبك فيذهب أبعد من ذلك في نشره لمخطوطة «**ثورة وفتنة**» إذ يقول «في أثناء تفتيشي في قرى لبنان، ولا سيما في كسروان، عن مخطوطات وآثار أستند إليها في درس الثورة «الجمهورية» التي قام بها الشعب الكسرواني بقيادة زعيمه المغوار طانيوس شاهين على حكامه الاقطاعيين من آل الخازن »[٨٨]. فيوسف يزبك يفتش بأناة وصبر عن وثائق «أول جمهورية في الشرق» كما يسميها وأنها «في الأصل ثورة الفلاح على الاقطاعية،.. وهي أنبل صفحة في تاريخ بلادنا» ويضيف: «تلك الثورة التي أضرم الفلاحون نارها كانت إذن لإعلان الحكومة الجمهورية في لبنان... أقدم جمهورية في الشرق ـ لكن المشايخ الاقطاعيين احتالوا على الأهالي وأوقعوهم في الفتن الملّية »[٨٩]. لذلك جرى طمس هذه الثورة، وجهلها الرأي العام اللبناني جهلاً مطبقا حتى كشف وثائقها يوسف يزبك عام ١٩٣٩. وكانت انتفاضة فلاحي كسروان تقدم في الكتب المدرسية اللبنانية بشكل عار عن الصحة التاريخية تماماً وتصور طانيوس شاهين مجرد بيطار من ريفون ثار على أسياده الاقطاعيين، فهدم منازلهم، وقطع أشجارهم، واعتدى على أموالهم حتى تدخلت عساكر السلطنة العثمانية فوضعت حداً للفوضى والاضطرابات.

لقد تكاتفت القوى المتضررة، الداخلية، والخارجية، العثمانية والأوروبية، ضد هذه الانتفاضة من مواقع مختلفة. وكان في طليعة تلك القوى الكنيسة المارونية التي أيدتها في البداية ثم ساعدت على ضربها بعد أن أضعفت المشايخ الخازنيين إلى أقصى حد. كذلك وقفت ضدها الأسر المقاطعجية الدرزية والمارونية على السواء، وشارك يوسف كرم بهدم منزل طانيوس شاهين، رمز الثورة. كذلك شاركت العساكر العثمانية وتدخل ضدها الفرنسيون والانكليز وغيرهم. ووقعت الانتفاضة بأخطاء كثيرة أثناء الممارسة، إذ كانت طرية العود. وتفتقر إلى كل أشكال التنظيم والخبرة، كذلك تفتقر إلى البرنامج النظري للثورة. فقد وجدت نفسها فجأة أمام مهمات كبيرة جداً غير قادرة على حلها في ظروف داخلية ودولية معادية لها إلى الحد الأقصى.

---

(٨٧) **فؤاد قازان**: «ثورة الفلاحين..» ص ٧٧.

(٨٨) مقدمة «ثورة وفتنة» ـ ص ١٢.

(٨٩) المرجع السابق ص ١٥.

ومع ذلك تبقى انتفاضة فلاحي كسروان الرمز الأكثر اشراقاً بين الانتفاضات الشعبية اللبنانية في القرن التاسع عشر. وهي قادت إلى تغييرات جذرية وبنيوية في المجتمع اللبناني ظهرت بشكل واضح في القانون الأساسي لنظام المتصرفية. وما زال اللبنانيون ينتظرون انتفاضة ذات وجه اجتماعي طبقي منذ ذلك الحين بعد أن طغت الطائفية على كثير من الحركات النضالية والمطلبية في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.

خاتمة

الدم الفلاحي يرسم بوصلة التغيير الجذري في جبل لبنان

لقد تكاثفت قوى طبقية كثيرة ضد انتفاضة فلاحي كسروان وواجهت مشكلات معقدة لم تكن قادرة على حلها. فالوعي الفلاحي آنذاك، رغم النقاوة الطبقية التي تجلت في انتفاضة كسروان، كان عاجزاً عن السير فيها نحو التحرر الاجتماعي وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية. فلم يكن تنظيمها السياسي، والوعي النظري لقادتها، والصعوبات الكبيرة في تركيبها الاجتماعي، لم تكن تلك المشكلات سهلة الحل. كما أن الوعي الطائفي المتأصل في أذهان الفلاحين بحكم العادات والتقاليد المتوارثة جعلهم يصطفون وراء البطريركية المارونية التي استفادت من الانتفاضة لتحقق نقلة نوعية في تاريخها السياسي والاقتصادي والثقافي في جبل لبنان وذلك على حساب آل الخازن، وآل حبيش، وآل الدحداح وغيرهم من الزعامات المقاطعجية المارونية.

فمنذ تفجر الصدامات الدموية واتخاذها منحى طائفياً واضحاً هو الوجه الملائم للسيطرة المقاطعجية الدينية عام ١٨٦٠ والموافق لمصالح القوى المقاطعجية المحلية، والتدخل الأوروبي المباشر، والسيطرة العثمانية المركزية بدأت شعارات الانتفاضات الفلاحية تختفي تدريجياً لتحل محلها شعارات وممارسات طائفية شارك فيها الفلاحون المنتفضون أنفسهم فعادت السيطرة المقاطعجية إلى سابق عهدها وإن بأشكال مختلفة، وارتدى نظام المتصرفية وجهاً طائفياً عثمانياً أوروبياً مقاطعجياً دون إغفال المطالب الفلاحية نفسها.



لذلك سنفرد دراسة خاصة لتلك الانتفاضات، داخل جبل لبنان وفي المقاطعات اللبنانية الأخرى، التي اندلعت ضد النظام الرأسمالي التبعي ودولته الطائفية الطبقية في لبنان، منذ إعلان دولة لبنان الكبير حتى الحرب الأهلية اللبنانية. فشهدت الأرياف اللبنانية انتفاضات واسعة جداً في البقاع والهرمل وأكروم وعكار وبليدا وعيترون والنبطية وفي عشرات المناطق والقرى اللبنانية ضد الظلم والتعسف والضرائب. وفي الوقت نفسه كانت المدن اللبنانية تضج بالحركات النقابية والمطلبية والعمل السياسي الحزبي المنظم. فتلاقت روافد العاميات الفلاحية بروافد النضالات النقابية والمطلبية والسياسية للطبقة العاملة اللبنانية وشكلتا بتلاقيهما حركية التطور التحرري للشعب اللبناني، وهذه الحركية بالذات هي التاريخ الحقيقي للشعب اللبناني الذي لم يكتب حتى الآن بالشكل العلمي المطلوب.

إن هذه الدراسة، كما خططنا لها، ليست منعزلة عن السياق العام لهذا التاريخ بل تندرج في إطار سلسلة الدراسات التاريخية التي نأمل إنجازها بالاشتراك مع باحثين نذروا أقلامهم لتكنيس ركام الطوائف المهترئة عن جسد الوطن اللبناني المعافى من الطائفية والمقاطعجية والقبلية والعشائرية والمذهبية وكل أشكال التمييز بين لبنانيين ينتمون إلى وطن واحد.

ونحن على أبواب لبنان الجديد، لبنان العربي الديمقراطي العلماني الموحد، بأمس الحاجة إلى نص حقوقي شبيه بالمادة السادسة من بروتوكول ١٨٦١ التي أوجزت مكاسب الانتفاضات الشعبية في القرن التاسع عشر بإزالة كل الامتيازات الاقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعجية. فنصل بذلك إلى صياغة جديدة لهذه المادة تنص على ما يلي: «جميع اللبنانيين متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الطائفية والطبقية ولا سيما الامتيازات التي أرسى قواعدها العثمانيون والفرنسيون». عندئذ تعاد للحقائق التاريخية كل أبعادها العلمية ويبنى لبنان الجديد على قواعد جديدة تلائم روح العصر بعد أن دفع اللبنانيون ثمناً غالياً لحكم الطائفية وديكتاتورية الطبقة البرجوازية التابعة للامبريالية.

المراجع الواردة في الدراسة

- أبو شقرا، يوسف خطار: «الحركات في لبنان حتى عهد المتصرفية» ـ بيروت ١٩٥٢.
- أبو صالح، عباس: «التاريخ السياسي للامارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧ ـ ١٨٤٢» بيروت ١٩٨٤.
- أنيس، محمد: «الدولة العثمانية والشرق العربي» ـ القاهرة ١٩٦٤.
- الباشا، الخوري قسطنطين (ناشر): «جريدة توزيع مال خراج لبنان الأميري في عهد الأمير بشير الشهابي». مجلة «المشرق» ـ أيلول ١٩٣٥.
- البشعلاني، الخوري اسطفان فريحة: «لبنان ويوسف بك كرم». طبعة ثانية ـ بيروت ١٩٧٨.
- بلوّز، نايف: «بعض الملامح الحضارية للاقطاعية الشرقية في ظل الخلافة العربية». مقالة منشورة في مجلة «دراسات عربية» العدد الأول ـ ١٩٧٢.
- بولياك، أ: «الأقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان» ـ ترجمة عاطف كرم ـ بيروت ١٩٤٩.
- الحتّوني، الخوري منصور طنوس: «نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية» ـ الطبعة الأصلية ـ لا تاريخ ـ لا مكان للنشر.
- الحلو، يوسف خطار: ««العاميات الشعبية في لبنان» ـ دار الفارابي ـ الطبعة الثانية ١٩٧٩.

- **حنا، عبدالله**: « القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان » - القسم الأول ١٨٢٠ - ١٩٢٠ - بيروت - دار الفارابي - ١٩٧٥ - والقسم الثاني ١٩٢٠ - ١٩٤٥ - بيروت - دار الفارابي ١٩٧٨.
- **حنا، عبدالله**: « حركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - نموذج لحياة المدن في ظل الاقطاعية الشرقية » - دار ابن خلدون - ١٩٨٥.
- **فيليب وفريد الخازن (معربان)**: « المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان. من ١٨٤٠ إلى ١٩١٠ » - ثلاثة مجلدات أعادت نشرها دار الرائد اللبناني - بيروت ١٩٨٣.
- **خليفة، عصام كمال**: « أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر ». دار الجيل - بيروت ١٩٨٥.
- **الدبس، المطران يوسف**: « تاريخ سورية » - ٨ أجزاء - بيروت ١٨٩٣ - ١٩٠٥.
- **رستم، أسد**: « البشير بين السلطان والعزيز » منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات التاريخية رقم ٣ - بيروت ١٩٦٦.
- **زيادة، نقولا**: « أبعاد التاريخ اللبناني الحديث ». القاهرة ١٩٧٢.
- **سعيد، عبد الله**: « تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية » - دار المدى - بيروت ١٩٨٦.
- **سميليا نسكايا، إيرينا**: « الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر ». تعريب عدنان جاموس - بيروت ١٩٧٢.
- **سميليا نسكايا، ايرينا**: « حوار علمي في قضايا تاريخ لبنان والمنطقة » حاورها د. مسعود ضاهر ونشر الحوار في مجلة « الطريق » - العدد الرابع - آب ١٩٨٤ - صفحات ١٤٧ - ١٧٦ تضمن الحوار إضافات غنية للباحثة سميليا نسكايا حول انتفاضات الفلاحين في جبل لبنان في القرن التاسع عشر.
- **الشدياق، طنوس**: « كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان » - جزءان - بيروت ١٩٧٠. نظر فيه الدكتور فؤاد أفرام البستاني ونشرته الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات التاريخية رقم ١٩.
- **شهاب، موريس**: « دور لبنان في تاريخ الحرير ». منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات التاريخية رقم ١٣. بيروت ١٩٦٧.
- **الشهابي، الأمير حيدر أحمد**: « لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ». ثلاثة أقسام - نشره أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني - منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات التاريخية رقم ١٧ - بيروت ١٩٦٩.
- **شفاليه، دومنيك**: « الأسباب العميقة للاضطرابات الفلاحية في كسروان عام ١٨٥٨

نقلها إلى العربية أكرم الرافعي ونشرت في مجلة « الطريق » ـ العدد التاسع ـ تشرين الأول ١٩٦٩ ـ صفحات ٥٧ ـ ٧٩.

- **صايغ، أنيس**: « لبنان الطائفي » ـ بيروت ١٩٥٥.
- **صبّاغ، ليلى**: « المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني » ـ دمشق ١٩٧٣.
- **ضاهر، مسعود**: « أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية » ـ مقالة منشورة في مجلة « دراسات » التي تصدرها كلية التربية في الجامعة اللبنانية ـ العدد الأول ١٩٧٥ ـ صفحات ٥٥ ـ ٩٥. وهي تشكل مدخلاً ضرورياً لفهم جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية من التجزئة إلى الوحدة المركزية في دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠.
- **ضاهر، مسعود**: « الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ ـ ١٨٦١ » ـ معهد الانماء العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ١٩٨٦.
- **ضاهر، مسعود**: « الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠ » ـ منشورات الجامعة اللبنانية ـ قسم الدراسات التاريخية رقم ٢٦ ـ بيروت ١٩٨٣.
- **عمّار، يحي حسين**: « تاريخ وادي التيم والأقاليم المجاورة » ـ الطبعة الأولى ـ ينطا (لبنان) ١٩٨٥.
- **العقيقي، انطون ضاهر**: « ثورة وفتنة في لبنان: صفحة مجهولة من تاريخ الجبل من ١٨٤١ ـ ١٨٧٣ بقلم معاصر عاش فيها هو انطون ضاهر العقيقي ». نشرها وشرحها وضبط حواشيها يوسف ابراهيم يزبك. هدية مجلة « الطليعة » ـ بيروت ١٩٣٩.
- **غيز، هنري**: « بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن » ـ تعريب مارون عبود ـ جزءان ـ بيروت ١٩٥٠.
- **قازان، فؤاد**: « نظام ملكية الأرض والضرائب في عهد الخلفاء ». مقالة منشورة في مجلة « الطريق » ـ العدد الأول لعام ١٩٧٣.
- **قازان، فؤاد**: « ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين ». مقالة منشورة في مجلة « الطريق ». العدد الثالث لعام ١٩٧٠ ـ صفحات ٧٥ ـ ١٢٧.
- **كارن، جون**: « رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر » ترجمة رئيف خوري ـ بيروت ١٩٤٨.
- **كراسويل، روبير**: « القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني ». ترجمة ميشال أبي فاضل ـ منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٨٣.
- **كرم، الأب مارون**: « قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية ». بيروت ١٩٧٢
- **المجلس الثقافي للبنان الجنوبي (ناشر)**: « صفحات من تاريخ جبل عامل ». بيروت ١٩٧٩.
- **طربين، أحمد**: « أزمة الحكم في لبنان ١٨٤٢ ـ ١٨٦١ » ـ دمشق ١٩٦٦.

- **طربين، أحمد**: «لبنان مِنذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠». القاهرة ١٩٦٨.
- **محفوظ، الأب يوسف**: «كيف اتصلت الأملاك إلى أديار الراهبات اللبنانيات المارونيات - لمحة تاريخية» - بيروت ١٩٧٠.
- **المعلوف، عيسى اسكندر (ناشر)**: «زجلية لأحد أبناء دير القمر». وفيها معلومات قيّمة حول المجاعة التي حلت بسكان مناطق عديدة في بلاد الشام في أواخر القرن الثامن عشر.. نشرها وعلق عليها عيسى اسكندر المعلوف في مجلة «المشرق» - المجلد ١٨ - العدد الخامس الصادر في أيار ١٩٢٠ - صفحات ٣٣٨ - ٣٤٨.
- **المنيّر، القس حنانيا**: «الدر المرصوف في تاريخ الشوف» - منشورات جروس برس - طرابلس - طبعة جديدة مصورة دون ذكر تاريخ النشر.
- **هشي، سليم**: «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد امرائهم من وادي التيم». منشورات المديرية العامة للآثار - قسم الدراسات التاريخية - مخطوطة رقم ٦٤٦٨. نظر فيها ونشرها سليم هشي - بيروت ١٩٧١.
- **هشي، سليم**: «سجل محررات القائمقامية النصرانية في جبل لبنان». منشورات المديرية العامة للآثار - قسم الدراسات التاريخية. مخطوطة رقم ٢٥ - ٦٢. نظر فيها ونشرها سليم هشي. بيروت: الجزء الأول ١٩٧٥، الثاني ١٩٧٧، الثالث ١٩٧٨، والرابع ١٩٧٩.
- **هشي، سليم**: «المراسلات الاجتماعية والاقتصادية لزعماء جبل لبنان خلال ثلاثة قرون ١٦٠٠ - ١٩٠٠». وثائق مهداة من العائلة الجنبلاطية إلى المديرية العامة للآثار وتنشر للمرة الأولى. نظر فيها ونشرها سليم هشي. بيروت: الجزء الأول ١٩٨٠، الثاني ١٩٨١، الثالث ١٩٨٢، والرابع ١٩٨٤.
- **يزبك، يوسف ابراهيم**: «أوراق لبنانية». مجلة صدرت في ثلاثة مجلدات ١٩٥٥ - ١٩٥٧ وأعادت نشرها دار الرائد اللبناني ١٩٨٣ وفيها وثائق غنية جداً حول التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية.
- **يونس، مسعود**: «الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبان حكم الامبراطورية العثمانية - بحث في علم الاجتماع القانوني وعلم التاريخ الاجتماعي». رسالة غير منشورة - مكتبة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. أيار ١٩٧٥ في ٦٩ صفحة.

Références

BLOCH, MARC: «La Société Féodale». Paris 1968.

C.E.R.M (Centre d'Etudes et de Recherches Marxistes): «sur le Féodalisme». Paris 1971.

CHEVALLIER, Dominique: «La Société du Mont Liban à l'Epoque de la Révolution Industrielle en Europe». Paris 1972.

CHEVALLIER, Dominique: «Que possédait un Cheikh Maronite en 1859? Un Document de la Famille al - Khâzen». in ARABICA, VII, 1960, pp. 72 - 84.

CHURCHILL, Charles: Mount Lebanon, A ten years, Residence, from 1840 to 1860». London 1862.

DAHAN, Béchara et autres: «Semaines Sociales du Liban: Problèmes Ruraux et Devenir Libanais». 5 - 21 Novembre 1962. Beyrouth 1962.

HICHI, Sélim: «La Famille des Djoumblatt du VII ème siècle à nos jours». Beyrouth 1974.

ISMAIL, Adel: Histoire du Liban». T.IV. Beyrouth 1958.

ISMAIL, Adel: «Documents Diplomatiques et Consulaires Rélatifs à l'Histoire du Liban et des Pays du Proche - Orient du XVII ème siècle à nos jours» - Beyrouth, 32 Tomes. 1975 - série continue.

استفدنا كثيراً من معلومات هذه الوثائق الغنية جداً وأشرنا إليها في الحاشية بعبارة: «Documents».

JALABERT, Henri: «Un Montagnard contre le Pouvoir: Liban 1866 - Document publié avec une Introduction des Notes, une Postface et une Chronoligie par H. Jalabert».

Publications du Centre Culturel Universitaire. Série «Hommes et Sociétés du Proche - Orient» No. 8 - Beyrouth - Dar el MACHREQ 1975.

JOUPLAIN: (Paul NOUJAIM): «La Question du Liban» - 2éme édition - 1961.

PORATH, Yehoshua: «The Peasant Revolt of 1858 - 1861 in Kisrwān», in Asian and African studies, II, 1966, pp.77 - 157.

POUJOULAT, Batistin: «La Vérité sur la Syrie et l'Expédition Française». Paris 1861.

TOUMA, Toufic: «Paysans et Institutions Féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVII ème siècle à 1914». Publications de l'Université Libanaise - Section des études Historiques No. 21 - Beyrouth - 2 tomes 1971 - 1972.

الفهرس

هذه السلسلة
من تاريخ المشرق العربي المعاصر

سلسلة تاريخية تصدر عن دار الفارابي بإشراف الدكتور مسعود ضاهر وتتضمن أبحاثاً تاريخية مميزة من الكتب الموضوعة باللغة العربية أو المترجمة إليها، ولمؤرخين عرب أو من جنسيات مختلفة. تمتاز السلسلة بالغنى الوثائقي، والتحليل العلمي الأكاديمي، وتندرج جميعها في مدرسة التاريخ الاجتماعي لدراسة تطور المشرق العربي الحديث والمعاصر.

وقد صدر منها حتى الآن، تبعاً لتاريخ النشر:

١ ـ فلاديمير لوتسكي «الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥ ـ ١٩٢٧». دراسة علمية وثائقية غنية جداً منقولة عن اللغة الروسية. وهي ثمرة جهد مضنٍ للمؤرخ السوفياتي الشهير لوتسكي إستغرق الاعداد لها أكثر من ربع قرن. فجاء الكتاب، توثيقاً وتحليلاً، ليرسم ملحمة البطولة التي خاضها الشعب السوري ضد الانتداب الفرنسي ـ دار الفارابي ١٩٨٧.

٢ ـ البطريرك أنطوان عريضة «لبنان وفرنسا». وثائق تاريخية أساسية تبرز دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي والاحتكارات الفرنسية. ١٠١ صفحة. نقلها إلى العربية الاستاذ فارس غصوب ـ دار الفارابي ١٩٨٧.

٣ ـ نيقولاي إيڤانوف «الفتح العثماني للأقطار العربية ١٥١٦ ـ ١٥٧٤». دراسة شمولية تقدم وصفاً دقيقاً لأوضاع جميع الأقطار العربية التي تعرضت للفتح العثماني. ٣١٥ صفحة. نقلها إلى العربية الاستاذ يوسف عطا الله. دار الفارابي ١٩٨٨.